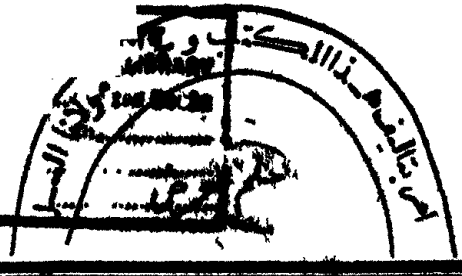
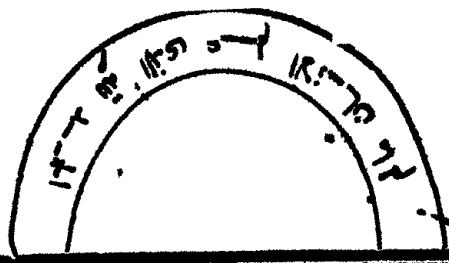




كتاب عنوان الشرف الوافي
في علم الفقه والتاريخ والنحو والعروض والقوافي
تصنيف الشيخ الامام العالم العلامة وحيد
دهره وفريد عصره اسمعيل
ابن أبي بكر المقرئ رضى
الله عنه ونفعنا به
آمين
٢





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ا	الحمد لله ولي	الحمد	ومستحقه الذي لا يقوم	محمد	ه أحد من خلقه وأشهد أن لا
م	معبود للخلق الا	الله	ولا اله الا هو وصلى	الله	على سيد البشر رسول
رب	ربنا ما رفح منار	حق	فلح وأضاء نور علم وسطع	ا	علم ان العلم مصباح
ت	تستضيء به الامة قد	جده	الله وأثنى عليه وأشرف ما	ستفتح	من العلوم علم
ا	الفقه فن صام	وصلى	فضروته اليه ومن عامل ونكح	و	طاق فهو وكل عليه فلا بد
ل	للعباد عما حفظ	الله	به عليهم اركان الاسلام كالخروج	الصلاة	والصيام ومنقول ومقول
ي	يسر تحصيله	على	الانام الابدلاء اعلام يدلونهم	على	الحلال والحرام وكل
ف	فضل يروي عن سنة	محمد	نبيه المختار من السيرة و	رسوله	المبعوث باكرم سميه
هذا	هبذا نعمته وصفته	وآله	أهل الله وخاصته بهم تحفظ شريفة	محمد	وستسه اللهم اجعلنا
ال	اليك هادين لاضالين	و	لامضلين وادخلنا في رحمتك اجمعين	وبعد	فهذا كتاب جليل
كت	كتبته لم أسبق	بعد	اليه الفقه مختصر في الفقه	فا	واعان الله وتم حينئذ
ا	امره على هذا	فهذه	نعمة من الله لا يوفي شكرها	قول	ولا عمل رصمته بمعاني
ب	بديعة بليغة منها	نبذة	من تاريخ الدولة الرسولية وثى من	الكلام	في معاني العربية بديع
و	واحرف معدودة اذا	جمتها	من أوائل سطوره انتظمت عروضها فهذه	ثلاثة اشياء	وعلم رابع يحتمل
جمه	جمعه من آخر كل سطر	وطرفه	في علم القوافي فاتفقت هذه	وهي	خمس علوم
م	من تاملها بحسب	اختراعها	لا على من سوال ورسمت لها امر	اسم	على غير مثال جاء مقفها
و	وجاء مؤدبا وجاء	مؤرخا	في كتاب الطهارة في الماء الطهور وطاهر	و	نجس فاسم الطهور وحاصل
ل	لكل ما باق على صفته	دو	ان غيره ونعني بالطاهر ما استعمل في	فعل	الطهارة أو خالط طاهرا
ا	الحش تقبيره وليس	له	اليه حاجة فان تغير بالنجاسة نجس	وحر	م استعماله ولو كروان
نا	ناله ولم يقبیره فنقد	أعنة	العلماء نجس مادون القتلين والمعرو	ف	ان الشمس يكره للانسان
ال	الاستعمال له في جميع	الزمن	وقيل في الميف خاصة بباب الاتنية	والا	استعمال للطاهر منها ليس محرما
من	سواء كانت خشباً	وعظماً	الامن النعدين ويكره التضييب بما الابر	سم	الحاجة اذا قل
بل	لممكنه وان كان	ملو	ما فطهارته تصح وان نجس بعضها ولم	يعرف	توضاً بما قد قدم

ط	طهارته ظنا ﴿باب السوا﴾	ك	يستحب السواك لكل من هم	بدخول	في الصلاة ولتغيب في
ا	الغيم بما يبيد ذى الشام	ا	والجليس ويستاك عرضا و	الا	راك أفضل اذا كان يباسمع ع
ن	نداوة وكل خشب من	و	مزبل يجزى ﴿باب الوضوء﴾ لا يخاف	لف	في استحباب التسمية قبل ل
ال	الوضوء لما فيها من اليمن	والبركة	ثم ينسوي رفع الحدث	واللا	زم ان تقارن اول جرم م
م	منسول من وجهه ولو بنى	على نية	قارنت المضمضة فلا حتى تدو	م	الى غسل الوجه ولو و
ل	لازمها الى فراغ غسل الر	جلين	فهو حسن ويستحب غسل الكف	والا	استنشاق والمضمضة ثم المبالغه
ك	كرهت للصائم اقتداء بر سول	الله صلى	الله عليه وسلم ويستحب ا	ضافة	الاستنشاق اليهما والجمع قد د
ا	اقتوا انه بثلاث غرفات افضل	ثم يغسل	بمعد ذلك وجهه والكتاب	والاخبار	شاهدة بوجوبه بلي ا
ل	لو كان في منابت اللحية ملو	هامن الشعر	لم يجب غسل ماتحته وما تزل	عنه	من الشعر جبر وبان ن
ا	الوجه وحدوده فكذا ك	يجب غسل	ظاهره ثم يديه مع مرفقيه	وجر	يان الماء على الاعضا ا
ش	شعره وبشره واجب الا	الراس	ففرضه المسح ولو شعر	ه	ويستن مسح ككل ل
ر	رأسه ولا يجزى ما اتخذ ر	عن حده	من الشعر ثم رجليه مع كعبيه	والافعال	هذه ترتيب العمل ل
ف	فيها كاهها فـرـر ض	وتستن	الموالة وعدم الاستعانة فيما منه	بد	والتثلث وتخليل المتابت ت
ا	اما التمشيف ففيه وجوه اول	يكروه	وقيل لا وقيل يكروه بعدد	خول	الحـر لا البرد وفي ي
س	سبيل الله قـسـل السلطان	لتارك	الوضوء ﴿باب مسح الخف﴾ مدته	التا	صحة للقيم يوم وليلة ومدته
م	مسافر ثلاث ولا يشترط الملك	بل يجزى	خف منغسوب ولا يجزى الا	السا	ترلق قدم ولا يجزى ي
ع	على المخروق في القول المنصور	حجته ولا	يابس الا بعد تمام الطهارة لا	كنه	لا تحسب المسدة حتى ا
ي	يحدث ولو مسح مسافرا ثم نو	ى الاقامـة	أو مسح مقبها	ولم	يقم بل سافر لم يبق ق
ل	له الامدة مقبم وظهور ر	الرجل من	الخف ومباشرتها التماسه	وكونه	انقضت مدته أو اجنب او و
ب	بدا بالمرأة الماصصة الد	م من	حيض أو نفاس ككل ذلك	امر	يستوجب الغسل ثم م
ن	نبدب مسحه خطوطا وا بن	ما مسح	من أعلى الخف اجزاء و	ا	ن قل ويستحب مسح أعلى قدم م
ال	الخف وأسهله وتقليل الماء عمر	له فليعتمده	﴿باب ما ينقض الوضوء﴾ وهو	وهو	انطرح من السيلين وان لم يكن ن
ع	عادة وتلامس رجل وامرأة الا لا بن	وام ومثله	سائر المحارم	قا	لو اوزوال العقل الامن بالسنن

ب	عمل الحدث	على	الارض نام	ممكننا مقعدته ولو زنا	لت	احدى اليديه عن المكان	ن
ا	انتقض ومس فخرج	الر	جبل والمسرة بيقان الكف	ولم يقل	احد بفرق فيه	ه	ه
س	سواء الصغير والكبير	سو	القبيس والدرمن الحى والميت	والامر	فن ييقن طهرا واحدا ثم	م	م
ا	استراب وشك انه يرجع	لى	اليقين الذى هو الاصل ويقال للحدث	اترك	المسلاة والطواف ومسح	ح	ح
د	دقة المصنف بلا حائل وجهه	وهو	سواء حمله فى كيس او صندوق واذا	اكتب	فى مثل الدراهم	م	م
ا	ابح للحدث حمله	باب	الاستطابة يقدم داخل الخلايساره	وما	حجبه من ذكر تباعد	د	د
م	منه واعتماد اليسرى	خير	واستقبال القبلة واستدبارها دون ما	عداها	حرام وهذ افضل لخص	ص	ص
الله	الله به هذه الجهة	فحبه	لنا وان استقبل القه من اوتكلم	فهو	مكروه ومن بال	ل	ل
ا	او تقوط ونسغ فليصمد	الله	ولا يسول فى ثقب وسرب ومهب ريح	حرف	من الامكنة قوى	ى	ى
ى	يرش عليه البول ولا	على	طريق وناد ومساقط التمس	والا	استنجا واجب والاولى ما	ا	ا
ا	اننى الله ع	أهل	قباء جمعوا فى الاستنجا بين الماء والخجروا	سم	الاستنجا يقع بكل	ل	ل
م	منه ما والماء افضل	الا	حجار كافية الا النجس والمحترم والمطعم	نكره	له الاستنجا باليمين ولا يستعمل	ل	ل
ه	عنا يساره والاشجار	ر	وكل جامد قالع له حكم الحجر	ومعرفة	الاستنجا واجبة فى اراده	ه	ه
و	واكتفى بالخجر فالغرض	ض	الاتقاء وليكن بثلاث مسحات	فما	فوقها وان انتشر ووقع	ع	ع
ب	باطن الا لينة او	تواصل	الببول ولم يجاوز القسط الخلقى	صح فيه	الخجروا زاد عليه	ليه	ليه
ع	عادالى الماء ولم يجزه الخجر	بعده	باب ما يوجب الغسل يجب بالانز	ال	وبابلاج حشفة فرجار لو	و	و
د	دبر اثم الانزال	الا	يلاج بوجهه على المرأة والفروج كلها	مؤزة	من آدمى وغيره وبجيش ونفاس	س	س
ف	فلونام وحده ووجد	سلا	لة فى مرقدته تشبهه المنى وتشبهه المذى	فهو	نخير بينهما وما واجب من الافعال	ل	ل
ه	هجره على المحدث فهو حرام	م	على الجنب مع المكث فى المسجد وقراءة القرآن	نكره	له عبور مسجد الا اذا رام	م	م
ذ	ذلك انه مرض ولو ذكر النعم	وتواتر	ها فقال المحدث قرب العالمين لم يضر	و	صف الغسل وهو	و	و
ا	امر شرطه النيسة فيجب	على	مر يده نية الغسل او استباحة واحد من	جلة	ملا يستباح الابه	بعد	بعد
ا	الغسل ولا يصح الا من	المسلمين	فيميده الكافر اذا سلم والغسل يتعهد	المعا	طف فينبى	قبي	قبي
ل	لكل ان يتوضأ قبيل	الا	غتمال ثم يغسل جسده ويتبع المنابت والمنا	رف	الشمر ويخلل	لل	لل

ل	كثيفها بفعله ثلاث	كرا	ت والفرض غسلة واحدة وستة	خمس	غسل الاذى ان
ت	تطخ به والحشو واما	م	الفصل على الرأس والتلثيم والتيامن ونحوه	المضمحل	من الشمر ثم الغسل اذا
ا	اجتمع مع الوضوء تدا	خلا	والحيض والجنابة يتعدا دخلان واما	مثل	الجنابة والجمعة فلا يفضى النظر نظر
ب	بدخول الاثر الا اذا عر	فته	معه بالنية ﴿باب التيمم﴾	هو	عند الحاجة اليه واجب في في
ال	الاحداث كلها بالطاهر	من	التراب الخالص من مخالط كالجص والدقيق	و	ان يكون بضر بتين للجميع ع
ف	فصاءدنا قلاله الى	سنة	وجهه ويديه والنفل ركن عند أهل	العلم	وينوى استباحة الصلاة اول ل
ت	تيممه وفرائض التيمم	ست	نية الاستباحة لان التيمم لا يرفع الحدث	مثل	الوضوء ثم النفل كما تقدم م
هـ	هناك وضربتان فصاءدا	و	مسح الوجه وتقدمه ومسح اليدين و	زيد	ت المسوااة أيضا ا
في	في قسول ومبجائه	عشر	عدم الماء او كونه محتاجا اليه مع	و	جوده لعطش محترم او تحصيل ل
ال	النفقة او قضاء الد	ين	بيعه او وجده ولم يجده	ما	يشترط به او وجد الثمن ولم يلق ق
ع	عنه غنى او كان قد	و	جده باكثر من ثمن المثل او خشي عدو الو	دخل	اليه او خشي منه عدوا وا
ر	رعدة او مرض ربما قا	ست	نفسه منه التلف او برد يخشى	عليه	منه التلف وكذا زياة مرض في في
و	وجهه صحيح ومضيق	مائه	في الوقت يتيمم ويقضى فلو تيمم فجز	ال	الغذر بطل تيممه الا ا
ض	ضارب في الارض قد احرم او	كانت	صلاته تسقط بالتيمم ثم يبطله الوهم	مثل	رؤية الركب وشرطه الوقت فن ن
ا	اراد التيمم له لالة لم يجز	له	قبل وقتها ولا قبل الطاب ولا يصلى	الانسان	به أكثر من فريضة ويصلى ي
و	وراءها وقبلها من التيمم	ا	فل ماشاء والكبير يمسح الجبيرة بالماء ويتيمم	والرجل	الجريح يغسل ما عرف ر
له	له من الصحيح ويتيمم في	لو	وجهه واليدين للجريح ﴿باب الحيض﴾	واسم	الحيض يقع على الدم المقيد
ب	بمصافات تذكرها	قا	لواو اول سنه تسع وأقله يوم وليله و	الا	كثيرة عشر كالطهر وهو و
خ	خداقله وما لاكثر حدشا	قع	فان عبر الاكثر فقدم الحيض ا	شارة	تميزه فلو ترجع اذا ا
ر	رجعتا اليها والصحيح	المشهور	ان التيمم يزعم تقدم على العادة قا	ذا	فقده ردت الى عادتها من قبل ل
ا	اما اذا لم تكن معتاد	ة	فانها ترد الى أقل الحيض	وهذه	تسمى في مطلق
ل	لفظهم المبتدأة والائثار	المتعار	المقول عليها مدة الحيض ووقته	وضوحها	التميز اذا نسبتها ثم ثم
ط	طلبت الخسلاص	ا	حتاطت واغتسلت لكل فرض وصلت وصامت	وما	الزوج ان يطأها ا

ويل وهو قول من غاب عنه اجز

ويحرم وطئها في هذه الحالة المذكورة

ويحرم وطئها في هذه الحالة المذكورة	ويحرم بالحيض ما يحرم بالجنابة و	اضيف الى ذلك عدم التحليل ل
لعبورها في المسجد ولما	تحت الازار وللصوم واذا انقطع حملها	واحد منها وهو الصوم م
و ببق سائرهما حتى تغتسل و	م النفاس يحرم ما يحرمه الحيض	من هذه واقبله بحجة والاكثر ر
هو هوسون وغالبه ا	ربعون فان عبره وكالحيض في الرد الى هذه	المعارف من العادة والتمييز والرد د
ف في من كان	مبتدأة الى الاقل والاستحاضة لا تمنع الصلاة	والمعرف انهم اتفقوا وتطهروا ولا تغتف ف
ع عن الصلاة مبادرة لمولته	باب النجاسة وهو الكلال	ب والخنزير وما تولد منها منها
والدم والمذي والودي و	جميع البول والقيح والخمر والميت	وهو فيما عدا السمك والجراد ثم ثم
ل لا ينجس الاذى لكرامته	لو اولايطهر من النجاسة بالاستحالة الا	شيان جلود الميتة اذا ا
ن نقيت بالدباغ لا الكلال	ب والخنزير ثم الخمر اذا تخلت فان طرح ما يقع	الاسم عليه فيها مما يخلل ل
م منع الحكم طهارتها و	نجاسة الكلب والخنزير لا يطهرها الا غسل	المتمكن سبعا احدها من بالزغام م
فا فاما ما سواها فاذا	الغسل عينها ولو باحدة كفي	والفعل هذا حتم وليس هو و
ع على بول غلام ما اعتادت	معدته الطعام واجب بل يكفي النضح	المضارع للفعل وليس من
ي يجزى في بول الجارية بل لا بد له	من الغسل باب الصلاة	وما يوجبها والصلاة ليس من
ل لها وجب سوى الا	سلام والبالغ من عاقل طاهر ما	عد المرتد والمسكران ولو هو
ن نام لم تسقط عنه وا	الاعذار هذه لا تصح منهم الصلاة	ا لا الصبي فانه يؤمر بها ا
ثم ثم وقت الظهور	الزوال الى مصير ظل الشيء مثله و	ذلك سوى ظل الاستواء ولو لو
ا ازداد أدنى زيادة	وقت العصر فاذا صار الظل مثلين	فهو آخر الاختيار وتتصل صل
ن نية الجواز بالغروب والمغرب	قته بقدر وضوءه وأذانين وخمس ركعات و	مبنى هذاء على ما يروا وا
ي يوم بين جبريل الاوقات	والعشاء تدخل بغروب الشفق الاحمر	والاعراب تسميها العتمة وثلاث الليال ل
ه هو آخر الاختيار والجواز الى	طلوع الفجر الثاني ثم يدخل الصبح	والقابه الفجر والنفداة ونجس
ا الوقت منه بطلوع الشمس و	اخراج صلاة عن وقتها واول الوقت ا	رفع درجة وتقضى الفائتة ثم ثم
ج جملة القول انه ان عصى الله	بتأخيرها وجب فوروا والافعل التراخي	و يستحب ترتيب القضاء اذا خال ال
ز زمن الحاضرة متسعا فان	ضيقه بدأ بم باب الاذان	نصب المؤذن سنة وترتيب حروف

الانتمال متبوعاً بالعروض والعروض هو الجزاء الخبر

والصوت الجهوري الحسنى وبقم الباقين

١	لاذان شرط ويسـ	ذلك	للحاضرة والاولى من الفوائت وبقم الباقين	و	لاتؤذن المرأة وتقـم ولو
٢	استعمل نفسه فيه فهو	على	الاصح أفضل من الامامة ويثنى وتفرد الاقامة	جرت السنة بترتبه وادراجها	١
٣	مع تثنية لفظ الاقامة و	صاحب	الصوت الجهوري الحسنى اولى	وجزم	العلماء باشـتراط ذكر عاقل ل
٤	قائل بالاسلام ويؤذن في	ديار	ومسجده جماعة ومنفردا ويستحب	الرفع	للمسوت به ولا يصح ح
٥	بالاقامة فان كان في	مصر	كبير ندب للمسجد مؤذنان فان لم يستن الا	بالضم	لاثنين اليهم لم يضر ر
٦	ولا يكون المؤذن تحت	الملك	بل تستحب فيه الحرية والعدالة والنصب	والنصب	له بصـيرا فان ترك ك
٧	ضرباً جاز لكن	الكامل	اولى ولفظ تكبير الاذان ساكن وقد يحرك	بالفتح	ويؤذن متطهراً رجاء لا ا
٨	اصبعه في صمخيه فان ابى	فارسل	يديه لم يضر ويؤذن مسـتقبلاً	و	في الجميع لـة يلتفت ت
٩	اليمين والشمال ولا يتكلم	الى	تمامه ويشترط الوقت ويصح في	ا	الصبح بهـد زوال وال
١٠	عماد الليل وهو نصفه و	البلد	اذا عدم المتطوعين تصدى الامام	لجر	يان رزق المؤذن ويجعل جعل نعل
١١	رزقه اجرة وقيل ذلك من	الحرام	باب استر العورة لـما خذ طرفه	بالكسر	عن نطـسرها بل ل
١٢	واجب عليه سترها	سرا	وعلانية وقيل لا تجب في الخلاء	والجزم	بوجوبه الا في موقف ف
١٣	ضرورة اصح ويسـتبان	يا	في الى الصلاة في قيص ورداء ويؤمر	بازالة	ثياب الحرير وبه في عمافي الحرير المرفوف
١٤	والاطراف منه وللراة	ة	لبسه وعورة الرجل من السرة الى الركبة و	الحر	ة ما عدا الوجه والكمين وليست ت
١٥	عورة الامة الا كالرجل	ومن	وجد خرقهـ ترقبه ثم دبره وليس له تر	كه	وستر غيره فان اعوزه ه
١٦	رباش صلى عربانا ولا اعادة	عليه	باب طهارة البدن وما يصلـى فيه	و	عليه تبطل صلاة المصلى اذا ا
١٧	وقعت عليه نجاسة و	العهد	لا تسقط عن جبر عظمه بنجس الا بتزعه وان	نصب	في تزعه الا اذا حصل ل
١٨	ضرر متلف ويعنى عن قبيل	من	دم البراغيث والفصد والبثرات وكذا تثير من	الجميع في	الاصح وذكره فيما روى روى
١٩	هنا الصلاة في طريق وحمام و	سار ح	ابل لا غنم ويحرم في المغسوب والحرير الاعلى	الاناث	ويصح في جميع الاحوال وال
٢٠	والانسان اذا تجسس احد ثوبيه	جا	زله الاجتهاد باب الاستقبال استقبال	كسر	البيت لازم للصلى ولا يعذر ر
٢١	جزما الا بشدة الخوف ويباح	له	تركه في نافلة سفر سواء كان سفر	ه	طويلاً أو قصيراً أو استبعد د
٢٢	الاخير في وجهه	فا	ن سهل الاستقبال على المنتقل المسافر	مثل	الماشى ومن ينعطف ف
٢٣	مركوبه ويسترسـل حيث ا	رسل	لزمه الاستقبال بالاحرام والركوع و	السجدة	والفرض اصابة العين فلو و

ن	نأى عن الزممه ذلك بالطن و	اهل مكة	يلزمهم ذلك يتقين	وا	لبعيد اذا أخبره عالم وقال ال
ن	نهمج القبلة هنا قبل	الخبر	وان أخبره مجتهد فلا ومن صلى	بو	سط الكعبة أو عليها صحت ت
ص	صلاته اذا صلى و	اليمين يديه	سترة متصلة فان لم يكن هنا	ك	سترة فلا ومن بان له الخطا ا
ف	في اسـ تقبالة أعاد و		الله أعلم ﴿باب صفة الصلاة﴾ و	وا	لمصلي يعين الفريضة بالنية وناس س
ا	الزموا النطق ويعين الرتبة لما		فيها ويكفي لغيره ثمانية الصلاة لعدم	خو	ف اللبس ويـ وازى ي
ل	لفظ التكبير بالنية وندب رفع		اليدين بالتكبير الى المنكبين وبمذا	ك	يضعهما تحت صدره ولا باس س
ب	بوضع اليمين على اليسار بل ذلك		سنة ثم ياتي بدعاء الاستفتاح و	و	يتعمد ويقرأ الفاتحة وهو و
ي	يرتل وقراءتها فرض والخيرة اليه		في السورة فانها سنة والمأمومون لا يزا	جو	نه في الجهرية على قراءتها وأما ا
ت	تلاوة الفاتحة فيلزمهم واذا وجد		الامى من يعلمه الفاتحة تعلمها وذا	ك	اجب فان عجز عنها أبدل ل
وال	والبدل ان يقرأ قدها من ساثرا		لقرآن فان عجز فذكر افان عجز	فو	قوفا بقدرها وعليه أن يردد د
جزأ	جزأ حفظه ثم يركع الى ان		تبلغ يده ركبتيه مطـ مثنا وذا	ك	هو الفرض وما عداه دخيل ز
لا	لاكمال الاجر مثل ا		لتكبير ورفع اليدين ووضعهما على الركبتين فيه) و	و	يقول سبحان رب العظيم وهو و
خير	خير ويكره ثلاثا فاذا ا		بذلك اعتدل حتى يطـ ثم و	ذ	لك فرض والوصل ك
ل	له بالتحميد والذكر المعروف الى		آخره سنة ثم يسجد بجهته وأنفه ولو انحرف	ومال	على جانب كره ولو و
ل	لم يسجد الاعلى الجبهة كفى و		جل يستحب له المجافاة واقلال البطن و	رفعها	عن الفخذ والنسا ا
ب	بمعكس ذلك ثم		قي بالتسبيح المشهور ويدعو بما شاء حتى	بالو	لدوالدخول للبلد والخروج ب
ي	يجوز كل ذلك ثم يرفع وفرضه		ان يجلس مطمئنا وندب اخراج اليمنى ظاهرا	اونصبها	وافتراش اليسرى ولا يخفا فا
ت	تلك الهيئة فلو ا		رجليه من تحته كره الا في آخر الصلاة وبان	بالا	ذكر ثم يسجد ثانية وهل ل
ي	يجلس للاستراحة وجهان و		ح باستحبها الاكثر ون ولا تخا	اف	ان الثانية في جميع ما روى روى
س	سنة وفرضا كالأولى ولكن لا		قي فيها بالاستفتاح ثم يجلس للتشهد وجر	و	ن السنة أن يتشهد وهو هو
م	مقبوض أصابع عناه دو		المسجدة على نخذه واليسرى ببسوطه وينشر	ها	هنا بالمسجدة عند الحرف الذي
ي	يثبت فيه كلمة الشهادة		التشهد الاول سنة ياتي فيه	با	لصلاة على النبي ونهى ي
ا	ان يرد عليها وقيل هي		النهي ايضا فلتترك والتشهد الاخير فرض و	ليا	ت فيه بالصلاة على الآل وسنن ب

ل	له أن يدعى وآخرها ولا يزال	محرم	حتى يسلم فينوي الخروج وسلام الحاضرين	والايتار	سنة وفي وجهه لنا	نا
ض	ضعيف يجب الاول وفرق	فرق	بين الركعات باختصاص الاو ادين بالسورة	الرفع	للموت زيادة على	على
ر	ركعتي آخرها وثانية الصبح فيها	فيها	القنوت بعد الاعتدال واذا نزلت	بالا	نام نازلة اسقطوا	ها
ب	بالقنوت سواء أصابت	أموالا	أو أديانا بوجوب صلاة المتطوع لا بخما	لف	في ان الصلاة من أفضل	ل
و	وجوه القرب وانها عظيمة	عظيمة	الثواب والتجود وسط الليل افضل والنصب	والنصب	بقيام كل الليالي اطابق	ق
ال	الكل قول بكرهته وطلب	وطلب	التمنل في غفلات الناس واخفاؤه وانخفض	وانخفض	به أفضل ومنه ما خصص	ص
ق	قيامه وشرع في	جماعة (وافضله العيدان ثم الكسوفان ثم الاستسقاء والافضل) منها	كسوف الشمس والتاكيد	منها	يد	يد
ب	بعده هذه للرواتب يأتي	من	قبل الصبح بركعتين وبعد الظهر بركعتين و	با	ربع قبل الظهر وقبل العصر وهذا	هـ
ض	ضايق في اثباتها بعض	ا	لعلماء وركعتين بعد المغرب وبعد العشاء و	لياء	ت بالوتر وأدى الكمال هو و	و
ا	ان يأتي بثلاث وأقل الامرا (ن	الامرا (ن	يصليه ركعة واكثره احدى عشرة وصلاته	ركعتان	ركعتان والقنوت بعد الاعتدال ال	ال
س	سنة فيه في النصف الا	الا	خير من رمضان والخمى وهو من	ركعتين	الى ثمان وتجيئة من ورد	رد
قا	قادم الميعة دركعتان	ما (لم يجلس (باب سجدة التلاوة) وهي اربع عشرة	سجدة (باب سجدة التلاوة) وهي اربع عشرة	سجدة (باب سجدة التلاوة) وهي اربع عشرة	سجدة (باب سجدة التلاوة) وهي اربع عشرة	ف
طا	طالبها انها للشكر فان	ن	سجد أحرم مكبر ارفا يديه بسجدة لا	سجدة (باب سجدة التلاوة) وهي اربع عشرة	سجدة (باب سجدة التلاوة) وهي اربع عشرة	ح
ل	لا يشهد بل يسلم ومنهم	منهم (من قال يتشهد ومن سجد في الصلاة كبره وى والرفع ولا يرفع يديه كما ذكر	من قال يتشهد ومن سجد في الصلاة كبره وى والرفع ولا يرفع يديه كما ذكر	من قال يتشهد ومن سجد في الصلاة كبره وى والرفع ولا يرفع يديه كما ذكر	من قال يتشهد ومن سجد في الصلاة كبره وى والرفع ولا يرفع يديه كما ذكر	ر
خا	خارجها ومن فاجأته نعمة كبيرة	كبير	ة أو اندفع عنه ضرر أو عدو سجد للجميع	لجميع	شكرا ويشترط فيها ما سلف	ف
م	من الطهارة وجميع	الامر	المتروك في الصلاة بوجوب ما يفسد	ا	لصلاة) حدث الساهى والعامد مد	مد
س	سواء في ابطالها وكذا	مبا	شرة النجاسة فان وقعت يابسة فحشاها فوراً (فكنا) اسلم	اسلم	منها وتبطل بكشف السترة فلو و	و
ا	ازالتها ربح فسدت بالبا	رز	على الفور لم تبطل وتقطع التيبة و	بالو	عديقطه الى	لى
ل	لقيا غائب وبالذم روج من	الدين	فلوترك فرضا من فروضها عامدا	او	زاد ركنا فليام من	ن
س	سائرها أو تنكلم بحرفين مثل	بن	أو بحرف مفهم مثل ق عامدا بطلت	وفتحه	ناه أنعمت اذا ضمها في	ى
ا	الصلاة أو تنصغ مختاراً فا	بز	زحرفين وتبطل بضمك استدعاه	وجزه	لا بما غلبه ولو يكون	ن
ك	كثيرا بطلت وقيل لا وان	طا	ل وكذلك تبطل بتمد الاكل و	با	افعل الكثير غير المفرق	ق
ن	نعم سهوه كعمده ولا بأس	س	باصلاح الرداء ونحوه ويكره الالتفات و	لياء	تهاوه وفارغ القلب	ب

ث	ثابت الخشوع فيها	فا	ن صلى ومعه ما يمنع الخشوع وذلك	مثل	من حضره الطعام فاقبل ل
م	مصايا قبل الاكل	منه	ونفسه تشتيه أويذاع الاخبيين كرهه	الماشون	امامه ان رأوا ا
ال	السترة بين يديه	وا	وتكبوها أموا والافلائم على	الماشين	واذا نصب عصا أو وجه ل
م	ما بين يديه خطا كفي و	كر	ه نظره الى السماء باب سجود السهو	ونو	جب اعتماد اليقين ولا عذر ر
د	دونه فن شك في عدد ل	مه	الاخذ بالاقبل ان كان فيها وتذب	ن	يسجد للسهو ولو و
ي	يسهو بزيادة فعل كقيام	و	ركوع وسجود أو بكلام يسجد في	الاثنين	وان نهض ساهينا الى ي
د	دون القيام ثم عاد	لم ينتصب	لم يسجد وفي المسئلة قول لكن حجه	مكسورة	انه يسجد ولا نئي
ر	فاعلم على من سها	بعد	الامام واداسها امامه سجد لسهو	ونو	جب الفرقة بينهما
ا	ان تترك امامه فرضا و	ها	كذا يسجد من ترك سنة من الابعاض و	ن	كان عامدا ثم ثم
ت	تنقح القول الصحيح	من	المذهب ان محمله قبل السلام عند	الجميع	وخالف بعض الاقوال ال
ر	فاعلم ان بانه ان كان	هناك	زيادة وأردت السجود لها	جعلت	محمله بعد السلام ومتا نا
ث	ثبت السجود فنتسبه	احد	وسجد بعد السلام جاز اذا	با	در قبل طول الفصل وليس س
م	معرفة طوله وقصره با	لقا	دير بل بالعرف باب أوقات نهى عن	لصغ	اباب الصلاة فيها وهي ي
ا	أول الاستواء الى الز	وا	ل وبعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس	واذا	صلى المصر حتى تغرب وليس س
ن	نعم بالنهي جميع صاوا	ته	بل لا يكره شئ منها بركة ولا ما	أضيف	الى سبب كمائتة وجنازة ولو و
ي	يصلى في استواء يوم الجمعة	ولم تزل	الشمس لم يكره باب صلاة الجماعة	وا	لا اجتماع فرض كفاية وقيل هو هو
ه	هنا سنة وأقلها اثنان	الا	مام والمأموم ونية الجماعة تلزم المأموم و	حد	ه وتسحب للامام واجرها ا
ا	اذا اكثر الجمع أفضل و	قد	م أبعده المسجدين اذا كان الابهـ	منهما	أكثر جمعا الا اذا تألف لف
ج	جماعة به ومتى	ار) ادقرا	قهم بطلت وكره اغير الامام اقامتها بسجد	سقطت	بالمطر والريح وليس س
ز	زمنها أبدا بل اذا هبت	مسا	وكانت شديدة وبخوف معسر لغريم	ورفع	الى ظالم وأكل ما يتأذا ا
ا	الجليس به كالبصـ	عد	منه الغبل لجشائه ويخفف الامام	افعال	الصلاة والاذكار ولك ك
ع	استعمال ذلك مع من برضا	ه	والداخل في الركوع والشهد الاخير هذين	الاثنين	خاصة ينتظر فيها ان ن
ل	لم يطول انتظار الامام	له	ومن أدركه راعها أدرك الركعة	و	يحرم ان يكون بينه وبين

بنيته

م	من يأتي به ركعتان في	المسابقة سابقا كان أو مسبوفا	الجميع	حرام وتحصل بان أدرك منها	ا
جز	جزاً الفضيلة ولو أدرك	قبل السلام ﴿باب صفة الائمة﴾ الاولى	با	لتقدم ذور الكمال	ل
وا	وا إذا اجتمعوا فالواي	بعده امام المسجد وصاحب البيت ثم	لنو	ثلاثة اقرب ثم الاقربا وروى روى	روى
و	وجهه ان الاقرب والاقربا	ان عن الاورع والصحيح من المذهب ا	ن	الاورع بعدها ثم يرجح	ح
ال	الاسبق على النسب وما	يتقدم بفضيلة مع الفسق وذلك	مثل	ان يكون الفاسق أعرف	رف
م	من العدل بالعهده فتر	تقديم العدل فان استويا في كل وجه منهما	يقترعان	ويكره للرجل ولو	و
ج	جمع فضلا ان يتقدم	يصلى اماما يقوم واكثرهم له يكرهون	ولا تصح امامة المحدث وكذلك ذلك		دك
ز	زائل العقل وغيره ذين	عشر	و	الخنثى في حق الرجال	ال
و	والخنثى والمرأة في حق ذ	و المتنجس ولان يفير المعنى كما اذا ابدل	النصب	بالجـ ر في حرف	ر
ال	الكاف من اياك وأ	د المؤمنم لا بالمحدث وفي الامى وجهه	والجرم مجدد	التردد في	ي
ذ	ذلك أولى سواء علم الا	م يحدث نفسه أم لا (باب) يقف الذكر الواحد	ا	يمن الامام والاخران تباع	ع
ي	يقف على يساره	وانتقل	كل منهما الى خلفه ويصطفان و	ضع الحكم اذا حضر	ر
ذ	ذكور وغيرهم فالاقرب	الى	الامام صنف الرجال ثم صنف الصبي	ثم الخنثى ثم النساء ويقف	ف
هـ	هـ هؤلاء بموضع مقار	ر	بالامام في العصراء يجب ان لا يكون بينه	وبينه فوق ثلثمائة ذراع والقرب	ب
ب	بالمسجد غير لازم	ضا	قأ م اتسع لكن يشترط معرفته	والافعال	ا
من	منع الاستطراق نظرت	ا	ن كانا أو أحدهما في غير المسجد لم يجز وأ	المسجد فكل بناء وكل	ل
عر	عرصة منه في حكم الله	لله	موضع للجماعة وان بهدومن الفر	ض	د
و	وجهه انه لا يضرب وتقف	ما	مة النساء وسطهن ﴿باب صلاة المريض﴾	و	خي
ض	ضرا منه جاز	ت	صلاته قاعدا فان عجز صلى مضطجعا	مستقبل	ل
هـ	هـ هذا به الى ان يجز ان	يو	في برأسه أو ما بطرفه ويؤتى بقلبه	فا	و
و	وسط الصلاة قأ	م	و أتم صلاته ﴿باب صلاة المسافر﴾	و	ص
ض	ضرورة للسفر	التا	م وهو ستة وأربعون ميلا في مباح لا	مثل	ل
به	بهذا السفر الشاسع	سع	لغير عرض فاذا فارق بنيان البلد	صلى	ها

ج	جميعا ركعتين ركعتين و	من	أحرم مسافرا ثم أقام أو عكسه أ	وشك	هل أحرم مسافرا أو مقبلا أو
ز	زاحم مصليا غير	ذی	سفرا ولا يعلّم حاله فصلى خلفه أ	و	لم ينو والقصر أتم ولو نوا وا
ن	ناو وهو مسافر	القعدة	في بلد أربعين يوما صحاح أتم و	المستقبل	حاجة يتوقعها إذا لم ينو و
ث	ثم أقامة يقصروا	سنة	فأكثر في القديم والمذهب أنه	يقصر	إلى ثمان عشرة ليلة هذا أ
ال	الصحيح والى	سبع	عشرة في وجهه وللسافر الجمع	ويقدم ويؤخر	بين ظهر وعصر كما روى
ب	بوقت أحدها ومغرب و	و	عشاء كذلك وللتقديم شروط	وهو	أن تكون الأولى منهما أ
س	سابقة وان ينوي ما	أر	أده من الجمع قبل فراغها ولا يفرق و	من	يده في وقت الثانية لا أ
ي	يلزمه إلا ان يأتي	بين	نية الجمع في وقت الأولى قبل	فوق	انها والتقديم للنازل أولى ولو و
ط	طبرأت وهو سائر آخر و	شهيد	نابذلك السنة (باب صلاة الخوف) هي أنوا	ع	فاذا كان القتال ال
م	من القبلة وحارب عدو	أقتله	مباح رتبهم الامام صنفين وصلّى بهم	ثم	إذا صعد في ركعة بصرف
س	سجد في الثانية بالآخر و	حرس	من لم يسجد ثم لحق به ولو ظهر	له	العدو ولم يك يك
ت	تجاه القبلة أحرم و	و	صلى بفرقة ركعة ثم فارقته وأتمت و	أحر	مت بعده الأخرى ثم يقومون و
ف	في شهره فيخرجون	عما	بقي عليهم ثم يسلم بهم ثم في وقو	ف	الانتظار يقصر أو في المغرب ب
ع	على الصحيح بالاولين ركعتين وبأول	ليك	ركعة وفي الرابعة ركعتين ركعتين ولا	فوق	جب حمل السلاح ووقع ع
ل	لنا قول يوجبها فيها و	له	مستند من الكتاب أما إذا التحم	أ	القتال واشتد د
ر	فأعلم انهم يصعدون رجالا و	و	ركبانا مستقبلين وغير مستقبلين وان جرح	صب	جرحه دماغه في غيرها أ
ن	نعم لو تلطخ بها شيء و	كان مستغنيا	عنه ألقاه بباب صلاة الجمعة وجوبها	له	شروط التكليف المعقول ل
ث	ثم الذكورة وأن لا يكون	بهم	رق وان يكونوا مقبلا في البلد	وفعل	الجمعة يسقط باعذار
ا	الجماعة ويكون المعذور	محسنا	إذا صلاها وهو مخير ومن خالف	الامر	فصلى الظهر وهو و
ن	نقى من الأعداء وفي	ظنه	ان الجمعة لم تغنّه لم يصح في قول	مجزوم	بصحة بل يحرم عليه في ي
ي	يومها السفر حتى تفوت ويصلى	فيهم	جماعة باربعين ذكرا مكافأ حرا	و	مستوطننا تارك للظن والخروج
هـ	هذا الذي تمناه أو	بها	بالبادية وان لا يكون معها ولا قبلها جمعة	والفاعل	لها ينظرب قبيلها أ
ا	ان كان اماما خطبتين	شا	ملتين للحمد والصلاة على النبي والوصية	مرفوع	بنك صوته ويقصر في احد حد

جزئها ايتيه والاشارة	بالدعاء الى المؤمنين في الثانية ويشترط اذ	ابدا و	ابهاطهارة وسستر ولا تصح ح
الخطبة الا بالعدد الذي	في الجمعة ومن قيام والقعود	المفعول	بين الخطبتين بشرط بحسروف
استعملتها العربو	يجب الترتيب الصحيح لا يجب وندب	نصب	منبروان يقبل على الرجال ال
مسلمو ويجلس للاذان و	ندب ان يعتمد على سيف أو قوس ولا يتركه	ابدا	ويقصرها والمدمد
خير في الصلاة ولا بأ	باطهار الغضب والزجر والجمعة ركعتان	مثل	الصبح الا القنوت ويصلى هو و
بالجمعة والمنافقين و	أعلم ﴿باب هيئة الجمعة﴾ يستن	غسل	الجسم لها حال ال
وجهته للخروج ويجزئ بعد	ية الفجر والسنة أن يتنظف لها	الرجل	بسواك ونحوه ويزيل ل
تتنا ويتطيب عند روا	ويأخذ من ظفره وشعره ويلبس أحسن	ثيابه	ويبكر ويمشي ي
الهابس كينة ويقرا الكهف في	يومها ويكثر من الدعاء ففيها ساعة	رفعت	فيها الدعوات وليصلين ن
على النبي فيه ويسأل الجنة	والمغفرة واذا حضر	الرجل	والامام يخطف فلا يبكون ب
ركوعه الاتحية المسجد ثم	ليخففها ويستمع ويذكر ان بعد ولا يتكلم	لانه	يشوش القلب ب
ولو أدرك جماعة ركوع الثانية	به وأتموها جماعة واعتد لها أتمها	الفاعل	لذلك ظهر اوفى وجهه شاع ع
ضمه فمحرمة بالطهر والذي	بين العلماء يحتمه انه يحرم بالجمعة لانه	و	ان لم يقع له فقد د
وافق امامه في الحامل	(باب صلاة العيدين) وهي من السنن التي	نصبت	شمارا للاسلام يحضرها ا
الرجال والنساء والصبيان	لغوا في اظهار الزينة وتنظيف	الثياب	ووقتها اذا تكامل ل
ضوء النهار بطاوع الشمس ثم	دعمت الى الزوال ويستحب تقديم الاضحية	لانها	مراجعة للاضحية وصلى و
ركعتي الفطر وقت اد	لضحي واكل قبل الصلاة بخلاف ما هو	مفعول	في الاضحية فاذا ذا
بان الصبح لمن أراد اجرا وتقر	الها وهي ركعتان الاولى يكبر	بها	سبع تكبيرات ن
وفي الثانية يكبر خمسا و	يرفع اليده ويصلى بقاف واقربت	و	يتبعها بخطبتين كالجمعة بحرك حرك
الخاتمة سر فيها با	عاه الى التوبة وبخراج الفطرة ان كان الحامل	ضر	عيدها وأما وأما
بالاضحية في عيدها وندب	ن يستفتح الاولى بتسع تكبيرات وند	ب	في الثانية سبع وكذا ا
ندب التكبير ليلتي العيدين ومتمو	في وقته يكبر في المنازل والاسواق وعند	الز	حام والحركات
الى الاحرام به صلاة العيد في القول	الحسن	يد	يم التلبية فهي

الحركتان

من سبيله الى ظهر النحر	وما	ج وغيره يكبر من ظهر النحر الى الصبح الكا	ث	آخر التشريق ما صلا	ا
ق قضاء كانت أو أداء لا ما	صر	لذلك بل النفل وغيره سواء ويقضى صلاته و	العمر	كله وقت للقضاء قابل	ل
أطاله الله في مـ صلا	ز	مطاعته ﴿باب الكسوف﴾ والافضل	ان	تصلي جماعة وهي في الطاهر	ر
ث ثنائية يحرم بهاركتين	بيد	أنه يأتي في كل ركعة بقيامين وركوعين و	اذا	قرأ الفاتحة فلا بأس	س
ان ان يقرأ في القيام الاول	بعد ذلك	قدر البقرة بل يستحب وفي الثاني	قد	رآل عمران والثالث النساء وهو و	و
يكون أول الثانية	ثم	في الرابع قدر المائة والركوع كما قد	مت	أربعة يسبح في الاول منها ا	ا
الى قـ مائة	ا	ية ودرمانين في الثاني وسبعون وخسون قدر	المفعول	في الثالث والرابع واصل	ل
س سنة الكسوف ا	ن	يجهر بها بخلاف الكسوف ثم يخطب خطبة	وأخر	ي بعدها ويخوفه ثم يصلي ح	ح
الك ا كثار الدعاء والتصدق من	الملك	بشيء فان لم يصل حتى تجلي الكسوف فا	ت	وان غرب احدهما فحينئذ ذ	ذ
ن نقول فانت صلاة الكسوف	ا	ما صلاة الكسوف فتبقى الى الشروق و	الفا	ت منه لا يقضى ولو و	و
ث ثارت أوقات صلوات معافا	انظفر	بالصواب يقدم اخوفهن فوتان استوا (ج) عل	عل	الجنازة قبل الكسوف هو و	و
م مصيب وان اجتمع الوتر والكسوف	قدم	الكسوف ﴿باب صلاة الاستسقاء﴾ وا	وا	ذا انقطع ماء المطر أو ماء ا	ا
ا الاودية والانهار	من	الماس أمروا بالتوبة والخروج للصلاة وا	غما	تكمل العضية بالتوجيه	بوجه
ل لهم الى المصلى بعد	سرد	صوم ثلاثة أيام ويخرجون في الرابع كما	قيل	صائين بخشع وشكو و	و
وا والشيوخ والصبيان ولا ير	د	أهل الذمة ويتميزون فاذا تميزوا فلا	ضر	ر ويخرجون البهائم فاذا ا	ا
فر فرغوا من الاجتماع وكانت	وكانت	الصلاة صلوا ركعتين كالعيد وند	ب	خطبتان كالعيد الا لا	لا
م ما كان من التكبير فيعيد	له	استغفارا ويرفع يديه بالدعاء المأثور	ولم نقل	به لشهرته ويستحب الاشباع	بشع
ف في الدعاء ببسط الرحمة في	اقطار الارض	ويستقبل في الخطبة ويجول رداءه و	الحاضر	ون يحولون ثم يتركوا وا	وا
أرديتهم لا يحدثون لها تز	عا	الامع ثيابهم فان سقوا قبل الصلاة تقر	بوا	بها شكرا ويقف لمجرى	بجرى
ع عين الماء وأول المطر و	و	يغتسل فيه ﴿باب صلاة الجنائز﴾ وا	لا	ولي للكل ان يستعدوا وا	وا
ل للموت ويردون مظا	لما	ويجدون توبة وذلك للريض أهم فا	ن	حضرت الوفاة فالمستحب ان يحول	ل
ت تلقاء القبلة و	اقبل	عليه بعضهم ولقنه الشهادة وليكن	الفعل	من الملقن برفق فان ن	ن
ن زعت روحه وهذا	وعلموا	موته فمض عيناه وشده لحياه ولين و	اذا	فعل هذا واكتفى فا	فا

س	سجاء وقيل ما يبرى به	من ديونه وشرع في بجه يزهو	يقدم	في غسله وحينئذ
ت	تترتب الولاية فاذا اختلفوا	قدم الاب ثم ابوه ثم الابن ثم ابنته	وحد	ترتيب الولاية كانكاح ولا يخفا
هـ	هكذا ثم الرجال الاجانب وكا	نت الزوجة بعدهم ثم النساء المحارم	واذا	كانت امرأة جعل ل
ا	الفصل للنساء الاقارب وترتبو	اكال رجال ثم النساء الاجانب و	تأخر	الزوج بهدهن وتأخر ر
ج	جنس المحارم بعد	وعند عدم المذكورين يميم الميت ثم يسترايم (توتى	تتى	طرفه ويده عن النظر والمس س
ز	زوجا كان أم لا وغسله و سر	ح شعره بماه وسدر شقه الايمن ثم الايسر	وجمع	بينهما بغسله ومسح ح
ا	احشاه وعصرها هكذا	ثلاث مرات يفعل في كل غسله كافي	الابتداء	فان لم يطهه ر ر
ا	استدعى بالماء وادا	م غسله حتى يطهر ويكون وتر او يجعل في	كل	غسله كافورا وذلك ك
عمل	عمل مستحب أعنى التكرار	ونحوه والواجب منه ما يقع عليه	اسم	الغسل وهو يحصل بغسله هـ
م	مرة ولا يجب استئناف العمل	بخروج نجاسة بل يجرى غسلها ولا يقرب	ا	لميت طيبا اذا مات محننربا ما
قط	قط واذا انهر الميت حتى	شق غسله يميم (باب الكفن) يجب الا	بتداء	بتكفينه وتجهيزه من ماله قبل قبل
و	وصية ودين وان كانت امرأة لزم	زوجها والفقير بجهه زه اذا ما	ت	من تلزمه نفقته وان كان رجلا ا
ف	فالافضل ثلاثة اوابفن	الانخسة جاز والثلاثة لما ثبت وان زاد	به	فقميص وعمامة والافضل ل
ا	ان تكفن المرأة في خمسة بكر	اكانت او ثيابا زاروخار وقيص ولما قتين	ولم	يختار والا البياض وطيبت ت
ل	لان الخنزير والكافور وقا	ية تقوى البدن في مدره فيها و	يعمل	حنوطا في قطنية ويضعها ا
ع	عليها في المواضع التي تلى	مواضع سجوده والفرض ثوب واحد	فيه	(باب ذكر صلاة الجنائز) ليس س
ر	رجل أولى بالمسالة عليه من أيه	ثم جده ثم ابنه على ترتيب العصبات فان	عا	دل رجل رجلاني ي
و	وجوه القرب و	تنازعا فالاسن أولى ويقدم الى الامام الكا	مل	فضلا هذا في مجلس س
ن	ضم جنازتها وقدموا	فعة ثم نوى وكبر وقرأ الفاتحة ثم كبر ويصلى	من	بعدها على النبي وآله ثم يكبر ويد و
و	والساور أولى فان اخل	بهلم يضرم يكبر ويدعو ثم يسلم تسليمة و	العو	د الى الثانية سنة اما ا
الذي هو فيها لا	ز	م فالنية والتكبيرات الاربع والصلاة على	ا (لنبي و	ادنى الدعاء الميت والسلام ويصلح ل
لها كل موضع من	بيد	او مسجد وغيرهما والمسبوق الذي لم يتك	مل	له ادراك التكبيرات بمذو ذو
ضرورة حذوا امامه	ثم	اذا سلم اتي بجابقي متواليا ومن فاتته	وهو	من يلزمه فرضها أبيع ح

ب	بان يصلى عليه ابا	في	قبره واذا وجد بعض الميت	رفع	وجهه ولم يجز تركه	ر
و	وصلى عليه ودفن و	سنة	رسول الله الصلاة على الغائب	وخبره	مع النجاشي مشهور وحكم	م
ال	السقط الذي لم يتحرك وله مائة و	عشا	نمئة عشر يوما يغسل ويكفن بلا صلاة وان لم	يلتفها منه	كفن ودفن والشهيد اذا	ا
ق	قضا في الحرب وما افترق الفريقا	ن وأر	ادوا غسله والصلاة عليه لم يجز و	اذا	بقي حتى انقضت لم يسبق	ق
ط	طريق الاغسله وان اختلط	بعين	موقى المسلمين كفارا ولم يتميزوا	كان	المصلى ينسوي بالقلب	ب
ف	فرض الصلاة على من	حط	قبله ان كان مسلما باب الدفن	ا	ذاجلت الجنائزة فالأفضل	ل
ا	المنى أمامها والدفن فرض	على (الك	مائة والرجال أولى به والتقديم على ترتيب أ	سما	تهم في الغسل كما	ا
س	سبق والتعميق سنة لانه أ	حصن	ويلحد ويسل من قبل رأسه و	و	يضع على عينه مستقبلا ويجعل	ل
ق	قالب لبن تحت رأسه فلا	تعر	رهنالك بل يباشر بخذه الارض ويدفنون و	احدا	واحد را ولا يردف	ر
ا	اثبات الضرورة ويقدم	في	الحد أفضلها واذا دفن بلا غسل فالعلماء	تقول	ينبش ما لم يتغير والتوجيه	ح
ط	طريق القبلة واجب والمختار	ر	انه ان لم يستقبل به نبش ونصب القبر و	زيد	ارتفاعا عن الارض شبرا ولا يباح	ر
م	مظلة ولا ينسأء وترا	بيع (ولا	يخصص كله مكروه وزيارة القبور تستحب	سائر	الرجال ويستحب لغير الذكور	ر
ت	تركها ويسلم عليهم و	الاو	لى ان يأتي بالمأثور وتستحب التعزية و	ترفع	بعض ثلاث والجلوس لذلك	ك
ح	حتى يقصد الرجاء	ل	يكروه والتعزية هي الجل على الصبر و	زيد	فيها الدعاء لليلىست وله	ه
ر	رعاية لليلى وخبر الهدا	و	يعزى المسلم بقريبه الكافر والكافر بالمسلم و	ا	لدعاء للمسلم وجوزوا ما	ما
ك	كان من البكاء بل يزرع	استولى	عليه لكن يحرم الندب واللطم	بالا	يدى وغيرها وسواء قبل قبل	ل
ي	يموت الميت أو بعده و	عليه	ان يحنسب ويستحب لجيران اهل الميت في	بتداء	خزيمهم أن يصنعوا	ا
ن	نوع طعام لهم يكفيم	في	يومهم وليلتهم باب الزكاة الزكاة	وسائر	ركان الاسلام من قال	ل
من	منكرها وجوبها ككفرا	جا	عاولا تجب الاعلى مسلم حولا العبد	لانه	لايسنقل بملك ولا الكافر	ر
ال	الا المرتد فيجب ان يؤ	دى	زكاته اذا أبقينا ملكه وفيه خلاف و	خبره	وأحكامه تروى	وى
ف	في بابه وفي المفصوب و	الا	جرة قبل استبقائها قولان	و	تجب في المواشى والنبات وفي	في
ا	الناض وعروض التجارة و	ولى	الصبي والمجنون يخرجها من مالهما و	حر	م منها وتجب أيضا	ا
ص	صدقة المعدن والركاز	ثم	العين فيملك الفقراء الفرض المعسر	وف	من النصاب فمن كل	ل

ردف والتوجيه

له نصاب ولم يخرج ثم دخل	الحول الثاني ولم يزد لم يلزمه شيء (باب صدقة) ا	لمواتي لا تجب الا في النسم م
السائمة التي لا تصنع صنما	اذ اتهم الحول عليها ولا حول للضال الا لجر	في حول الامهات وقيدوا
صورة الوجوب في	ذلك بل لوغ النصاب فلا تجب في الخمس وهي	أول نصاب الابسل ل
عيرشاة وفي عشر شاتان والحجة	السنة وفي خمس عشرة ثلاث وفي عشرين من	الابسل أربع شياه فاذا ا
رضي بان يخرج بهيرا من	ذلك قبل وفي خمس وعشرين بنت مخاض وفي	ست وثلاثين بنت لبون واشباع
القول فيسه ان بنت السنة	بنت مخاض وبنت السننتين بنت لبون وعلى	ست وأربعين حقة ه
وهي ما لها ثلاث سنين والمذكورة	سميت حقة لاستحقاقها الضراب فاذا بلغت الى	احدى وستين فجذعة وهو و
يكون سننها أربع سنين وفي (ست	وسبعين بنتا لبون وفي احدى وتسعين حقة ان) وعن	مائة واحدى وعشرين يصح ح
ثلاث بنات لبون ثم يغير سنه	في كل عشر فيجب في كل اربعين بنت لبون و	في كل خمسين يحضر ر
حقة والوقص عفوانا تسع	النصاب وانفق فيه فرضان كالأثنين الكا	ن فيها أربع حقات وممك ك
رؤوس خمس من بنات اللبون وأر	دت انخراج احدى اتمين الاغبط ويصر ف	في ثلاثين بقرة ه
كاملة تبيع وفي أر بهين	مسنة للتبيع سنة وللسنة سنتان و البا	في يكون فيه آخذ ا
تب تبيعان كل ثلاثين و آخذ	امسنة في كل اربعين لا يتغير ثم القم ونا	في أقسام نصابه أربعة اول ل
عدد اربعين وفيها شاة و بمد	ه) قسم وهو مائة واحدى وعشرون فيه شاتان (و القسم	الثالث مائتان وواحد د
ها هذا فيه ثلاث فان جاوز ذلك	ففي كل مائة شاة ولا يؤخذ مراض ومذ	اكيرو لا ميب دخيل في
سليمية فان حصل التمكر (في الواجب بان كانت كلها معيبة أو ذكورا قبل) و	ان كانت كلها صغارا ا	ان كانت كلها صغارا ا
اخذت صغيرة واذا اشتركا في	نصاب أول يشتركا الا انهما منذ	دخول الحول ان المال ل
كله مشترك في المراح و ا	لمسرح والمشرب والفعل والراعي والمحاب فاللا	زم لهما حكم ملك مطلق مطلق
نكمل نصاب احدى بالآخر والمحرم (لو كان	م مبتدأ ملكهما ثم خلطاه في صفر فاحكا م	الخلطة لا يحدث ث
تبوتها الا في العام الثاني وفي	ما بعده ويتراجعان فيما يأخذ الساعي ورب	المال لا يلزمه تسليما ما
من خياره فان سمح و اخر	ج كريمة قبلت (باب زكاة النبات) هذه	الزروع ما ادخر منها وحصل ل
الاقليات به وجبت الزككا ه	فيه اذا كان مما ينبت الا دميون و	سواء في الحكم م
كالخطة والشعير ونحوهما و قد	الحقوا بذلك القطنية وأما الثمار فيستحب ان تجر	في هذا الحكم ويخرج ج

مل وهو متاع لمن ستة أجزاء وبه ربح الجز

ما يبلغ نصابا والقدر

م	منها الزكاة لكن لا تلز	م	الافى الرطب والعنب فقط ولا يجب في الجنس	ما	لم يبلغ نصابا والقدر	ر
ل	له بعد تنقية الحب	ع	يخالطه ويضاف الثمار خمسة أوسق و	بمدها	ذا يدخل	ر في ي
و	وعائه وقشره كالارز ونحو	ه	به عشرة ويكمل النصاب بثمره عام وزرعه	فيما	تقول العلماء انه الاصح	ح
ه	هذا اذا حصدت فيه و	ا	لواجب العشر فيما سقى بالمطر ونحوه فان	ظهر	التحصيل السقي اثر	ر
و	ومؤنة مثل السقي	بو	ضع الدواليب ونحوها نصف العشرون	سقى	من هذا وهذا يخرج ذلك ك	ك
م	مقسطا على ما سقى	بكر	أو غيره	باب زكاة	الذ	ه
ت	تجب فيها الزكاة و	و	ذلك اذا بلغ نصابا فزاد فاذا	ار	الحصول وفي ملكه اما	ا
ف	فضة ما شادهم	ا	وذهب عشرون مثقالا من ربع العشر ولا يلجى	الى	تكميل أحدهما بالآخر بل	ل
ا	الردى من انواع يكمل بها	لحسن	منها ولا زكاة في حلى مباح	باب زكاة	المر	ر
ع	عرضا بنصاب	من	الاعثمان بنى حوله على حول الثمن وهذا	صا	في الائتمان وروى	وى
ل	للاصطغرى وجهه	مصر	ح بانه لو اشتراه بنصاب ساعة بنى عليه	و	لو كان معه عرض للقنية أو	و
ن	نقد دون النصاب	فا	ن حوله ينعمه من وقت الشراء و	كذلك	لورد الى النقد في أثناء	ا
س	سنته وهو دون النصاب	فار	ه للتجارة واشترى به استأنف الحول و	سارها	يقوم برأس المال ان حصل	ل
ت	تلكه بنقد والافيق	ا	لبلد والريح تابع للاصل ما لم ينض	واذا	ملك ماله أو باع من	ن
ه	هذه الساعة نصابا وقصدا	لحيلة	كرهه وانقطع الحول ولو اشترى بعرض	أضيف	الى التجارة أصنافا	فا
ا	أخرى لما لم ينقطع الحول	و	المنع لم	باب زكاة	المعدن والركاز من أخذ	ذ
جز	جزأ من النقدين وكان ما	قبض	نصابا من معدن في ارض يملكها ولم يقع	سم	الملك عليها لاحد فلاصح	ح
ا	انه يلزمه في الحال ربع العشر	على	القول الاخر الخمس ويضم بعضه	الى	بعض لا كمال النصاب ان استمر	ر
و	ولم ينقطع العمل وان كف	أيد	ى العمل لغيره لم يضم وان كان ذ	ا	لك لم يضم فانه لم يترك	ك
بمده	بمده ومثله الركاز وتساو	فيهما	في اشتراط النصاب وعدم الحول محكوم به	سم	الركاز يقع على مادقته	ه
ه	هلاك الجاهلية ووجد في موات	وا	ن كان من دفن الاسلام فهو لقطة	فا	ن كان جاهليا وأجيبا	ا
ال	الرجل الارض ملكها	ود	نخل الركاز في ملكه فان باعها لم يملكها	لشأنى	وواجبه الخمس وهذا القول	ل
جز	جزم العلماء به بلادفا	ع	و مصرفه مصرف الزكاة	باب زكاة الفطر	يجر	و

ص	اس المال النصوص	ر	من تلزمه نفقته قدرها أو بعضه عن تجب نفقته	الكلي	مسلم حرفضل عن قوت
ل	الوجوب قبيل	ل	بالإضافة	في	تقضى أنه يبصاع
و	الصحيح انه	و	نقول	دا	ف في الفطيرة على المؤ
ا	صغير ثم أب وقا	ا	ابن	رالا	ع عجز ولم يقصد
ع	تجب على الزوج مع	ع	فلا	دب	ل لا يلزم زوجه معسر والكلنا
ل	يبادر باخراجها ويجعل	ل	ن	وهو	ن نشوزها ثم وقت الوجوب
م	مربا بالقضاء والواجب صاع ثم	م	الاداء	في	س سابقا للصلاة ويجوز
ان	خمس اسباع قملة وكان	ان	زيد	حصن	ت تقديره بالسوزن أ
ا	فيها وجوب الركاة أجزاء	ا	جر	تعز	ه هذا من قوت البادفان
ل	زكاته من قوب فعندل	ل	رت	ضبطا بانه يأتي صاع اقط فلو تصو	ا اخرجيه ويحزنى الاقط والابن المحروس
ن	خذصاعا من جنسين وان	ن	فلانا	وفي	ج جود الى أعلى منه جاز
ط	دبا في قول مغلظ	ط	زيدا	على	ز زاد أحدهما بمعا
م	الاصح لا يلزم	م	بالا	دين	ا اخذها ونصف ماله فن
م	الى ما يخالف الظاهر	م	ضافة	و	ثم ان ادعى عدم
ط	ان مات قدمت على الديون مطلقا	ط	و	ست	ا اخلافه في وجهه وان تأ
و	ج عليه ان لم يغرر ولو	و	الحسر	ما	ل لتعلقها بالعين والا
م	انها من ضمانه او هم	م	وف	بة	هز هزه الفقراء للسما
ق	عجلها الا اذا اتفق	ق	التي	اخذ	ج جميعا سألوا منه
ي	واسم تغني عنها بشئ	ي	ترفع	الد	و وجود استحقاق الفقير حال
د	اذالم يبين عند	د	الا	ملو	هو هو من غيرها فالعلماء فيما
ف	عاعنه فعل المعروف	ف	سما	ه	م ماسلم انها زكا
ا	العبرة ببلد المال ولا	ا	و	في	فا فان كان جائرا فالأفضل
لم	وكيلا ونويت ولم	لم	ان	التا	ع عذرله من النية و

بفتح السين في جزاء استعمل بجزء واغلام

بفتح السين في جزاء استعمل بجزء واغلام

ي	ينو هو جاز وأهلها ثمانية لاتا	س	لم العامل ولا يجزئ الا الحر الفقيه	ال	ال (مين) ويكون ممن تحمل صدقة المتصدق ق
ل	له واحد ا كان او	عشر	ة على قدر الحاجة وله اجرة عمله واختلاف الا	خ	خبار في الفقير ومذهبا في ي
ن	نفته انه من ليس له	من (المال)	والكسب ما يقع موقعا من كفايته فالحكم	ان	يعطى كفايته والمسكين عند د
س	سائر اصحابه من لم يقعه هذه الجز	القعدة	المرتبة بل يجذب بعض كفايته	وان	ادعى عيالا فقد يكون بجا
ت	تقول والبينة ممكنة فتزله	و	لو ادعى انه غير كسوب	وكان	قويا قبل منه بمجرد
ه	هذه الدعوى بلايين	فيها	ثم الموافقة وهم كل مسلم ضعيف النية اذا ا	وليت	اليه خير احسن سلامه او
ا	اصيل في الشرف يرجى اسلام	اخوته	ونظرائه باعطائه وقوم اذا اعطوا قاتلوا	ولعل	في الاصحاب من هو مردف
ج	جزاهم بما هل المصالح	وفي	الصحيح انهم يعطون من الزكاة	ولكن	قال الشافعي هذا ا
ا	المنسلف جمع بين	سنة	الغزاة والموافقة فيعطى بما و بعضهم	يقول	الممراد ان القوم وم
س	ساو واللطائفين في تخير في	احدى	العطيتين اما مع الغزاة او المولفة	ان	شاء ثم المكاتبون وليس س
ت	تقبل الدعوى من	و (احد)	لذلك الكتابة الابينة او اقرار سيده ولا يعطى	زيدا	على ما يؤدي فلو امسا سا
ع	عليه مائة ووجد	خمين	زدناه مثلها فقط ثم الغارمون وهذا المعنى	قام	في كل من عليه دين ثم ثم
م	من غرم مالا أصح لمجبه او	ادم (بين)	الناس اعطى مع الغنى لان المصلحة الذي	انتصب	له الغيره والغرم المجرد
ل	لمصلحة نفسه لا يزدقيه	على	ما عجز عنه وفي سبيل الله الغزاة وا	زيد	هم وصفابانهم الذين لا لا
م	مرتب لهم من الديوان فيعطى	ا	اغنى وغيره وابن السبيل المسافر من اراد	بان	يسافر لغير المعاصي ي
ج	جازان يعطى مع الفقراء	سد	اد حاجته ذهابا وايابا اذا ثبتت حاجته ورفعت	ورفعت	بها البينة ولا تحمل ل
ز	زكاة الخالف في	الدين	ولا هاشمي ومطاهي (باب صد	قا	ت التطوع) الصدقة لا تجوز ز
و	وهو محتاج اليها لمنه	بن	وغيره ممن تجب نفقته وان تصدق من لم	يما	رس المصبر على الازمه مه
ثم	ثم اذا أتى على ماله و	عمه	بالصدقة وقضاء الدين مقدم على الصدقة	لانه	لازم فان فضل من من
ا	الكفاية ثي فالوجه	الحسن	ان يتصدق به (باب الصيام) قد ثبت في	الخبر	كون صوم رمضان رضكنا ا
ل	لازما من أركان الاسلام	ور	ؤية الهلال أو استكمال شعبان ثلاثين شرطا	لان	يحصل الوجوب ويقبل فيه عدل ل
ر	رآه فان قامت عند القا	ضى	بينه في يوم الشك أمسكوا وقضوا	ومثله	في الامسالك مفضرا ح
م	مسافرا الى بلد بعيد عنه	(في)	سفينة فوجد أهله صياما ما يتجرى الاسير	لعل	يصادفه الشهر أو شهر ر

عر	عرفته وعاشوراء كذلك وادا (منه	مستحبة والايام البيض وستة من شوال	ومن) اصبح	متطوعا بصوم او بزكمان	كان
و	وقطع ذلك جاز ولو قضى فريضة	الصوم او الصلاة حرم القطع عليه	و	قبل يجوز ذلك وهذا	ا
ض	ضعيف ومن دخل في نطق الحج (و	العمرة لزمه اتمامها والصوم في يوم فطرو	اضحى	وايام تشريق لا يحل	ل
ثم	ثم ان صامها لم يبعه و (بكرهه	صوم الجمعة وحده (باب الاعتكاف) هو من	الند) وبات	ويستحب كل وقت الا	ا
ا	انه في العشر الاوا	من رمضان افضل لطلب ليلة القدر	وما زال	الشافعي يرى انها	ا
ل	ليلة الحادى والعشرين لا يخرج (منها	ومن ليلة الثالث والعشرين وشرطه النية	وما	كان منه بصوم فهو افضل	ل
س	سواء كان في تطوع أو في (نذر	ومن نذر اعتكاف مدة متتابعة لزمه ان يثا	بر	عليها فان اوجبت	ت
ر	رواحه عن المعتكف شوا	عمل كالمرض والاكل والشرب والروا	ح	الى البراز وخرج وهو و	و
ي	يجب عليه الخروج لحيض لا يمكن (زوا	الاعتكاف عنه او عدة اداء شهادة تعينت	وما	اشبه ذلك فلا حرج	ج
ع	عليه ولا بطلان وان خرج في	أمره منه بذلك زيارة وصلاة الجمعة	انك	حكم التتابع وبطل فيه به	به
و	ولو خرج من المسجد الى البر	أو جامع امرأته عامدا بطل اعتكافه	وما	كان في حد المسجد لا يضرون ذلك	ك
هو	هو المنارة الخارجة والمرأ	في على باب ونحوها ولا تعتكف امرأة ولا	فتى	مألوك بن عمرو يقول قول	قول
م	مولى وزوج ولا يكتب أن ير	ذلك بلاذن (باب الحج) هو فرض	و	الصحيح ان العمرة كذلك	ك
س	سبيلها الوجوب وهي تساربه	في كثير من الاحكام وسنذكرها و	مادام	الانسان لم يأت بما	ا
ت	توجه عليه أدائه في	فرضه الا يجوز له ان يحرم بغيره ولا	نقول	ان احرامه بغيره باطل	ل
ف	في الحكم بل ينصرف ا	حرامه الى الفرض ولا يجبان الاعلى	من	هو مسلم بالغ حرمه مستطيع	ع
ع	عاقل ويجب فيه ركوب البحر	على الاظهر اذا لم يجب بطريقا	ذلك	اذا غلبت فيه السلامة والحج	ج
ل	لازم للرتد يأتي الصبي بما	يستطيعه وينوبه الولي فيما عجز عنه ومن	كان	غير مميز فلا يراه ان يحرم	م
ن	نيابة عنه والصحيح ان ما يحتاج اليه	من مؤنة الحج وكفارة ونفقة	زيد	اعلى نفقة الحاضر بصرف	ف
م	من مال المولى ثم	الاستطاعة نوعان احدهما من كان	قائما	بنفسه صحيحا واجدا	ا
س	سائر ما يحتاج اليه من زادا	ونحوه ذهابا وايابا بمن المثل فان	رفت	قيمته عن مثل المثل	ل
ت	تعذر الوجوب ولا مدخل	لوجوب عليه حتى يكون ما يصرفه	زيادا	عن دين ونفقة يلزم	م
م	منه على مسافة القصر فلا بد من راحلة	لانه	لانه	يشق عليه المشى والسقيم	يم

ن	نشترط له الرحلة وان كان	في طرف الحرم وكذا العاجز عن المشي وان يكون	اسم	الطريق آمنة من غير	ر
م	مختفرو النوع الثاني شيخ	عسا	و كبر ومريض زمن لا يستطيع الركوب و	له مال يستأجر به أو و	و
ف	فقير له ولد أو امره ما	كره	فيجب عليه أيضاً وتجوز النيابة في التطوع	و يجوز كل يوم أن ينشئ	ي
ع	عسرة ومن كان	محرم	بالج في غير أشهره لم يصح حجه وقد	له شهـ ورسـ و قالوا وا	وا
و	والسعدة وعشر الحجة فن أحرم	مليبا	بحجة في غير وقتها انه قد عمرة والافضل	الافراد ثم التمتع ثم القران وقيل ل	ل
ل	لا بل التمتع أفضل ومن تمتع	وهو	آفاقى فاحرم بهـ مرة في أشهر الحج ولم	طلـ بل حج من عامه ولم يرح	ح
ا	الى الميقات لزمه دم فلو	عا	د الى الميقات وأحرم به أو كان حاضر لم يلزمه	لم يوجب به شيء غير	ر
ت	ترك الميقات والقارن الطا	رى	على الحرم يلزمه دم دون حاضر به كالتمتع وا	وأن حاضر به من كان بكفة	كفة
س	ساجكنا وكذلك قسرى	البد	والتي دون مسافة القصر من الحرم جعلوا	ككفة فان لم يجد صام قبل	قبل
ت	تمام الحج ثلاثة واستكا	ن حتى	يرجع الى أهله ثم يصوم سبعة ايام	يفرق اذا فاتته الثلاثة	ه
ه	هذه في القضاء وبين ما	اقى	به من السبعة بباب المواقيت بميقات	أهل مكة مكة وميقات ان	ان
ا	السدنى ذوالخليفة والشامى	با	بخفة والمصرى مثله واليمنى يلم ولنجدموا (لا	قرن وللعراق ذات عرق ولو و	و
ج	جاء على غير ميقات يريد	لنسك	احرم بمحذاة بعده او من دون الميقات او في	م ميقاته موضعه ومن خرج	ج
ز	زائرا للبيت ناسكاً	و	ز الميقات وأحرم دونه لزمه دم والمعمر	انه يسقط عنه ان عاد الى	ي
ا	الميقات قبل النسك والاحرام منه	اتم	(و قيل من ديرة اهله باب الاحرام) ومن سننه	تتقدمه الفسـ ثم يحرم وهو هو	هو
ال	مكشوف الرأس بعـ مرة أو	حج	ويستحب ان يكون احرامه حين	به راحته للارتحال ال	ال
ال	الى قصده بعد ان يتطيب	ثم	بعده ان يلبس ازارا وداء ابيضين و	ان يصلى ركعتين والاحرام بقتيد	بقتيد
ع	عرف أولى وهو الاحـ	ا	(م) بعين وان احرم مطلقا صرفه الى ماشاء من	الحج والعـ مرة ولو نوا ا	ا
وض	وض ضمن احرامه حجاً وعمرة	اجتمع	له ذلك وتستحب التلبية للاحرام وان يكثر منها	بقية وتغاير الاحـ وال	ل
م	من صعود وهبوط وعند اختلاط	الناس	ويرفع به اصوته ويستحب له بعده المسا	بالصلاة على النبي ثم م	م
ط	طلب من الله ماشاء من دفع	خطب	وجلب خبير ولا يلبى في الطواف ويحرم عليه	يلبس الخيط ما لم يضطر ر	ر
وى	ويحرم لبس الخف	و	شتر الرأس وتجب بذلك الفدية وللنساء ان	ذلك الا القفازين لليد د	د
ها	ها هذا حكم اللباس وا	علم	انه يحرم عليه شتر الوجه ثم الطيب	استعماله في بدن وفي في	في
م	ملبوس حرام عـ	الى	الرجال والنساء وكذا دهن شعر الرأس واللحية لاشعراً	وبدن والفدية فيه تلزم لز	زم

ح	حرم الله ووجب صرفه	الى	فقراء الحرم (باب صفة الحج) اذا لم	المحرم بمكة اغتسل حينئذ ذ
ك	كغسل الاحرام وحده	الله (ثم)	دخل من اعلاه وفي الخروج يخرج من اسفلها) و	اذا رأى البيت ومثله ومن
ن	ثم بازائه اضطبع وكسا	عاقبه الايسر بطرفي رداءه وطاف من الجرا لا	على يساره فاذا بلغ الركن اليماني فالاستلام	سود واستلمه وقبضه وحاذرا
ل	الجبر ووجهه	البيت	يمشي في الاربعه وكلما حاذى الركنين كان	له سنة فيطوف سبعاً برمل ل
م	منها في الثلاثة الاولى	ثم	والذكر المأثور في الطواف ولا ترمل المرأة	في التقييل والاستلام م
ن	نحو ما كان وبأق بالسد	عا	اثر اعلى شاذروان الكعبة او على جدار الحجر (أو) في	تضطبع واذا فارق ق
س	سنة أو طهارة أو طاف	د	ثم الى الصفا من بابيه ويسعى فيبدأ به وورد	وسطه لم يجز ثم يصلي بالمقام ام
ر	ركعتين ثم يخرج	سا	في به أو لاحقاً يأتى الصفا فيبدأ به	عن البداية بالمروة ولا ا
ح	حساب للبتيدي بها بالوسطا	لما	بما يرقى قامة ثم ينزل ويمشي فاذا بلغ موضع (السعي) حرك	الاولى ان يرقى عليه الرجل ل
و	وهو وهو سنة مأثورة و	غا	(يسعى الرجل ويمشي المرأة ثم يستحب الذكر المعروف) و	دابتة وسعى ثم يركب نحي
م	مشيه الى المروة وا	نما	الظهر يخطف الامام بمكة وبأمر المسافرين الجبا	وربما يفتدو الى منى ثم م
س	سبعاً وفي سابع الجبة	و (فت)	بها حتى صلى العصرين والعشائين والصبح (و) زا	د في اللبث كما قالوا وا
ت	تقدم اليها في الثامن و	لم يزل	في ضوء الشمس سار الى الموقف واقام بغير	واغتسل فاذا دخل ل
ف	فاذا رأى على ثبـير	مبا	ان الخطبتين وصلى الظهر والعصر ثم راح نحو	الموقف وجعل الامام م
عل	عليه الظهر خطب وخففاً	ركا	واقام من عرفه كفي ولم	أحد الى انه يتقيد قيد
ن	نزوله عند الصخرات وكذا غيره و	اينما كان	عرفه الى الغروب داعياً معلناً	بالتهايل ويقول اذا ا
م	منها يمكن واستقبل القبلة	واقام في	وله الحمد وهو على كل شيء قدير ومن كان نا	وحصل بعرفة بعد الزوال ل
ف	فرغ من التهايل له	الملك	أدرك الحج والاقفة دفاته ومن دفع دو	الغروب استحب له اراقه دم م
ع	عاقب الاوقبل فجر الخرفانه	قد	الحصانها ويجوز من غيرها ويصلى	ثبتها الصبح مفلساً ثم يفتدو و
و	ويبيت بالمزدلفة ويأخذ الجمعا	ر	أمامه ويدعو الى الاسفار ثم يدفع	بلغ وادي محسرف لابس م
ل	لقروح فيقف ويذكر الله تقد	ست	لا سراعه هذا سنة ثم يري جرة العقبه	يكثر مع كل حصاة وليس م
ا	ان يسرع رمية حجر	وا	الحجر شرطاً لا يجزئ غيره ثم يلحق أو يقصر ولا اقل ف	الحلق من ثلاث شعرات ولا يلزمه
ت	تلييه به كذلك وري الجما	ربعين		

منفرداً جزءاً استعمل مطوى الضرباً

أولاً من غير أن يكون له غيره

م	ما فوقها ثم يفيض الناس	عاما	الى مكة تطواف الزيارة يوم النحر ويجوز ان يذوق	أو أول وقته بعد نصف ليلة النحر	ح
س	وإرى أم لا فان	كان	قد سعى بعد تطواف القدوم كفاه ذلك	وما يتبين من ثلاثه يحصل لك	ك
ت	تحلل أول وهي الرمي و	ا	الحلق والطواف ويحصل اثنان بالثالث ولا يبقى	أما بعد التحلل الأول الاحصلتان	تان
فعل	فعل النكاح وعقدته فا	استخلاف	التحريم فيما نابت الى التحلل الثاني ثم ينصر	الى منى للرعى والمبيت وهو ثلاث	ف
ن	نامره ان يرى فيها الجمرات	و (هن	ثلاث سبعا سبعا ووقته بعد الزوال ليس لفا	فعله قبله ويجوز رميها	هـ
س	سائر اليوم ويخرج وقته	لد	الغروب وأما النفر في اليوم الثاني	م العلماء بجوازهم لرائح	ح
ت	تجهله به مدرى نهار	هـ	وقبل الغروب والالم يجز وترتيب الرمي يلز	فيبدأ بالاولى وهي تعرف	رف
هـ	هناك ثم الوسطى و	الا	خسيرة جمره العقبة ومن ترك الرمي ولو	ثلاث حصيات لزمه دم ويصرف	ف
ا	ان ترك حصاة مدداً و	شرف	الاماكن البيت فيستحب أن يكون	عهدك النظر اليه اذا	ا
جز	جزمت الخروج وذلك	سنة	بعد تطواف الوداع وطواف الوداع أداء	واجب ويجبر بالدم ان أهمل	ل
ا	أما الحائض فلا يجب	ا	لوداعها فاذا طفت فلا تؤخر الخروج ولا	بمنه مطلقاً بل لو تحركت	لها
ا	أو وقفت في	ربع	مكة لطلب زاد ونحوه من أسباب السفر	يضر وان كان لغيره أعدت فإ	ا
س	سوى أسبابه فلا تقفن	وتسعين	في تحصيله (باب العمرة) اذا أراد هالم	أن يحرم من الحرم بل من	ن
ت	تلقاء الحبل وأفضله الجعرانة	و	الافحرم من الميقات ثم يطوف ويسمي ويحلق	عليه شيء والمكى اذا	ا
عمل	عملها في مكة قد	ست	ولم يخرج لزمه دم (فصل) واركان الحجسة	هي الوقوف والاحرام قبل	ل
م	مع الطواف والسعي والحلق	ما (الس	ادس بالترتيب والواجبات من الميقات والر	يؤم كذا يجب في الاظه	ر
طو	طواف الوداع وفي امسا	ته	(بالزلفة الى نصف الليل والمبيت ليالى منى	ولا يجز الا كثرون بوجوبه وليسوا	ب
ي	يعدون ما بعد هذا	في	المناسك الاسنة والركن والواجب اذا لم	حصل الاثم لكن يحصل	ل
ال	الجبر في الواجب بالدم والا	جما	ع منه قد ان الركن لا بد من ا	يفعل (باب الاحصار) كل حاش	اش
ضر	ضرراً لا يجب عليه ان يؤ	دى	الحج فان خاف به الاحرام فهو محصر	(ويحلق بذبح شاة حيث أحصر ويجب	ب
ب	بدل الشاة ان عدمت وهو	الا	طعام بقيمة الشاة فان فقد صام كما	يقولون عن كل مديوما	ا
ثم	ثم العبد اذا أحرم بلاذن	ولى (لو	لا تحمله وللزوج تحليل امرأته وحكموا	التضاء عن محصر متطوع	ع
ا	أما الفرض فيجب ان تقضيه	وتوفى	حقه ومن فاته الوقوف تحلل بالطواف و	لسعي والحلق كما قالوا وا	وا

خطيب وهو فاهم الان مستعمل فاعلان سن

لا من الا في سنة ١٢٤٦ والى سنة ١٢٤٧

ل	لكن يلزمه القضاء فوراً	في	الأصح ودم أيضاً (باب الاخجية) هي سنة	لنو	ضح وقتها فـ حتى لاح لاح
خ	خارجاً قرص الشمس ومضى قد	ر	ركعتين وخطبتين دخل وقتها وبقي الى	ن	(تخرج أيام التمزيق وتجب بالنذر
ف	فان فات وقتها او	مضا	مضى المنذورة دون التطوع فان قضاء كان	المفعول	غير اخجية وليكف ف
ي	يده عن ازالة تشمر وظفرا	ن	أراد أن يضحى من أول العشر ثم	الذي	يجزئ ان كان ضأنا ا
ف	فالجذع وان كان	من	الابل والبقر والمعز فالثني و	لم	يجزوا دونه وواحدة الابل ل
و	والبقر تجزئ عن سبعة في	السنة	والشاة عن واحد ثم الافضل فيما	يذكر	ون البدنة ثم البقرة والذي اردت
هو	هو اذا كانت البدنة	المذكورة	عن واحد ثم الضأن ثم المعز اما المعيبة	فا	ن كان عيبا ينقص لجها ا
فا	فانها لا تجزئ وليأكل	قد	رثاها ويتصدق بثلاث وبهـ لدى ثلثا فافا	عله	يصيب السنة وليس س
عل	عليه الا التصديق بجزء منها ولا بأ	س	بشرب فاضل لبن المنذورة ولا	يرفع	من لجهو شئ ي
ا	الى غير الفقراء و	الله	اعلم (باب الصيد والذبايح) لا يحل حيوان	ابدا	بغير ذكاة سوا سوا
تن	تناول السمك والجراد لما	رو	ي في الخبر ويشترط كون الذابح ممن	يقول	بالاسلام أو كتابيا تحل ل
م	مناكحته بكل محدد يكسب جرا	حه	الاظفر والسنن والعظم ولو	ضرب	الصيد بمنقل فبات لم يحل وقد د
س	سنت في ذبح المقد	و	وعليه الاستقبال والتسمية والصلاة على	الر	سول وقطع الاوداج فالخيل ل
ت	تذبح مضجعة وكذا البقر وسائر	نو	اع التعم الا الابل فانها تمقل ثم يضرها الر	جل	قائمة والذي أوجبوا وا
فعل	فعله من ذلك قطع مجا	ر (ي	الطعام والنفس وهو الحلقوم والمرى وما	يضم	الى هذا مما نقل ل
ن	نعمه سنة وان ا	ضر	ي جارحبة بصيد فقتله نظرت	أول	الامر في الجارحة هل تكرر ر
ف	في طلب الصيد سعيها رايحه (وغا	ديه حتى	تمت بحيث تؤمر فتفعل وتنهى	ن) الفعل	فتترك الفعل ولو و
ا	أدركه جائعا لم يأكل	واقام	يسكه فاذا أرسله من تحمله ذكاه فقتله	وكسر	ما يمنع به كجناح وقوائم يم
ع	عدونا القتل ذكاة وثبت	الملك	له في المكسور ان قتله بظفر أو نابا	ما	بالمقل ففيه قولان ولو قتل تل
ل	له صيد فرماه حل	الاه	كل منه ان جرحه السهم وان رماه فوق	قبل	أن يموت في موت عاجل ل
ا	اما مثل ان يقع على	شرف	فيتردى منه أو في نار لم يحل ولو شاركه جارحة) اخر	ي	المجوسى أو كل الجارحة أو و
ذ	تسمى التعملم أو استرسل	في	طلب الصيد بنفسه لم يحل أكله	فان	جرحه جرحا برفقتا ل
ت	تقلت معه وغاب في	الحلا	هاربا فوجدته ميتا بهـ بذلك	كان	أكله حراما وأما واما

هـ	هذه الجوارح والمرامى كما	اذا ارسلت على غير صيد أو قصدت في	الفعل	بارسها لغرضاً فصادفت صيدا	ا
ا	اعترض لم يحل وان رمى صيدا	هو يظنه غرضاً أو رمى صيدا فجاوزه	متعديا	الى غير فقتل	ل
ج	جازا كله ولو نصب سكيناً	ومن الصيد فوقع عليها فان لم يحل بوجوب	ا	لا طعمة لا يحل من الاهلية لحم	م
زا	زائد على لحم النعم فيما أ	اللحم الخيل ويحل في الوحشية لحم البغا	لى	والارانب مطلقاً	ط
ثم	ثم البربوع ويدخل في	والظبي والضبع وما تولد بين	اثنين	ما كولين فهو مأكول وفيما كان	ن
م	من السنان سير	لدة في البراري خلاف وكذا في ابن	ارا	والصحيح التحريم ويحل كما سبق	ق
ض	ضرب وقفه ولا	خل معه الورل ويحل ابن عرس وكذا الورعدا	كثيرهم	ويحل بقرو وحش وجاره ولبس	س
ا	الحشرات مأكولة وأ	اتحلل كل ما يتقوى بنا به كالسباع	فا	ما الطيور فيؤكل منها اللحم	م
ر	رال ودجاج و	خنة وجمام وعصفور ونحوها وحرما من الطيور	ر	ذوات الخب وبما يقع على	على
ع	عروض الجيفيا كلها ويكر	أكل الجلالة ويحل من حيوان البحر السمك	بلا مدا	فع وكذا غيره في الاصح وليس	س
مب	مباحا منه السرطان	والتي تمشي برا وبحرا ويحل طيره الا اللتان	والا	بالحسرات الانتها	ته
ن	نزاهة عن مكاسب ذوى الدناء	كالجمامة ونحوها وكل طاهر لا يضر حلالا	ل	سواء كان ذلك من ضرب	ب
ي	يؤكل في العادة أم	أكله اخترعا ولا يحل نجس	وا	بج للضطر ما كان محرما	ا
على	عليه كليتة واذا	م مسيغا من غص بطعام أساغه بالخرو لو	نصب	لمرض أو عطش ورام	م
م	منها أن ينبج له أ	يتداوى بالخمر لفعل بوجوب النذر	ماعد	القربة لا يصح نذره اما	ا
ف	فيها فيصح سواء لمجازاة أ	على نفسه أن يفعله ابتداء ويشترط ذكر	ه	فلا يصح النذر بمجرد	مجرد
ا	النية وحدها	وصفته أن يقول لله على كذا ويكفيك ان	تقول	على كذا أو	او
ع	عمل كذا يلزمى ونذور اللجاج	كقولك ان كذا فسلانا فله على ان	اعطى زيد	كذا فهو كذا لم	م
ي	يوجبها بيمينها بل خير	الوفاء بها وبين كفارة يمين ولو حرم	شيأ	كان مباحا فاللزم	لازم
ل	له اذا حلف كفارة يمين	فعل الواجب والمعصية لا يصح النذر واذا	الزم	نفسه الخروج	الخرج
ن	نحو حرم الله في	معينة أو مطلقا لزمه قصده اما بجمع أو	عمر	ة ولو نذر قصده ماشيا	ا
ف	فالمشي يلزمه فان عين مشى	مراحل مثلا ماشاها وان اطلق مشى من	و	يرة أهله ولو نذر الحج ماشيا أو	و
عل	على مركوب لزمه	و (فان نذره لكن من الميقات فان خالف الزمناه	ملا	سواء) نه ومسجد المدينة والاقصى يلزم	م

ر	لونذر النحر بمكة ولم يذكر	و	زيارة مسجد غيرهما معتدرا وجوبه بالنذر	تسعين	الوفاء بنذر زيارتهم وما ولا
د	سوى مكة لزماه وان أفرد	ما	النحر والتفرقة وان نذر النحر والتفرقة في	لزم	تفرقة للعمم بها
ف	من أطراف	أشبه ذلك	التفرقة لم يلزمه النحر لم ينحر عنى وما	ا	نذر النحر عن
او	لزمه الجذع من الضان أو	النعمة	والموات سواء ولو نذر الهدى للحرم وكنت	ملك	مف مفاوز الحرم
م	فيه حكم الوصف والمعين يحكم	يتبع	صوف من الهدى المنذور للحرم	الو	الثنى من الابل والبقر و
ل	حصة البيع الامن عاقل	منعوا	فع الى فقراء الحرم كتاب البيوع و	يد	عليه بوجوب تقبله ثم
ا	قلت بتمتلك أو ما كنتك مخاطبا	نه	الايجاب والقبول شرطا فاذا أورد	وجعل	يكون غير مجبور عليه وجعل
زم	المجلس فاذا اتفقا	في	القبول اشتريت او ابتعت ويثبت الخيار	في	ل الشترى ويقول
ل	العقد عن الخيار بطل	اعرا	المجلس له ما فان تبايها وشرطا	حبس	نعم لو اختاراه لزم مع
ل	يحرر الزبا وأول	به	بمدة ثلاثة أيام فادونها الا فيما	حصن	واج وأجازوا الخيار فيه اذا
ر	ضوالحكم بالملك في مدته والظاهر	وتحرر	ى اليه المدة الامن التفرق	تمز	زمن الخيار العقد وقيل لا
د	تختار انتقاله بالعقد	يفه	حد فالملك له وان كان له ما فوقوف وطا	وا	انه ان اختص بالخيار
ف	لوتلف وكان المتلف	و	المبيع تحت يد البائع فهو من ضمانه	قام	وطائفة تختار بقاءه وان أ
او	اما المشتري أو	غيره	اليه وانفسخ العقد وان تلفه	الملك	هو البائع قبل القبض عاد
ا	م على المتلف أو يفسخ واذا	يقو	بانتظرت فان تلف بفعل أجنبي خير بين ان	الا (جانب)	سواء من سائر
ل	كالمقار بالخليفة والخروج	ل	أوه وقبض المنقول نقله وقبض غير المنقول	شر	تلف بفعل المشتري استقر
ا	لوا وأما نجس العين فلا	قا	باب لا يجوز البيع الا في عين طاهرة	ف	هذاهو القبض المعرو
وم	يبع ككل معلوم	م	متنجس لا يمكن تطهيره ولا فيما لا ينفع به	في	سبيل الى جوازه فيه ولا
س	يبع الجاني المؤسسة	ز	لوقوف والمرهون والمكاتب وأم الولد ولا يجوز	ا	تعلق به حتى أدى مثل
ا	فان أوجبت مالا شاء	يد	رقبته على القول الاظهر الجسد	ملك	من جنابيته مال شاغل
و	الامن طريق ولاية أو	البائع	لقولين ولا يجوز بيع مالا يملكه	أشهر	لذمته جاز وكذا قصاص في
م	وليس البيع للعبد دوم	ر	قول قديم بخروج بيع الفضولى اذا قر	بعد	من طريق نيابة وا
لا	العصاة عن البيع اذا كان مجهولا	فقت	رسول الله صلى الله عليه وسلم ر	سنة	ج اثرا والثابت ان

ز	ز	ز	ثم	ز	ز
و	يد	يد	ما	و	و
ا	ا	ا	ت	ا	ا
و	بفعله	بفعله	رحم الله	و	و
ر	و (لا يجوز بيع التفريق بين الادميات	و (لا يجوز بيع التفريق بين الادميات	في	ر	ر
و	رفع	رفع	شهر	و	و
ق	أو المشـ تـرى لا بأس من	أو المشـ تـرى لا بأس من	ربيع	ق	ق
فيه	عناق صح العقد وليس من	عناق صح العقد وليس من	الا	فيه	فيه
ب	اذا شرط شرطا وهنو و	اذا شرط شرطا وهنو و	و	ب	ب
ين	العقد بالبطان فلا	العقد بالبطان فلا	ل	ين	ين
ي	ويضمنه ان هلك قبل	ويضمنه ان هلك قبل	وأجمع	ي	ي
ا	ان كان مثله أجرة فلا خروج	ان كان مثله أجرة فلا خروج	كبرا	ا	ا
م	يلزمه المهر وقيمه يوم الولادة ثم	يلزمه المهر وقيمه يوم الولادة ثم	ا	م	م
ف	والمأكول والمشروب ولا يخفها	والمأكول والمشروب ولا يخفها	لدو	ف	ف
ا	لما كول والمشروب يحرم لاجل	لما كول والمشروب يحرم لاجل	له	ا	ا
ع	على الطعم بالكيل أو الوزن مطلقا	على الطعم بالكيل أو الوزن مطلقا	على	ع	ع
ي	حدهم بما مثله لم يحل	حدهم بما مثله لم يحل	ا	ي	ي
لن	كان بغير جنسه نظرت فان حرم	كان بغير جنسه نظرت فان حرم	خراج	لن	لن
و	لتفرق قبل التقابض وان تجرد	لتفرق قبل التقابض وان تجرد	ا (حدة	و	و
ال	لوزج جاز الجميع وأي	لوزج جاز الجميع وأي	او	ال	ال
نوع	احد كالمقلى والبرني يلزم	احد كالمقلى والبرني يلزم	يد (خل	نوع	نوع
ن	اللحم والشحم والاية ه	اللحم والشحم والاية ه	و	ن	ن
وال	لابان اجناس ولا يصح	لابان اجناس ولا يصح	تقليد	وال	وال

م	مماثلة فيما يكال في عاد	ه	الحجاز الا بالكيل ولا فيما يوزن الا بالوزن	و	ملا يكال ولا يوزن كتمر	ر	ملا يكال ولا يوزن كتمر
را	رائج وسفرجل فلا يصح الملك	ه	فيه يبيع بعضه ببعض على الاظهر	ولا	تعتبر المماثلة الاجافا	فا	تعتبر المماثلة الاجافا
قب	قبل تغييره فلم يجز	و	ايح دقيق بدقيق ولا يجب ولا رطب برطب)	و	لا يباس الا العرايا وكان	ن	لا يباس الا العرايا وكان
ه	هنا خلاصتها لما اشكوا الامر	ه	ولا يباع جنس بشي من جنسه وغير جنسه	بل	لا يباع نوعا جنس وهو ما وما	وما	لا يباع نوعا جنس وهو ما وما
ب	بشيئة مختلفة او متفقة بنوع	و	احد منه مثال الاول ان يبيع مدعجوة	و	درهم بدي عجووة ومما	ا	درهم بدي عجووة ومما
ي	يتم بل للنوعين ان يبيع ا	لما	لك دينار ا قاسانيا و ساور با قاسانيين	ا	(وسا بورين ويبيع لحم بجميوان لا يحل ل	ل	(وسا بورين ويبيع لحم بجميوان لا يحل ل
ن	نعم ما كان او غيره والله ولي	ولي	التوفيق باب يبيع الاصول	و	يتبعها اذ باع ارضاً وفيها شجر	ر	يتبعها اذ باع ارضاً وفيها شجر
ا	او بناء دخلا في	الملك	تبع الارض والحمل ان كان ثوباً كالنخل ا	و	نورا يتفخ كالورد وظهره	و	نورا يتفخ كالورد وظهره
ل	للبيع وان لم يظهر فيه شيء	جعل	للشترى و اما مثل العنب والتمين فاد	ام	حمله لم يثوب فهو للشترى	ي	حمله لم يثوب فهو للشترى
ح	حمله فان برز منه شيء كان	الو	وجه في ذلك الى البائع وتناثر نور الشمس	و	التفاح كالتابير ولو	و	التفاح كالتابير ولو
ر	رام يبيع الارض وهي	زار	عنة فان كانت تجزرة فهي للبائع	حتى	انه لا يلزمه قلعها	ا	انه لا يلزمه قلعها
في	في الحال وان كانت تجزرة	ة	بهدمة كانت الاصول للشترى	ولكن	الجزرة الاولى للبائع ولو	لو	الجزرة الاولى للبائع ولو
ن	نسى البائع ثمرته	الى	ان حدثت ثمرة اخرى للشترى واختلطت	هذه	بتلك فالظاهر المنصوص	ص	بتلك فالظاهر المنصوص
ان	انه ان سمع احدهما بجمته اجبر	القاضي	الاخر على قبوله وان تشاحا فمخ وقالو	الا	يجوز بيع الثمار قبل	ل	يجوز بيع الثمار قبل
ي	ييدوصلاحتها الا اذا از	مو	ه القطع ويبدل الصلاح اذا اجر	حرف	الحبة او اصفر او	و	الحبة او اصفر او
سقط	سقط اول الحلاوة فيها فاذا وا	فق	ذلك بعض الجنس في البستان جاز يبعه و	يصير	كانه قد بدد صلاح	ح	كانه قد بدد صلاح
الجميع	الجميع ولا يجوز بيع الزرع	ا	لا خضر الا بشرط القطع فان كان له ارض و	بها	زرع لرجل آخر	ر	زرع لرجل آخر
ح	حل له شراؤه بلا شرط	لد	خوله مع الاصل بباب الخيار	الثا	بت بالبيع من دخل في ملكه	كه	بت بالبيع من دخل في ملكه
د	دابة مصراة بعوض فالخيار كا	ين	فيها على الفور في اصح الوجهين وفي الثا	نى	يتمد الى ثلاث فلو	و	يتمد الى ثلاث فلو
ه	هم يردوها فليكن راد	الصا	ع تم معها بدل اللين واما الاتان والحارية فما	كا	ن ليرد مع واحدة	ا	ن ليرد مع واحدة
م	منها ما شيا بدل اللين واصل	حب	اللين الخيارين أخذ اللين وا	لا	خذا لبدل ولوانه	ه	خذا لبدل ولوانه
ا	اشترى جارية شعرها جعدا	و	اسود ثمان انها بطة الشعر	و	يضاؤه ثبت الخيار للشترى	ي	يضاؤه ثبت الخيار للشترى
ويثبت	لله اذا بان	سار	قصة اوزانية او ابقة او نحوها اوتبو	ل	في الفسراش ويثبت أيضا	ا	في الفسراش ويثبت أيضا

ال	الخيار بالجـ ماح والعض	في	الدابة ثم في كل ما ينقص العين أو القيمة نقصاً	في	العرف يفوت به غرض كامل ل
ا	إذا غلبت في عامه	عامه	ذلك الجنس عدمه سواء كان ذلك	الا	مر مقارن للعقد م
خر	خرج به العيب ذلك	ذلك	بعدمه المقدوق قبل القبض ومن	عر	ف العيب وأخر الدحتي خرج ج
و	وقته بلا عذر فليس له	الى	الرديسيل ووقته على الفور فلو علم لا	ا	وفي الصلاة أو الأكل فاخر ر
ل	للصبح أو الفراغ من الأكل ولو	المشر	وبلم يضر ثم يرد عليه أو يرفع إلى الحاكم فإن غاب	ب	فل يرفع الأمر إلى ي
ا	الحاكم واعلم أن الحقو	ق (في	الفوائد المنفصلة الحادثة ملك للمشتري فلا	نقول	انه إذا فسخ الملك ك
ي	يردها بل تبقى له	وا	ان اشترى عبدان فوجد باحدهما عيباً	عاد	ه وحده وفي قول قول
سقط	سقط عند الأكثرين الا	نخذ	به لا يجوز وان حدث عند المشتري عيب أو	ز	داد فحقه من الرديسقطه ه
ه	هذا وله الارش وان كان	حصو	ل المعرفة بالعيب لا يقع الا بعيب كتدو	يد	البطيخة لا يعرف الا ا
م	من تقويرها لم يضر	ن	كسر قدر الحاجة وان باع المبيع	و	شرط البرائة من ن
ا	العيوب فافهم الاقوال بحجة (انه	انه	يرأ من كل عيب باطن في الحيوان جهله البائع دون	غيره	بابه إذا ا
م	ملك شيئاً بموضع	ثم	أراد بيعه من اجرة جاز اذا بين	ر	أس المال وقد الرجح واذا ا
ع	عمل أو استأجر من عمل	في	المبيع أخبر به فيقول اشتريت بكذا ود	فعت	أجرة كذا أو عمت مع ع
ا	التمن بكذا ولا يخير بان	عا	مئة ذلك ثم وان أخذ شيئاً من لبنه و	ز	وائده الموجودة حال ل
و	وقوعه المقدوج الاعلا	م	به وان اشترى عبدان صفقة جازت فتر	يد	ها في المراجعة بالقسط ثم م
ل	لو قال أولاً الثمن	احدى	عشرة ثم قال بلس عشرة فالقول	الا	ظهر أنه يصدق وفي قول ضعيف في
ا	ان المشتري بالخيار	و	ان قال اشتريت بمائة أو قيمة ثم ا	نه	أورد به ذلك شهودا ا
ث	يثبتون شرائه بمائة و	سبع	لم تسمع دعواه ولا يثبت له و	فاعل	النجش آثم فاعلم لم
ه	هذا وهو ان يكون الثمن	مائة	مثلاً فيساوم مالكها فيها باكثر	و	غرضه ان يرى ي
م	من يطلبه ذلك فيفترو	خالف	الأمر وأنهم يبيع على يبيع	غيره	وهو ان يقول لا امرء مر
ا	اشترى شيئاً بشرط	ا	الخيار افسح البيع وأبيحك أرخص منه و	لا	يدخل على سوم أخيه وهو و
م	من يجيء إلى مسامو ما	شر	السلمة بل قد انعم له فيزيد عليه فا	نه	يأثم ويبيع الحاضر للبادي ي
ع	عندنا حرام وهو ان يقدم	ا	لبدوي بسلمة يحتاج إليها والناس	معطو	ه الثمن فيقول الحاضر هو و

ا	الى ويأمره بالوقوف	ف	ليبيع له قليلا قليلا والبدوى لا يحرم الوقوف عليه	و	ويحرم ان يتلقا	ا	او بعده او صل
ال	الركبان ويخبرهم بكساد ما	جا	وابه ويشترى منهم فلو قد صموا	و	بان لهم الفين تلو	ا	او بعده او صل
م	مقدمهم فانه يجوز	زان	يفضوا باب اذا اختلف المتبايعان في	مثل	الاجل وقربه او بعده او	ا	او بعده او صل
ق	قدرا الثمن وصفته نظرت	فا	ان لم يكن له ما بينة تحالفا فيختلف	ذلك	على نفي اصل	ا	او بعده او صل
ت	تلك الدعوى التي ا	تا	بها صاحبها وعلى اثبات قوله وا	ما	الاخر فيختلف ايضا	ا	او بعده او صل
ض	ضد بين صاحبه من	ه	واحدة ثم لا يفسخ الله قد حتى يفسخو	ا	ان اختلفا في عين المبيع فلانقول ل	ا	او بعده او صل
ب	بالتحالف وان اختلفا في	ا	من مفسد الله فقد كالتشرط الفاسد وما	شبهه	صدق من يدعى مطلق	ا	او بعده او صل
ال	الصحة على الصحيح عند اهل	لعلم	فان قال البائع لا اسلمه الا بعد	التو	فية وقال المشتري ما انا	ا	او بعده او صل
م	موفيك حتى اقبض المبيع	فا	نديخير البائع ثم يجبر المشتري ويحجر عليه تو	كيد	باب السلم باب السلم لم	ا	او بعده او صل
ب	بيع يثبت فيه خيا	ر	المجلس ولا يثبت فيه خيار الشرط	و	يشترط فيه أمور ر	ا	او بعده او صل
ن	نقد المال في المجلس فان ار	سل	العقد في الذمة وتفرقا قبل قبض ر	أ	س المال لم يجز وقد د	ا	او بعده او صل
ي	ينقد البعض فيبطل فيما نقد	بعد	المجلس بقسطه ولا يصح السلم الا فيما	حر	ز بالوصف فلو اسلف ف	ا	او بعده او صل
ع	على مثل الدنانير والدر	هم	والحبوب والادوية والاعطروا أصنافه	فه	والحيوان واللحم جاز ويلزمه	ا	او بعده او صل
ف	في السلم ان يأتي بجميع	الا	وصاف التي تميز المقصود وما كان	عينه	من اجناس كمنضوح ح	ا	او بعده او صل
ع	عمل من اطياب وتدو	تر	ياق لا يصح السلم فيه ولا فيما لا يضبط في	نفسه	بالصفة كالجواهر ر	ا	او بعده او صل
ولا	ولا ما داخله النار مثل	ا	لخبز والشواء ويجوز في الجبن وحن التمر والزبيب وكل	وكل	مختلط يضبط كثوب ككتان	ا	او بعده او صل
ت	تكون لجنته ابريسم او كذا	ك	عكسه ولا يجوز السلم الا في قدر معلوم	وجميع	الامور التي تضبط بها	ا	او بعده او صل
م	مقادير الاشياء اربعة الكيل	وا	لوزن والعدو والذرع ويصح في الكيل وزنا	وا	لوزن كيلا ولا يصلح ل	ا	او بعده او صل
س	سلم موجب لافي موضع	لا	يصلح للتسليم حتى يبين موضعه وما عر	جمع	مثله او كان لو طلب يومئذ	ا	او بعده او صل
ت	تمذرتحمله فلا	مراء	في بطلان السلم فيه وان اسلم فيما يصح	و	انقطع عند المحل فهو و	ا	او بعده او صل
ف	فيه الخيارات بين الصبر	الى	وجوده او الفسخ وان احضره على	ما	وصف او اجود وهو و	ا	او بعده او صل
ع	عين جنسه لزمه القبول و	ا	ن احضره قبل المحل لزمه قبوله الا اذا	تولد	من قبضه ضرر وان قال ال	ا	او بعده او صل
ل	له به صد قبضه منه	للو	اجبات غلطت على لم يقبل فيما قبضه	منها	مقصد دار ثم م	ا	او بعده او صل

ن	نقبل منه قوله	لو	كان قبضها جزافا باب القرض	نقول	انه مندوب اليه يجزى
م	بجزي القرب وتجوز	هـ	في كل ما كان السلم فيه	جا	ثنا الا في شيء وهو
س	سلف جارية للقرض	فا	نه لا يجوز ويملكه بالقبض على الصحيح وفي الثاني	في	بالتصرف فما كان له ممثل
ت	توجه على المقرض	دا	طوب تسليم مثله وان كان متقوما جا	ز	رد مثله في الصورة والجثة
ف	في الاصح ولا يجزى	م فيه	شرط الرهن والضمين ويجزى شرط جرمه فلو	يد	فعله المستقرض زائدا
عل	على ما اقترض لم يجزى	عليهم	ذلك هذا اذا دفعه المقرض من	نفسه	ولم يشترط ولو انصرف
ن	نحو غير بلد الاقتراض	وا	تاه هناك وطالبه نظرت فان كان لا	يرفع	الا بمؤونة فـ
س	سبيل الى مطالبته بالا	د	اهل يطالبه بقيمة في بلد الاقتراض ويجزى	ز	مطالبته بمال مؤونة في النقل
ت	تلقه اذا تقبله	وا	لله أعلم باب الرهن من جاز ان يقترض و	يد	اين صح رهنه ولا يرد
هـ	هذا الرهن الاعلى الدين	ا	للزيم كمن المبيع أو يؤل الى	لا	زام كالتن في الخيار ولا خلاف
ا	انـه لا يصح	لطا	لييه الا بالايجاب والقبول ولا يـ	نه	لازما الا بالقبض ولو
ج	جزي العقد ورضيا بايدا	عه	عند غيرهما جاز وان تشاحا كان الحاكم	فاعل	ذلك وأمـ
ز	زوائد المرهون التي لم	تو	جد حال العقد فهي خارجة عن الرهن	و	ما بطل بيعه بطل
ا	الرهن فيه ولا يصح	في	المبيع قبل القبض وان رهنه بثمنه لم يجزى ولو	ير	هـ النخل وهو غير مؤبر
ر	استأثر به الراهن	في	أحد القولين وادخال الشرط المنافي فيه ير	فع	حجته ويبطل في القول القوي
ع	عقد المبيع المشروط في	هذا	الرهن الفاسد ولا ينفك من الرهن	نفسه	شيء قبل قضاء الدين ولو
مل	ملكه الراهن غيره	ا	وتصرف فيه تصرفا ينقص قيمته لم يجزى	لا	بأس باستعماله فيما لا
ت	تحصل منه مضرة في	لها	دعة كالكوب والاستخدام ويبره ويؤجره الا	نه	يشترط في اجل
هـ	هذه الاجارة ان لاتدو	م الى	بعد حلول الدين ولورهنه من المرتهن بدني آخر	تو	ثقة له لم يجزى ولو
ا	أعنتقه وهو موسر عتقو	الشر	ع يلزمه قيمته وتجعل رهننا ويده عليها	كيد	وعلى الرهن هذا ناص
لح	لعتق الموسر وفي قول من	يف	ينفذ عتق المـ ولو جنى اقتص منه وكذلك	و كذلك	لو أنف مـ
ر	رجل أو جنى جنابة توجب	ا	لمال يبيع في الجنابة وان جنى عليه كان	ما	يؤخذ في ذلك
ب	بطريق الارش رهننا أو	بو	ان يكون الرهن مضمونا فان اختلفا في	ا	رد فالقول

جنز وأملوا العروض والضرور وبقية

من وجز وأملوا العروض والضرور وبقية

م	من ينكر ما	في	اليه منه (باب التفلين) لا	شبهة	أن الموجل ليست المطالبة به	هـ
ج	جائزة حتى يحمل فلا ينح	صاحب	الدين الموجل من السفروان كان حالا	و	أمكته الوفاء لزمه الوفا	ا
ز	رم الامكان وللغريم منعه من سفر	مكة	وغـيرها وأمره الحاكم بالوفاء في	البد	اية فان لم يقبل بل	بل
و	وامتنع باع ماله	و	قضى دينه فان ادعى الاعسار وقد عرف له (ما ل	ل	حبس حتى يثبت بفسراغ	غ
ا	اليه من الملك ولا يقبل	في	ذلك الاخبـيروان لم يعرف حلف ولم	يتبع	وظفر بالسلامة	م
م	من الحبس وقد جرت	السنة	بالجـر على المـديون اذا كان	ما	له يهـز عـا	ا
ط	طوبـولب به وسأل	ا	لغرماء من الحاكم ذلك فيثبـذ تصرفه فيما	قبله	من المال لا ينفذ الى أن	ن
ي	ينفـذك عنه الجـرا	لنا	بت فاذا أراد الحاكم بيع شيء	من	ماله اشـب له الصـبر	ي
ال	الى أن يحضر ان كان له	نية	في الحـضـور أو وكـيله ولا يباع شيء	الا	في سوقه وما خاف فساده قدم	م
ع	عرضه للبيع و	أمر	بقسمته بينهم على قدر الديون ومن	عر	ف عين ماله وهو فارغ غ	غ
و	ولم يشقـله باستحقاق خيرين	ان	يفسخ أو يضارب والخيار على الفور في	ا	لاصح وفي قول	ل
ض	ضـمـعـفـيـدوم ثلاثا ثم	ينى	على ذلك انه لو نقص بفعل مضمون أخذه و (ضار) ب	ب	بالبقـاقى ولو و	و
و	وجده وبه زيادة تميز كالطالع	المو	بر يرجع فيه دون الزيادة أما غير المؤبر	و	الحـل فـاكثر الاحـساب ب	ب
ا	أجاز وار جوعه فيه وأنه	يد	خـل تبعا والمـذهب انه لا	يجوز	للغرماء أن يـحلفوا و	وا
ل	ايثبتوا للفلس دينا يؤد	به	والله أعلم (باب الجـر) لا يصح	ابدا	تصرف صـبي ومجنون في حال	ل
ل	ضرورة ولا غيرها ويتصرف	في	مالهما الاب ثم الجـدم الوصى وقا	ل	بعضهم أن الام	م
ب	بعـد الجـد والصـبح أنه لا	تعز	ى اليها ولاية الانصب ويتصرف الولي بما	هو) معرف	وف المصلحة ويفعل بالاغبط	ط
و	ويبنى له بالأجـرد و	و	ن الابن ولا يبيع عقاره الا الحاجة نحو	فة	أو غبطة ظاهرة ويحمل	ل
ر	رهن ماله اذا اقـترض له	في	حاجته وله يبيع ماله للمصلحة نسيئة ويرهن	ن	المشـترى وثقـقا قـا	قا
و	ويشهد عليه ويركى كل	سنة	ماله وينفق عليه بالمعروف فاذا بانعوا	نكر	دعواه الانفـاق الذى	لذى
ف	قـدره وقال أنفقت مثـلا	ثلث	ذلك أو نصفه فان كان أبـا أو جـدا صدقنا	هـ	بيمينه وأما غيرهما فذهب	ب
ب	بعضهم الى أنه يصدق و	تو	خذ بيمينه وقيل لا يصدق وبلوغ الصـبي	و	هورشيد يوجب الخروج	لجـ
فيه	فيه من الجـر والـبلوغ	في	الغلام بالاقتلام أو تمام خمس عشرة سنة	(ومعرفة	بالوغ الجارية بماني	ى

سليم

ب	بلوغ الصبي وبالحيض أ	و	الحبل والرشد صلاح الدين والمال ولا بد	من	الاختبار وهو	ل
ي	يختبر قبل بلوغ الو	لد	أوبه سده وجهان الصحيح قبله ويحصل	معرفة	حاله بان يساوم ويسلم زم	زم
ن	نظر الرشده ولا يقع به مقدمه	الملك	بل بمقد الولي ولا يصح بيع السفينه ونكاحه	وعكسهما	اطلاقه وخله ه ه	ه
فا	فانهم ما يصحان وبان	ا	لولى يصح منه عقد النكاح دون البيع وبعضهم	يقول أنه يصح	بواب الصلح ح	ح
م	من جف الى الصلح فهو ا	لظافر	وهو بيع وأحكامه احكامه فان	جاء	الصلح بمسدد الاقرار ر	ر
ف	فهو صحيح فان كان عليه دين	و	صالح عنه بعين وانما قافي عذر	بو	ية اشترط في ذلك ر	ر
ع	عليهما القبض في المجلس فلأورا	د	أن يصلح عنه أجنبي وكان المدعي هنا	ك	دينه اصح وثبت ت	ت
و	وان كان عيناً	فنو	جب ان يقول هو مقرك وقد وكلني	زيد	في مصالحتك فلو كان ان	ان
لا	لانسان دار حذاء	ه	طريق نافذ فائرع اليه جناحا	و	كان عالياً في الجنو و	و
ت	تم تحتها المحام	في	ظهره والجمال جاز وليس ذلك	جا	ترا في غير النافذة من حيث ت	ت
و	وقوع الملك عليها فان	ا	ذن أهلى الضرب جاز وان صالحهم على	ا	شراعه بشئ لم يحصل لا	لا
و	ويجوز الصلح	لمو	ضوع على وضع الجذوع على جداره سواء كان	خو	صاً وغيره والغصن اذا كان بحيث ت	ت
ا	أنه يقع على ملكه أو	يد	دخل هو داره ولم يقطعه المالك قطعه ولو كان	ك	دار في درب لامنه ذله ه	ه
و	وبابه في أخرو	ية	الدرب فارادتقمه الى أوله جاز وان أ	ر	اد أن يؤخره فلا ا	ا
ه	هذا ان كان لبيته	مد	دخل في الدرب فان كان ظهر بيت	جل	الى الدرب فاراد أن يفتح ح	ح
ا	اليه باباً للرو	ر	فيه لم يجز بباب الحوالة المحيل والمتمال	صا	حبال الحلق فلا يفتقر ر	ر
ل	رضا المحال عليه وقا	سه	بعضهم عليها وتصح بكل دين وعلى كل دين	صا	للبيع وبالثمن الموقوف في	في
م	مدة انطيار وعليه	و	يحميل المكاتب بالنجوم ولا يحال به عليه	و	ليست الحوالة بمجهول غيره معروف	ف
ج	جائزة وقيل تصح في ابل	الد	ية وان كانت مجهولة ولا يجوز أن يحيل بالدين	الرجال	على مؤجل ولا عكسه وكذا ا	ا
ت	تجب عندنا المساوا	ه	في جميع الصفات جنسا وقدرا وصفة وهذا	منصو	ص وتبرأ ذمة المحيل ل	ل
ث	ثم يصير الحق	و	اجبا في ذمة المحال عليه فان تعذر الطلا	ب	له فرجع على المحيل لم يصح ح	ح
و	ولو خرج المبيع الذي	كان	احاله بثمنه مستحقا بطات الحوالة وكذ	ا	اذا رد بعيب في الاظهر ر	ر
ه	هذا اذا حال المشتري فلو	ا	حال البائع عليه لم تبطل وقيل تبطل أ	بدا وهو	ضعيف ولو قال المحيل وكلتك ك	ك

ومبنى على مستعملين فاء — لان فاء — لان

بمبنى على مستعملين فاء — لان فاء — لان

و	وقال المحتال بل احتسني فا	المك	للمحيل والقول قوله ﴿باب الضمان﴾	كل	من صحته منه تصرفات ت
م	ماله صح ضمـه و	المو	انع من التصرفات في المال تمنع منه الا	ا	المحجور بالفلس فلا ا
ب	بطلان في ضمانه فلو ير	يد	المضمون مطالبتهم لم يجز مادام في ر	سم	الحجرو ضمان العبد ليسنا نا
ن	نجيزه بلا اذن ولا نشترط	ر	ضام المضمون له لكن نشترط أن لا يكون	نكرة	وفي المضمون عنه لم لم
ي	يشترط ذلك بل لو رأى ر	جلا	أو سمع به وضمن عنه بغير معرفته ولا رضاه	جا	ز والضمان اذا جرى ز
على	على دين لازم	كا	الثمن والارش ودين السلم أو يؤول	بعد	الى اللزوم وهو و
م	منسل الثمن في الخيار جاز ومن	ملا	ثمهم الصحيح ان مال الجمالة لا يلحق به وضمان	ا	للمجهول لا يصح بحال ال
س	سوى ضمان ابل الصدقة	و	لا يصح ضمان ما لم يجب وجوزوا ضمان الد رثل	سم	الحاجة ولا يثبت في الضمان ن
ت	تخاير وكذلك يضمن اذا	غرض	الضمان على الجور وعلى ضمانه ولا يشترط	معرفة	المال قدرا ووصفا فا
فعل	فعل هذا لوقال اعنى الغلام	م	وعلى مائة فاعتمه لزمتها واذا	قد	صحت الضمانة يجدد حينئذ ذ
ن	نفس المطالبة	في	من الضمان مع المضمون عنه فان أبرأ الاصيل	تم	الكلام ويرى الكفيل كما قالوا وا
فا	فان أبرأ الكفيل بقي له	الملك	في المطالبة الاصيل وللضامن الرجوع بما	د	فدع ان ضمن باذنه والا فلا لا
عل	عليه رجوع فان دفع	خمس وعشرون	توبأ قيمته عشرون رجوع بعشرين	و	ان قضاءه وتسامح ح
ا	اليه بزيادة لم يدها و	عا	د بالاصل وتصح الكفالة بالبدن الا	نه	اذا تكفل ببدن مقترف رف
ت	تعيين عليه حدته تعالى لم يجز وأ	ما	الكفالة ببدن من عليه قصاص ونحوه فالجمهور	يقول	بصحتها واذا ا
ن	نبيه على مكان التسليم تعيين	وا	لا تعين مكان الكفالة فان كفله به	من	غير اذنه فقد قيل ل
ف	فيه أنه يصح والا	شهر	بخلافه فان سلم نفسه عنها برئ الكفيل عند	ذلك	وان غاب أمهل قدر ر
ا	المضى والايات وان مات أو	ا	نقطع خبره لم يطالب (باب الشركة) وهي	جا	ثرة ولا يشترط التساوي وى
غ	عنـدنا الا في الجنس	و	الصحة دون القدر وتصح في كل مثلي ولا يجوز	ز	الاقتصار فيما عقدوا وا
ل	لفظ الشركة	كانت	شريكى بل يشترط الاذن في التصرف ولا	يد	خلان في حكمها قبل ل
ما	الخلط فان كان المال عـر	و	أحدهما نصف عرضه بنصف عرض الآخر	روادا	و
ت	تساويا أو تغاضلا	فا	لربح على قدر المالين فالوعد الشركاء منهم	جلا	وقالوا الربح الحاصل صل
ن	نعطيك أكثره لم تجزعد	نه	وبطل العقدان شرط فيه ذلك و	نصبت	لكل واحد أجرته قالوا وا

و	والرج يقسم على المال والا	بدا	ن شركتها باطلة وكذا المفاوضة ومشاشا	ر	كفة الوجوه ومضى عزل ل
ا	احدها صاحبه انعزل و	ر	اح الاخر باقيا على تصرفه ومن شارك	جلا	وادعى عليه خروج
جز	جزاً من المال بتفريطه امرنا	ه	أن يقسم بينة فان الشريك أمين	على	المال بباب الوكالة اعلم م
ا	أن الـ وكالة تصح	في	كل ما علك الوكيل والموكل بما شرته في	الحال	وذلك منـ ل
و	وكالته في المعاملات و	الشجر	والخصومات والعقود والفسوخ	ومثله	تملك المباحات في قول
ه	هو الصحيح وتوكيل المرأ	ة	والمحرم في النكاح باطل وحقوق الله اذ	اقبل	منها شئ النيابة ه
س	سلك مسلك غيره	في	الجواز كالخج والزاكاة واستيفاء الحدود ولا تجوز	ز	الا بايجاب وقبول فلو و
ت	تاخر القبول لم يضر بل ا	قباله	على ما وكل فيه بالفعل كلف ولا يجوز لمن ير	يد	ها أن يعاقبها بشرط ومع ع
ه	هذا لو عقدت باشرط	تعز	ى اليه فوجد الشرط نفذ تصرفه ل	ضا	ه واذنه ولو نجح زها وعلق ق
ل	استعماله فيها لم يضر ومن	المحر	م أن يوكله في أمر يتولاه مثله فيجمل أ	حكا	مه الى غيره ان فعل ذلك لك
ل	لغيره عذر وان	و	كله في البيع جاز أن يبيع من أبيه وابنه	وهذا	للكبيرا ما الصغير فلا يتوجه به
و	وجه صحته كنفسه ولا بأ	س	بالبيع من مكانه وليس للوكيل	أ	ن يبيع بدون عن المثل ولا مؤجلا لا
ه	هم كذا قالوا ولا يفسر نقد	ا	لبلد الا باذن ولا يبيع بثمن المثل وقد	بو	يع باكثر ولو قال بكذا ذا
م	مؤجلا فباعه بمباحا	ول	حالا جـ از الا أن نهاه عن ذا	ك	أو كان له غرض ومضى ما
ج	جرى الاذن بالبيع في	ليلة	معينة أو يوم أو ممكن معين معين	مطلقا	ولو أمره بالبيع لشخص وهو و
ز	زيد منـ لا فباع	من	عمرو ولم يجز ومضى خالف في بيع ماله أ	وفي الشر	اء بعينه فتصرفه باطل وحيث ن
و	وجد الشراء في الذمة مع	ذى	الخالفه وقع للوكيل ولو قال اشتر بهذا	الد	ينار شاة ووصفها حق ق
ا	الوصف فاشترى شاتين لم تنقطع	الحجة	الا اذا سويت احداهما دينارا و	ا	لا فاله قد غـ يربا ت
ثم	ثم لو أمره أن يطلق ر	سنه	في البيوع الفاسدة لم يجز أن يصد	و	صحبا ولا فاسدا او المعيب س
ا	اذا اشتراه لم يوكله	احد	ولم يع لم جازله ولم يوكله الرد ويجوز	ز	لوكيل في البيع قبض الثمن و
لم	لم يوكله وان وكله أن يشتر	ى	عبدا فليذكر نوعه وصفته وقدر ما	يد	فمه في عنه والوكيل ليس ي
ت	تقبل عليه دعا	و	ى الجنابة الابينة والقول قوله ولو	قا	ل بعته بالتمن الذى ي
ق	قد أذنت فيه	عشرين	وقال أذنت بثلاثين فالقول قول الموكل ولو	عيا	ربه في دعوى الرد ولم يؤمن ز

لا ريب وهو مبني على قولان غائبين في الجز

من غير ان يكون له مال ولا مال غيره

٢ نغزله	١ الموكل بدعواه صدق الوكيل	و	١ اكن مع يمينه وان ادعى انه سلم الى	و	١ كيله لم يقبل ولو سلم
	٢ رب المال اليه مثلاً	سبعمائة	٢ ليقضى دينه ففضاه في غيبته ولم يشهد	عند	٢ القضاء لا منه من غدره
	٣ وانكر ضمن لتفريطه	و	٣ سواء صدقه الموكل أم لا ولو فعل ذا	ك	٣ يعضرته لم يضمن ومن نجانحو
	٤ هو هؤلاء ذكر انه لو قال	كان	٤ التسليم بمصرتك فانكر وحلف قبل انكاره ولو	ادعى له عمرو	٤ ان زيد او كله في قبض مال
	٥ مع شريكه فصدقه	مشار	٥ كه جاز التسليم اليه ولا يجب لانه يضمن اذا	جا	٥ زيد وانكر والوكيل مطلق
	٦ برأيه يعزل نفسه متى	كا	٦ نله غرض فاذا عزله الموكل ولم يعلم تلكا	لسا	٦ عنة فالتصرف الذي
	٧ نفذه بعد العزل لا ينفذ	في	٧ الاصح وينزل الوكيل ان جن أحدهما	وقس عليه	٧ كل شئ
	٨ يخرجهما عند أهل	العلوم	٨ عن أهلية التصرف بباب الوديعة	واعلم	٨ انه لا يحصل لرجل
	٩ عاجن من حفظها قبولها	و	٩ متى قدر استحباب وشرط المودع والمودع	ان	٩ يكونا ممن يجوز
	١٠ له التصرف فان	كان	١٠ الايديع من صبي ضمنه الوديع ولا يبر	ا	١٠ الا اذا سلمه
	١١ يومئذ الى وليه ويجب أن	يحفظ	١١ الوديعة في حوز مثلها من الامكنة وا	لظروف	١١ والوديعة امانة فاذا
	١٢ فرط ضمنها ويجب عليه	وقد	١٢ رته من الحفظ وان عين له حوز اجملها في أ	على	١٢ منه او مثله فان حصل
	١٣ عليها التلف بسبب اقد	مه	١٣ على المخالفة ضمن والا فلا مثاله لو اودعه	و	١٣ قال لا ترقد عليهم افكابر
	١٤ ورقد فان تكسرت فالتلف	طال	١٤ رته وان سرق لم يضمن لانه حفظها من و	جهين	١٤ وان اراد سفر تصدق
	١٥ المالكها فان لم يكن ظا	هر (اسم)	١٥ لم يأخذها ضمن ولو لم يملف الدابة الوديعة (في زمان	ظرف	١٥ الوديعة وهـ و
	١٦ ناو ان يأخذها	و	١٦ أمرها لم تجز طاعته لكنه لا يضمن ولو خلط	و	١٦ ديعة بما له بحيث لا يحصل خروج
	١٧ ثم ان نهاه عن علفها و	كفاية	١٧ لثياب الصوف بالنشر واللبس ان احتاجت	(و) ظرف	١٧ الوديعة كل ذلك يلزمه
	١٨ أحدهما من الآخر ضمن وبتعهد	ا	١٨ لنفسه ومتى امتنع من تسليمها عند الا	مكان	١٨ ضمن ولا حدهما فسخها واذا
	١٩ في نيابة للمالك كما يفعل	لمحفظ	١٩ أغى عليه انقضت الوديعة وان ادعى رد	فا	١٩ اقول قوله بيمينه وان ذكر
	٢٠ هـ ذلك أحدهما أو جن أ	و	٢٠ انه تلزمه البينة وان ادعى تلفها صدق و	لز	٢٠ مته اليمين ان لم يكن السبب
	٢١ انه سلمها رسوله فقطع في	التنبية	٢١ هلا كهاسيبا ظاهرا كالخريق والنهب و	ما	٢١ أشبههما لم يسمع
	٢٢ جليسا وان ذكر	في	٢٢ لدعواه والجود بعد الطلب يضمن فان قال ا	ني	٢٢ ما يحسدتها بل أنسيتها
	٢٣ زعمه الابينة موافقه	فقه			

او	أوغلظت لم يبرأ	الا	ان يصدقه المالك (باب العارية) هي	مثل	غيرها لا تصح الا من يصح ح
ا	التصرف منه وتصح في كل	ما	ينفصح به مع بقاء عينه ولم	يو	جهوا وجه الجواز لمن يعبر ر
خ	خادمة من رجل غير محر	م	ولا مسلمان كافر ولا صيد من محر	م	نعم اذا كانت لا يخاف ف
ر	رأبها فتنه فالاشبه به ذهب	الشافعي	جوازها واذا استعار شي فله فماله	و	فقبل مثله ودونه فلو و
ج	جرت العادة للغراس فغرس أ	و	زرع جاز الا أن ينهأ ولو استعار	ساعة	استعار للنزاعة فابث ث
ب	برهة ثم رجع قبل	أخذ	الزرع نظرت فان كان الزرع يؤخذ	و	هو قصيل حصده والا لا
ع	عليه تركه الى أن يبيع	الحد	الذي يحتاج اليه ولا يتركه مجانا بل	بكر	اه ولا يجوز الرجوع في الحد ث
ض	ضرورة والدفن حـ	يث	حتى يباغ الميث وان أعاره للبناء والغراس (مد) ةو	أو	حدثت بعد هابناء أبيع ح
هـ	هدمه وأما ما بنى	من	تلك المدة فان شرط أنه يقلع مجانا	حين	يرجع زمه والا فان اختار ر
م	مستعيرها القلع قاع	ا	لأنه يلزمه تسوية الارض وان لم يختر	و	اختاره المالك ك
م	منه قلنا له اختر	شيا لم يرائه	ين اما أن تبقىه باجرة أو يقلع وتضمن النقص	هذا الا شهر	وقيل أو يسلم قيمة البناء ا
ن	نعم لو تشاحا فثـ	يو	يختارون الاعراض عنهما حتى يختار شيأ	و	للمعير دخولها وبيت ن
ا	اذا شاء به اسـ	وا	المستعير أم لا والمستعير قيل أنه يمنع من	عام	الدخول والاصح له الاختلاف ف
لم	لذنا فمه كك السقي ونحوه و	الله	أعلم ويجوز أن يستعير شيأ ليرهنه	و	هو في قول عارية اذا ا
ت	تلفت أو يبهـ	ت	ضمنها بالقيمة والاطهر أنه كاضامن فيجب	وقت	العارية أن لا يجهل ل
ق	قـ	الدين وصفته و	جنسه وغريمه فان تلف مع المرتهن لم يضمن	و	ان يسع في الدين رجوع بما ا
ا	ابتاع به والـ	و	له حائط فاعاره لوضع الجذوع ثم رجع	قبل	الانهم دام جاز على الاصح ح
ر	رجوعه ولا يهدم مجانا	و	ليكن يخير بين أن يقلع ويضمن النقص	و	بين الاجرة ويضمن المستعار ر
ب	بقيمة يوم التلف فان و	لد	ت معه فالولد أمانته وان استعارها فاسار	بعد	ها الولد والمالك واقف ف
ج	جاز قبضه وكان عند	هـ	أمانته ولو اختلفا فقال المالك أجرتك	وما	أعرتك وقال راكمها ا
ن	نعم أعرتني صدق صاحب	المالك	على المذهب ولو قال غصبتني صدق	ا	لمالك أيضا ولا خلاف في الرد ر
س	سـ	ا	المالك (باب الغصب) الا	شبه	فيمنا وصفوا ن
ا	ان حـ	لجبا	زهوا الاستيلاء على حق الغير عدوانا فا	ذ	اغصب مستحقا لم يحل ل

ر	فيه مال ليه وان خاطج مخترم بنصوب كان	لك	نزعه ان لم يكن اثر
خ	سفينة لوحا منصوب و باو فيها محترم	والمكان	بلجة البحر فهو و
ي	وان بنى بساج منصوب فعفن في المبا	نى	لم ينزع وما بقى
س	ى اليه وان تاف المنصوب أو تلفه وله	مثل	ضمنه بمثله فلو دموا وا
م	صاحبه بمن المثل ضمنه باكثر قيمة الى التعذر	(رو) حيث	غصب ما لبس له مثل ل
ى	له زيادة بل باكثر قيمة مابين الغصب	و	التلف واذا وصل
الم	المنصوب غائب ضمن له بدله فاذا	اما	عاد اليه تراا ولو و
خ	الارش ولو غصب خفين قيمتهما عشرة فعند	م	أحدهما فصا رقيمة ما ا
ت	ن يغرم ثمانية وان قطع يد عبد	و	جب الاكثر من نصف قيمة تعمدل
ر	غصبه أم لا وان أحدث نقاص يبرى	فوق	ذلك الى تلف الآخر
ع	الضمان كما اذا بل الحنطاة أ	و	خط الماء بالزيت ولو و
و	لاجرة لازمة له مدة اقامته	تحت	يده ولو أو ل ح
ال	عليه المهر وان طواعة لم يجب	وعند	بعضهم يجب ولو و
خ	منه لزومه بدله وما لكه على الصحيح	و	قيل لا ولو لظا برا ا
ب	التمير وان سمن ثم هزل ثم سمن ثم	حول	هزى لضمن السمين وقيل ل
ب	ين منه ما وان أحدث فيه ببها كالمبغ	وما	أسهه وأمكن أن ينزح ح
و	فصله ولم ترد قيمة الثوب فلا شئ له و	ا	ن نقصت قيمته جبر ر
ر	يشتر كان فيها وان قصره أو وصله وما	شبه ذلك	فلا حق له في ذلك ك
ك	خشباً فاعمله بابا وان اشترى في الذمة	و	نقد الدراهم المنصوبة فلا ا
ش	رد مثل الدراهم وان اشترى من الغاصب	(و) هو	يعلم وتلفت ت
ال	والقرار عليه وان لم يعلم فكل ما	يكون	ملتما ضمنه بالبيع فلا ا
خ	لمشترى لقيمة العين نعم في الاجزاء خلاف	منصو	ص عليه اذا تلفت لا بفعل ل
ى	جوع و ما لم يلمتم ضمنه بالبيع وقد	با	شرف من غفته كالمهر فالصحيح ح

ا امساكه الا اذا ز
خر خروجه مما رضوا لو أدخل
ى يمنع حينئذ من
س سوى تسليم أكثر قيمة
م مثله أو وجده ولم يرض
ى يضمه بقيمة ولا
الم المالك وطالبه
خ خرج به عيبا
ت تبقي درهمين لزمه
ر رقبته أو ارش النقص و
ع عددناه تالفنا أو أر مناسا
و وقع مع الغاصب ماله أجرة
ال الغاصب في الجارية كرها
خ خلط المنصوب بالتميز
ب بذرة لم يقبل منه
ب بل بضم أكثر الا
و وينصل أجر رعيه وان
ر رعاية له وان زادت فالر باد
ك كما اذا صاغ الفضة
ش ضمان في الرج والواجب فيه
ال العين عنده فهو ضا
خ خلاف انه لا يرجع به
ى يكون منه والصحيح ليس له

هد
فى
قله
نغر
ولم يرض
يترك
و
لذ
سوا
ه
فا
ستقر
له
الا
مس
بعد
ه
وكان
فيه
من
ا
لر

ل	لا يرجع به أيضا فان لم	يا	ته فيه نفع لقيمة الوادرجع به و	اذا أتى	العاصب باطعام الأخوذ	ذ
و	وأكله الضيفازم رأ	سه	ولا يرجع به على العاصب وكذا الوقر	به	لما لكه فأكله ولو و	و
ه	هيج طرابعد أن حل	و	ثاقه ضمنه وان لم يجهه ولكن فح عنه	ظرفا	أو قفصنا فان ثوا وا	وا
و	ووقف قبيل الالم يضم و	الا	ضمن ان طار عقب الفتح وان فتح زقا	في	الارض مطروحا فسأل ل	ل
ف	ففيها أو منصوبا فمقط بالا	قدام	على الفتح ضمن وان سقط من	موضعه	به ارض آخر فلا ثم م	م
ا	الحرا لا يضم غاصبه	ما	فيه من المنافع الا اذا استوفاه او	نقول	ان مجرى الصليب ومجرى	جرى والتعاذ
ع	عود الله و وكل ما	لا	يصل الانتفاع به واحد لا ارش على	من	يكسره بواب الشفعة ويجوز النفاذ	ك
ل	لها مخصوص لا	يكون	الافى جزء مشاع من عقار اذا احتمل	ذلك	الجزء القسمة فاما ملك ك	ك
ن	ناج ز قد قسم	فا	نه لاشفعة فيه وفي العراس والباء الشفعة ان	بيع	مع الارض بلا قول قول	قول
ثم	ثم لا شفعة الا فيما	قام	الملك فيه معاوضة اماما انتقل	عنده	بوصية أو هبة ه	ه
ا	التطوع فلا شفعة	هنا	لك وليس لشريك الوقف شفعة و	ا	لاخذ يكون بئمن المبيع ع	ع
ن	نعم اذا كان الثمن في ذ	لك	غير مثلى أخذه بقيمة الثمن ذلك ا	ليوم	المعقود فيه ولو انفت فت	فت
ى	يشترى شقفا موقفا فلا	شهر	من الخلاف انه يخير بين أن يهل الثمن الذى	نصب	ويأخذ في الحال ال	ال
م	منه أو يصبر لحلول الد	ين	ويأخذ ثم الشفعة على الفور فان طابها	عند	المبيع ولم يجسد د	د
ر	رهباننا فله امتثال ثلاث	ثم	اذا علم وهو يأكل أو فى حمام أو صلا	ه	أمة ل الى ي	ى
ات	اتمامه ولو ادعى أنه	نزل	به الخبر ولم يصدق عذرا لان كان الرا	و	ى ثقة وان كان الاخبار ار	ار
ا	ان الثمن ألف وكان	د	ونه لم يصدق حقه وان دل ذلك اليوم على	اليوم على	المبيع أو ضمن الثمن ثم م	م
س	سأل الشفعة جاز ودرك	ا	لشقص على المشتري ومنه يؤخذ ذقاو	انه	ترك القبض لم يحصل حل	حل
ت	تركه وأجبر على القبض كا	ر	ها حتى يأخذ الشفعة واعلم ان الشرع حا	ظر	أخذ بعض الشقص تبعضه ه	ه
ع	عليه يضربه و	الشجرة	اذا اتمرت بعد الشراء الموصو	ف فعند	ما يؤخذ ذينظ ورعرها ا	ا
م	ما كان بارزا لم يدخل	و	مالم يبرز يدخل في الشفعة ولو كان هناك	من	الشفعة جماعة فكيف ف	ف
ل	لهم الاخذ اذا	كان	انصبتهم مختلفة فيه قولان الاصح منهما ان	ظر	الى الاصباء فيقسم م	م
م	ما يؤخذ على قدرها و	ا	لثانى على قدر الروس فان غاب بعضهم فالمر	وف	ان من أقسام قام	قام

بجونا هـ - هذه أجرة الشراء بغير ما هـ

بجونا هـ - هذه أجرة الشراء بغير ما هـ

خ	خبرين أن يكون أخذ الكل أو	تا	ركاه من غير تبعض ومن قدم منهم الى	المكان	انتزع حصته ولو غرستها	ها
ب	بعد الشراء فلا شفع طال	بك	بها وتقلع ما غرسته مجانا لانه شريك	و	لم يأذن لك ولو	و
و	وقفها فله فسخه و	الا	خذ فان بعته أخذ من المشتري	اليوم	ان شاء وان شاء	ا
ن	نقض بيعك وأخذ من	جنا	بك ولو اختلف المشتري والشفيع في القدر	من	التمن صدق قول	ل
ا	المشتري ولو أنكرا الشراء فإ	د	عاه البائع أخذ منه وسلم اليه القيمة	التي	باع بها وان زعم	م
هـ	هو ان المشتري أوفاه	يوه	فهل يأخذ هذه القاضى ويحفظه معه	للزمان	الذي يعترف فيه أم يطلق	طوق
ذ	ذلك تحت يده حتى يقع	الا	عتراف بالشراء وجهان أحدهما الثاني	و	الذي له من الخيار للمؤسس	طوق
هـ	هو خيار الرد بالعيب فقط و	مير	ان الشفعة يثبت لورثة المستحق ومثلهم و	مثله	كالشراء في الشفعة يلزم	بئح
ا	الطالب منهم أن يقطع الا	شجا	ريأخذ الكل أو يترك (باب القراض)	و	لا يصح العقد فيه	هـ
ب	بغير التبرين بل انزا	ع	الا أنه لا يصح في غشوش ولا مجهول رو	قمت	الصحة فيه على تعيين ما	ا
ح	حصل عليه القراض	الذي	دويش شرطهما الاختصاص والاشتراف في	الرجح	أما لو قال على أنه يصير	ر
ر	ربحه لك أو ربح ما يبيع بد	ين	لك فهو وقراض فاسد اذا تصرف فيه ل	م	تصرفه وأجرة المثل نصيب	ب
ال	المامل ذن باع بما لا يتقا	بن	الناس بمثله لم ينفذ تصرفه فيه ولا يجوز	ز	الاعلى جزؤه معلوم كربعه	هـ
ش	شطره وفي وجهه صحح	منصو	ص لو قال والرجح بيننا صح و حكمنا بأنه ير	يد	نصفين ولا يصح الا فيما	ا
عر	عرف أنه يعم ولا يند	ر	وجوده ولا على معاملة شخص بعينه	و	تعلقه بشروط لا يصح	ح
ب	بل لو قدر مدة وقال	فا	ذا خرجت لا تباع لم يصح ون قال اذا	خرجت	لا تباع شرط وان شرط تصرف	رف
ا	المالك معه فلا	غر	وانه لا يصح وله شرط عمل غلامه و	يف	مر بالاحتياط وهو و	و
س	سلامة البيع من الغبن وسو	اه	كالبيع بنسيئة فلا يؤجله ولو يبو	م الا	بأذن وله شراء الميب حيث	ث
ر	رأى في شراؤه غبطا	حتى	ان الميب الذي فيه نبطة لا يجوز لا	حد	همارده حتى يتفقا أولا لا	لا
هـ	هما على رده وما	قبض	للقراض لا يسافر به بغير اذن فان أذن	وسا	فـ رـ جـاز وحيث	ث
ا	أنفق العامل من المال	على	نفسه في الحضر غرم وكذلك في الاسفا	ر	على القول الصحيح	ح
ثم	ثم نصيب العامل فيما	هـ	بعضهم بملكه من حين يظهر الر	بح	والاصح أنه لا يملكه بغير	ر
ا	القسمية والصحيح ان	الملك	في غير شجر مال القراض يفوز به المالك	بعد	نصيبه من الربح وكذلك	ك

ن	نتاج رقيقه وكسبه وبعض	الناس	يقول هو مال قراض وما حدث من نقص في هذا	المال وكان قبل تصرفات
ا	المامل فالاصح فيما	صر	حوابه انه من رأس المال وما نقص أ	ق منه به بد التصرف ف
ن	نجره من الربح	وا	ناشترى للقراض في الذمة وهلك المال وفا	قبل أن يسلم العامل ما ا
ذكر	ذكر من الثمن فقليل الا	مر	فيه يلزم العامل وفي البويطي يلزم المالك و	قبضهم وقال اراد ان تاف قبل ل
ال	الشراء فالعامل يطالب	به	أما بعده فيطالب رب المال ويكونان فا	له متى أراد أو أحدهما ومتا ا
ز	زال عقل أحدهما أو مرض	الى	ان أغنى عليه انفسخ العقد	اختلفا في قدر ربح ح
ح	حصل أو قدر رأس المال	عد	نالى قول العامل يمينه وكذا اذا حصل	م فيما اشتراه وأكبر ر
ا	المال كونه للقراض فا	ن	القول قول العامل وكذا اذا قل أد	الك المال ولم يتصرف ف
ف	فان عينها جزأ للعامل	وجرت	المنازعة في قدره تحالما ولا يحكم له	الاجرة باب العبد اذا كان ما ذونا ا
في	في التجارة فليزمه	من	دين التجارة يقضى من مال التجارة	من كسبه فان لم يف أهول ل
ح	حتى يعمق ولا يطالب في	هذا	سيده ولا يتجر الا فيما أذن له وان	ه من شئ اجتباه ومتا تا
ر	رسم له التجارة لم يجز له	الا	جارة ويلزمه الاحتياط ولا يتخذ الدعوا	ولا يتصدق على الناس س
و	ولا يبيع بنسيئة وليس له	ير	اثن من ميت وان ملك ما لم يملك	شياً وان خرج شئ ي
ف	فيما باعه مستحقا طواب	ا	لعبد وسيده وان اشترى بغير اذن السيد	ليبيع باطل وليس س
ه	هنا الا استرجاعه ولا يلزم	مو	لاه ان كان قد تلف ولا رقبته لان سيده ما	لذلك نعم يطالب لو و
ف	فارق الرق وصا	ر	حواج باب المساقاة يمتنع بلغظ المساقاة	بما يؤدى معناها وموردها ا
ال	النخل والكرم لا	غير	وان ساقاه على ودى الى مبدوة و	في يقضى بأنه لا يحصل ل
خ	جمله فيها أو كانت الاحتمالا	ت	متعارضة ليصح ويشترط كون الودى والا	مغروسة وان يكون قد د
ر	رسم مبددة يعلم	الناس	ان المعقود عليه يبقى فيها ولا تجوزا	لا على جزء معلوم من ثمر غناب ونخيل و
ف	في نفسه معلوم كالثلث	و	لوعين له ثمرة نخلات لم يجز لان فيه	يرا وتلزم بالعقد والزموا وأ
ال	العامل كل ما	حصات	به الزيادة في الثمرة من التلقيح والسقي الذ	يحتاج واصلاح المسائل لروى
ا	الشجر كالسواقي وما	بين	الاجاجيين وعلى رب المال ما يحفظ به	صل مثل الحيطان والدلو و
و	والشاو حفر النهرو	المنصو	ص انه لو اشترط أن يستعين في العمل	بثلاثة أو أقل أو أكثر أرفا ا

الذي يذبحه الطير وهو حذفه والخم وهو

الذي يذبحه الطير وهو حذفه والخم وهو

ل	رب المال جـ	ازو	ر	ب المال يتركه اليد وهو أمين فيما	ا	دعى عليه من خيانتة فلو	لو
ي	يثبت انه خـ	انضم	ا	ليه من يشرف عايه فان لم تحفظه	ح	اسنة استوجر من يحصل	صل
د	دفع الضرر به و		يو	خذ الاجرة من العامل وكذا اذا هرب أو خا	ف	قتسرتي ستأجر عامل ولو و	و
خ	خرج فقـ	ير أنفق	ب	المال باذن الحاكم فان أنفق بلا اذن ففطر	وهي	لا تلزم العامـ فاذا ا	ا
ل	لم يجرد من يقرضه فله		أ	ن يفسخ وللعامل الاجرة لا اذا كانت الثمرة	عند	ذلك ظاهرة فتحصل ل	ل
هـ	هناك الشركة مع انفسا		خ	العقد في بيع المالك أو يشتري نصب ذا	ك	أو يصبر وان مات وسمح ح	ح
ال	الوارث بانعامه فليس لصاحب		الملك	منعه والاستوجر عليه من ماله	و	تملك العامل حصته من عمر ر	ر
خ	خرج حال الخروج		المو	جود منها بواب الزراعة و	عليك	اذا أعطيت أرضك ك	ك
ر	رجـ	الايزرعها و	يد	دخل معك فيما يخرج منها ان يكون ذلك	و	اردا على أرض فيها ا	ا
م	مغارس نخـ	أو كرم	وبين	تلك المغارس بياض فلا تزرعه فيه	دو	ن المساقاة بل اذا ساقيت ت	ت
و	وأنت بالمزراعة تبعا جاز		ا	ذا كان البذر منك بواب الاجارة و	نك	تحكم حين تتأمل أحوال ال	ال
هـ	هذه الاجارة بانها يبيع		لمالك	هي المنافع وتنعقد بلفظها وبمعناه	كقولك	أجرتك وأكرمتك الفرس رس	رس
و	وتحوه سنة بكذا		و	تقول قبلت ونحوه وشرطها منفعة لا تحرم	عليك	فلا تصح في الزمرو ونحو و	و
ح	حولة خـ	وخـ	الامرا	ذا كانت على منفعة معينة كاستأجرت	زيدا	للحج أو الادبارة لركبها ا	ا
ذ	ذكر وافيـ	الجواز ولا	مرا	في صحته على منفعة معلومة	ينصب	لهادته وتشغلها بخصم ل	ل
ف	فـ	يركب أو	سلة	يحفظ فيها فاذا استأجر أرضا لأجل	ز	راعة فليكن ساقية أو لها ا	ا
هـ	هناك ماء عدو اذا		و	قعت الاجارة على معين فلا بد أن تعرف التي ير	يد	هال ركوب أو حـ	ش
واخ	والخبر بوصفها لا يكفي وا		لزموا	معرفة قدر المنفعة وهي تقدر	ا	مابالعمل كحج وركوب ب	ب
ز	زلفـ	واما بالزمان مثل	ا	لسكني فان تعذرهم امعاك البناء قدر	با	حدها والاصح انه اذا أجرها ا	ا
م	مدة تبقى فيها صحوا		للك	في المنفعة يبقى للسناجر ولا يثبت با	لا	جارة الخيل وان كانت كالبيع ع	ع
و	وانما هي يبيع بحكم		المجا	زو الجهل بعرفة جنس الاجرة والقدر والصفة	غمر	رفلا بد له مامن اتوال وال	ال
هـ	هذه المعروفة فلونها		هد	ملا اجزا فاعقد به جاز وتمايقها على	ا	لشرط لا يجب وزوج مجرى	ن
و	وجوب الاجرة مجرى الثمن		في	البيع يجب بالقدو يستقر بالاستيفاء أو	ومعناه	فاذا سلمها اليك ك	ك

ز	زمان الاجارة استحقق بالا	جا	ع أجرته وان لم يستوف فان كانت فاسدة	الزم	أجرة المثل وتقول قول
ي	يجب على المكري أن يؤ	دي	ما يحتاج للمكربين كفتح الدار وزمام	ا	لجل وخزامه وقتبه ه
ا	أما ما يحتاج لكمال	الا	تنفعا كالمعمل والغطاء فلي المستأجر	و	الحش والبالوعة في أول ول
د	دخوله ينقها المالك وفي الا	خرى	اذا ما لاهها المستأجر فانه يؤ	خذ	بتفريغه على الاصح وعلى ي
ه	هذا المكري ما جرت به	سنة	المكارة من الرفع والحط واطاعة النا	ز	ل والراكب ويبرك لمن لبس س
ح	حركته قوية وان أكرى على و	احداواتين	جاز أن يركب امثله ما ودونه ما لا من يز	يد	عاهما وان اكرى الى موضع ع
ف	فجاوزه لزمه المسمى	و	أجر المثل للزائد ولو حلفا فوق المشروط و	ا	ل مالك حاضر فها كنت قيل ل
ي	يضمن القسط فاذا شرط	عشرين	منه لا فعملها ثلاثين لزمه ثا القيمة	و	هذا هو الصحح وفي ي
ن	نص آخر يجب النصف	وا (ن)	لم يحضر ضمن الكل ومتى تلف ما استأجرته	لم يلزم منه	بل ينسخ في الايام
ا	الباقية دون السالفه وان أ	دخلوه	في العقد صحيحا فتعيب أو بان به	عندك	عيب قديم فنسخت جازولو و
و	وقعت العين المستأجرة في	حصن	غاصب منها حتى انقضت المدة لم يلزم المستأجر	كبرا	كما لا يكون ما استأجره ا
ث	ثمن مبيع تلف قبل أن يقبضه و	تغر	ي اليه واذا مات الاجير في الحج	و	أحصر قبل الاحرام لم يحصل ل
لا	له شيء أو بعد الاركان يثبت	واستقر	ت الاجرة وارق دما لم يبق وان أحرم ومات	دو	ن تمام الاركان المقصودة ده
ث	ثبت له أجرة عمله و	أمر	نا المستأجر ان يستأنف من يحج عنه وان خا	نك	الجمال فهرب عنها فالمنظر ر
ه	هناك للقاضي ينفعها	ا	ما من مال الجمال أو يقترض له أو يدفع بعضها	بشرا	الى المكري ويسأل سال
ا	ان كان نقية جعله ا	لمنصو	ب عليها ينفعها والانصب نقية و	أى	الماقدين مات فنظم م
ح	حكم الاجارة باق و	ر	سموا ان المستأجر أمين وكذا الاجير اذا أ	خذ	العين وتلفت لا يضمن وقالوا وا
ر	رد العين المستأجرة و(جب	وا) جب	على المستأجر وان اختلفه في الرد فان انقضى	وتقول	ان القول مطلقا
ق	في الرد قول المؤجر و	خرج	بعضهم وجهان القول قول المستأجر و	في	ما اذا باع العين قبل ل
ا	انقضاء الاجارة قولان	ا	لاصح الجواز ولا ينفخ لكن اذا لم يقع	التحذير	المستأجر ما علم م
وا	واراد الفسخ جاز ويجوز	لنا	اعناق المؤجر ولا شيء له وقيل على سيده أو (الى) الا	الا	مرين من أجرته أو و
ر	واتب نفقة له و	صر	حوابع تجوز اجارة العين المستأجرة وفي قول) سد	سد	يدان عقدها المستأجر لا بأس س
ب	به وعليه الفتيان و	من	عقدها على عمل في الذمة لزم تسليم	الا	جرة قبل التفرق من المجلس س

ع	ع على الصحيح وان	عد	مت المعينة في اجارة الذمة أو غصبت	سد	غيرها مسدها ولم يحكموا
ه	هنا بفسخها والمكرى فيها	ن	هرب اكثرى عليه فان تم ذلك	وا	عيا عمل المكترى بالذى لذي
ف	في شهوره ان شاء فسخاً	ووقف	حتى يجده ولو خاط له قباه فقال ا	ياك	أمرت أن تخيطه فيصاف كذب
ق	قوله وقال امرتني أن ا	قدر	ه قباه فالظاهر تصديق المالك ولا تستحق	الا	جزة بباب الجمالة وخروج
ط	طريقها كقولك من رد	ثلاثة	من عبيدى الا بقين أو بنى لحائطا أو حا	مل	غلمانى بالمتاع فله كذا فيلزمه
وا	وانما يلزمه اذا عمل و	أشهر	الوجهين جوازها على عمل معلوم وقيل لا	بدأن) يريد	عملا مجهولا ولو اشترك خصة
م	من لافي العمل جاز	وحصلت	الشركة بينهم في العمل وشروط العمل	ا	ن يكون معلوما
ا	الا أنهم اذا اختلف الا	مر	بينهما في قدره تحالفوا لو أمره بغسل ثوبه و	خذ	فذكر الاجرة لم يصح
ا	أن يطالبه بأجرة والله	ا	علم بباب المسابقة وهو بعبوض كالأجا	ر	ة في الاحكام حرفا بحرف رف
ل	لازمة بالعدد قديلا مر	سلة	لانلزم بالعدد كجمالة والاصح	الا	ولوتجوز على الرى بنبل أو و
ح	حراب وعلى آلة الحرب كلها و	بين	خييل وابل وبغل وحمار وقيل والكا	مل	لا يسابق ناقصا
ر	ربه آيس من أن يسبق	أحد	امنهم ويشترط تعيين الفرسين والغاية	واعلم	انه يجب التساوى في القرب رب
ف	في الابتداء والانتها وتعيين	غلمان	يركعونها لا يشترط ويجوز لغيرها	أن	يخرج العوض في دفع ع
ال	المال على أن يكون	الملك	فيه للسابق ويجوز من أحدهما فان أخرج	كل	منهما اشترط لتصح ح
نا	ثالث فبرسه كفسخهما في	المجا	رأة ولا يخرج شيأ فان سبقاه أو جأوا معافلا	ثنى	له وان سبق هو أو الآخر ر
ن	نعطيه السابق وان	هد (اهم	الامام الى المسابقة وأخرج من بيت المال جاز	فان) ذكر	ان المسبق شريك ك
ى	ياخذ من قبل السابق فسد	وبعض	ما يأخذ جاز في الاصح والسبق اعتبز	نه	العلاء بالاعتناق هذا ا
ف	في الخيل وفي الابل بالكو	اهل	وموت أحد المركوبين يبطل العقد دون	عما	ت الراكبين فان كانت ت
ى	يومئذ المسابقة على	ا	رى فلا بد من تعيين الرماة ولا	يحتمل	من لا يحسن فان عرف ق
ج	جعلت اعوضه وبادرتا	لقطعه	وسقط من الحرب الآخر واحد ويثبت	ا	لغير الرماة لاجلها ما ا
و	ويشترط معرفة عدد الرشق	وا	لا صابة وصفة الغرض ومداه وسنذكر أ	نوعا	من الرى فليبين أولا لا
ز	زعمهم ان الرى الذى	دخلوا	عليه محاطة أو مبادرة أو مناضلة	ثم	يشترط على الاصح ح
في	فيهم بيان المبادئ	ليلا	يقع التشاجر والرى قرع وغيره فاذا	ميزته بنوع	منه جاز فليعرف رف

ل	الارض لم يصح وقيل	ن	أراد أن يشترى من المـ	مر	زالت الارض فلوان ا
ل	ثمة منه سهلة الخروج	الفا	لاول أصح والمدن الظاهر هو الذي تكون	وا	فيه فيـه انه يصح
و	الكحل فن أخذ شيأ منها فهو	و	روايباقوت واللفظ والموميا	لد	ا اذا طلبت كالبـاور وا
ا	يعطى أكثر منها	فلا	فالسابق أحق يأخذ قدر حاجته	ه	ل له وان ضاقت وتنازعا
ل	كان مما لا يحصل	ن	كان المـ وجود مباحا كالماء والخطب وا	ان	ا أصلا وكذا الحكم
ح	يحييها فهذه يصح	أكثر الناس	كالماوض التي يصبر الماء فيها للمبار	يسلمها	ض ضـ رورة الإبعوثـة
ر	يطبق أهله سفر	ملا	ان ضمن الامام أرضا ترعاها ابل الصدقة و	و	م منها تمليكها بالاحياء
كا	ما يكون لمن زكا	وأحسن	يضر بباب اللقطة الاللتقاط جائز	لم	ا النجسة جاز ذلك اذا
ت	ويعرف جنس اللقطات	الناس	ذلك ثم يعرف قدرها وصفها وشهرتها في	يفعل	ر رأيه في دينه فيستحب أن
ا	ت أمكنتها	وجها	بتعريفها في الاسواق وأبواب المساجد	ودعا	و وعفا صها ووكاءها
ل	ان من التقط ليعفظ المال	واعلم	كل يوم مرتين ثم مرة ثم أسبوع ثم شهر مرة	الناس	ه هكذا سنة ينادى في
ر	كانت مما يحتقر	ان	ماله لا يلزمه التعريف بل يستحب و	الى	و ويسلمه عند الوجود
س	انه قد أعرض ويثس	كل	متعلقة بذكرها فاذا ظن	نفسه	ا أو جينا تعريفها مادام صاحبها
وا	حدث من زوائد هساواه وا	ما	صاحبها قبل التملك أخذها وأخذ	وأجابـه	سكـ سكت وتملك فاذا نادى
لا	منه الحكم بانا لا لا	تجب	ن مضت السنة ولم يطلب تملكها وضمنها وما	ا	ا المتصلة والمنفصلة و
شب	زيادة متصلة والنشب	ها	داة حتى يملك فان تملك وجاء صاحبها أخذ	لما	ن نضمه قبل التملك بل لها
ا	قيل بجوازه وأما العبد فما	بما	النقاطه الاللتحفظ لاللتملك و	ايك	ال الضائع في الحرم ليس ا
ع	متعد بذلك فليزاع	فهو	هذا قول نجيزه فان التقط	وغير	ث ثبت صحة التقاطه
وا	ص عليه والمكاتب قالوا وا	منصو	يرون حينئذ الملتقط هو السيد كذا هو	هم	ا اما بادن السيد فيصح و
لم	البارية التي لم	تقول	من القوليز قول يجب زعمان الفاسق والـ	وظهر	ن نجيز لقطته
ن	وجد ضالها بالجرى	من	لايجوز التقاطها الاللتملك بل للفظ و	ت	ي يحرم وطئها اذا وجد
و	لا يلقط للتملك ولو	ذلك	قوة كالبـير والفراش أو وجد طائر افكل	له	ا امتناع كالطبي أو
ا	لا يتنع من ذلك كالغنم وغيرها	ما	القضاء جاز وكذا غنم في الاصح و	شوكـة	ل لقطـ اللفظ من له

م	من صفار الابل	وتو	ابع البقر من اولادها يلتقط للتمليك	احسن	من ذلك الفم ل
نح	تحفظها لملكها	في	يدك وتبرع بانفاقها وانت محب يربح	ز	لك يبيعها في الحال ونفقاذا نفاذا
ر	رسم البيع منوط على	المنصو	من باذن الحاكم ان كان موجودا فاذا وقعت	يد	لك على الثمن جازلك
ك	كما سبق تعريفها وتملكه وان	ر	دنت ذبيحتها واكلها جاز وتضمن اذا	انتصب	لها مالك محقق
و	واذا اردت عرفت	في	يدك ثم تملكها وتنفق باذن الحاكم والا كل لا يجوز	ز	في حيوان مأكول ول
ي	يوجد في البلد في	شهر	الوجهين باب اللقيط التقاط النبوذ لا	يد	افح في وجوبه لحرمة
ج	جنابه فان وجد	صفر	اليد فنفتته من بيت المال فان وجد معه ما	لا	وكان على
و	وجه ينسب اليه قال	عا	معة الاحباب هو اللقيط ينفق عليه منه الا	نه	يحتج باج الى اذن
ز	زعيم الحكم ونحكم بالاسلام	م (اللقب)	طبار الحرب اذا كان بهامس واحده هذا	متعجب منه	ثم لا يصح ح
فيه	فيه رق وان كان	ثلا	للرقيق وينزع من الفاسق والعبد	واذا	أخذ كافر وقد قضى
ا	انه مسلم فالابو	ث	له معه والحضري اذا التقطه بدوي	ثبت	يده عنه أو حضري يرجع ع
ل	لباد غير بلده	وعشر	ة البلدين متقاربة جاز والبدوي بالبدوي	تقول	يجوز له به التنقل ل
و	وان التقطه اثنان فا	ين	يقف الاصح انه يقدم غني ومقيم على	ما	سواهما وعند التساوي
ق	قارعتا بينهما	وفي	مستورا العدالة والعدل تقديم العدل	احسن	فيجب ان ادعى مسلم منه النسب ب
ص	صح الانتساب و	ر	جع اليه وان ادعاه كافر قبل منه و	الز	منه نفقته بذلك ك
و	ولا يتبعه في كفره ولازمة	بيع	وكنائس الابينة بنسبه ولو	يد	عني نسبه عبده وقبل ل
ه	هنا سبيده صح وكذا	من	غير قبوله في الاصح ولحق نسب الولد الكا	ين	لا يصح بدعوى امرأة الامن من
و	وراء بينة تقيمها وقبل	العا	دمة للزوج بلحقها دون الزوجة	واذا	ادعاه اثنان وكل كل
ا	اقام بينة أو ما آفا	م	واحد بينة عرض على القافة فان	جمعت	انه ولد أحدهما ا
س	سلم اليه دون	الثاني	وان نفته عنهما أو ألحقته بهما أو لم يدر ما	تقول	أولم يكن هنالك ك
قا	قافة ترك فان بائع و	جاء	الى أحدهما وانتسب اليه قبل أو	ما	اذا ادعى رقه رجل ل
ط	طالب بناء بينة انه ملكه	ابن (أمة)	أشراه ونحوه فان قتل اللقيط أخذ الامام	أشرف	ف ما يراه من دينة
ا	أوقصاص وان قذف وو	الدو	ه مجبولون قاضي الحسرية وحصل من	القاذفين	الانكار قال قول

ل	للقاذفين على الجسد	يدار	جاء الحكم الى أصل براهة ذمته	و	لو بلغ الاقبيط الموصوف
ثاني	ثانيا عزمه عما كان عليه وهو	غلام	من الاسلام الى الكفر فانا	نقو	ل ان حكم باسلامه في ي
ا	الصغر تبعه الاية فان	الظاهر	انه لا يقرب على الكفر وان كنا نقو	ل	باسلامه تبعنا ا
ل	لدار شدنا عليه	وحاصر	ناه فان صمم عليه تركناه وان اقر بارق بعد	ما أقدم	وذهب صرف وباع ونكح ح
م	مدة فان كان قبل اقراره بهذا	الملك	قد اقر بالحرية لم يقبل والا بطلناه فيما	عا	الى اثبات أحكام كام
ت	تضر بغيره في الزمن	المجا	وز وتقبل في المستقبل بباب الوقف لا	مرا	ان الوقف الصحيح ح
ح	حق وقربة فنز	هد	لله في عين معينة ووقفها صح	وما	يصح الا فيما يستمر ر
ر	رسم الانتفاع به	مدة	مع بقاء عينه كسقا وحيوان واثاث و	أغلا	ل وشرطه بر ومعر وف
ك	كالوقف على التناظر	ثم	لا يجوز على حربي وفي الصدقة على الذي	تو	اب فيصح عليه وقفنا ا
و	والوقف على نفسه لو	ار	اده باطل ولا يصح على مجهول وجنين وقصه (ك) به	به	العبد لا يصح ولو
ا	أطلقته ولم تقصده ار	تفع	الى سيده والوقف المعاق بشرط	وما	كان منقطع الابداء فنكح أصلا
ل	لا يصح وهو كالوقف على	ا	لمجهول ثم على الفقراء وأما المنقطع الاخر (مثل) ا	ا	لوقف على من يعلم علم
ح	حبل الوقف عليه ثم على ا	ام اليك	الارقاء لانفسهم أو على مجهولين وما أشبه ذلك	كذلك	صح على الاصح وكان ان
ر	رجوعه بعد الاول الى من	كا	ن قريبا للواقف وان وقف على زيد	ثم	على الفقراء فرده ه
ف	فهذا وقف مصر	فه	منقطع الابداء فيبطل ولو	انه	وقف وسكت اذا
ا	انشاء عن صرفه	الى	حد لم يصح في أصح القولين و	اذا	أراد اشترطنا ا
ل	له ألفاظ صريحة يثبت بآداب	لها	كوقفت وحبست وسبلت واما تصدقت فان كنت	نا	وياله صح وكذا اذا أوصحت ت
ر	رسمه بما يقتضى أنه دا	ثم	كصدقة مؤبدة ونحوه صح واذا أ	ديت (مثل)	حرمت وأبدت فليس بصريح ح
ا	الا أنه كناية فيه	ثم	اذا شرط فيه ان خيار وان يبيعه	ا	ذا شاء أو يرجع أو قدر ر
ب	ببينة بطل واذا	اقبل	الوقف انسان فالملك فيه لله جلت أ	سما	وه وبعضهم يصير الملك ك
ع	عنده للوقوف عليه لانه	الزعيم	في النقلة يملكها ملكا تاما و	معرفة	ضعف ذلك كونه ما ما
ي	يملك وطء الموقوفة عليه	بالا	جماع لكن اذا وطئت كان يملك مهرها	منفردا	وكذلك لوجاء من قبل قبل
ج	جارية الوقف ولدملكه وجاز	شرا	وه منعه وقيل لا يكون ملكه	فانه	ولد موقوفة فيكون مثلها ا

و	وإذا أتف الوقو	فوما	والناظر الغرم اشترى به مثله	يكون	وقنا مكانه فان فضل	ل
ز	زيد تشري شقص واذا جعل	رب	الوقف الناظر لرجل تعين والا كان امره	مرفوعا	الى القاضي ويحتاط ناظره	ه
في	فيه كما يحتاط في	المالك	المسوبة اليه وينفقه من حيث شرط	بلا	اسراف وان لم يعينها	ا
ال	الوقوف جعلها	في	الغلة ويصرف الغلة على شرط الواقف من	تنو	يع مصارفها فلو	و
ط	طرا من الواقف اثار او	جا	منه تقديم وتأخير جاز فان لم يحضه الناظره هو (خا)	ين	واسومات من كان	كان
ي	يستحق الوقف ثم	حف	اليه البطن الثاني فوجدوه مؤجرا	مثل	القولين انفسا خها بالموت	ت
و	وقيل لا تنسخ بل	سها	البطن الثاني تتعاق بالاجرة	يا	ختمونها منها من	من
ه	هذه المدة المستقبله ولو وقف	وطرد	الوقف على عمرو وجزوه	زيد	ثم الفقراء فعد مناعرا	ا
وح	وحجرة أخذ زيد	الكل	وبعد الفقراء باب الهبة	و	الهبة قرية وأصل	صل
ذ	ذلك انها تجلب المودة	وا	لاجروهي للاقارب أفضل ويستحب لذوي	يا	تساوي الاولاد فيها	ا
ف	فاذا وهب لمحتاج	سر	افه وأفضل وتسمى صدقة وما	يها	دي به الاخوان ويحتمل	ل
ل	لهم فهو هدية وشرط ما	و	هب أن يجوز بيعه فان قال عم رتك	الدا	هذه أو جعلتها لك	ك
ر	رقبي سواء قالو	أهلك	بذلك أم لا كل ذلك يصح ولكن لا يد	خل	الموهوب ملكه الا بكلمة	لمة
ا	الايجاب والقبول وان قبض	من	بعد الاذن فيه وان كان تحت يد الموهوب	واذ	ن له في قبضه فانما يملك	ك
ب	بعضي زمان يتأق قبض	المالك	الموهوبه فيه وان ما تقبل قبض جزء	انا	بالسوارث فيه وان	ان
ع	عن الالف والدفوهب	طائفة	من ماله لولده جاز ولك أن ترجع فيما	ديت	منها الولد وكذا الامهات	ت
و	وسائر الالف	ول	الزيادة المنفصلة للولد لا المتصلة له	نكره	أن يرجع الا اذا روى	روى
ال	النظر ورأى في	ذلك	مصلحة وشرط رجوعه بقاؤه في سلطنته	فا	ن كاتبه أو رهنه قالوا	ا
ح	حرم عليه الرجوع	في	ذلك حتى ينسخ الرهن والكتابة ولو جرح عليه	ونصب	للفرما وحو اول	ول
ر	رجوعا فيه لم يجز فان باعها	ذي	الموهوبه أو وهبها ثم عادت لم يرجع	ونو	جب جواز الرجوع في المورث	م
ف	في وجبه ضعيف	الحجة	لا يرجع ووطه الاب للموهوبه لا يكون	ن مثل	الرجوع في أصح ما نقلت	ت
ال	العلماء وقيل يكون رجو	عا	ومن وهب لسان هو أعلى منه نذب أن	يا	خذه منه ويثيبه ولم يكن	كن
خ	خروج التمسوا بل لاز	م	له على الأصح فلو ان رجلا وهب	رجلا	شيئا وشرط عليه هو	و

عن ابن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في وصية له قال يا ايها الناس اني اوصيكم بدين اوصوا به فاني اوصيكم به واني اوصيكم بدين اوصوا به فاني اوصيكم به واني اوصيكم بدين اوصوا به فاني اوصيكم به

امس اجاز واقبسه القبض وهو استعاطا

صل	صح وكان الحاصل	اقبل	أوقية من الفضة ونحوها فاذا	أربع وعشرون	أن يعطيه ثوابا معلوما مثل	١
١	تصح من حره يكون مكافئا	و	هو مجهول لم يصح باب الوصية به	و	منها ايما وان شرطه	٢
ب	تمن الامكافا لا يرتاب	يا	السفيه خلاف الاصح صحتها منه ولا	في	سواء المسلم والكافرو	٣
ح	بالوصية اليه ويصح	ذاهبا	دم البصر خلاف الاصح يجوز أن يكون	العا	أحد بعد التهرا وفي	٤
١	الاثنين شركاء واذا	ادخل	أحدهما بالتصرف دون الآخر اذا	م	جعلها الى اثنين فلا يقو	٥
ل	وصى أن يوصى لم يجز بل	يريد	لا يتولى مثله جازله ذلك ولو	الذي	أراد أن يوصى وكل في	٦
١	تي به لفظا كقوله	يا	الاذن ولا تتم الا بالقبول وله أن	بعد	زعموا وان له ذلك	٧
١	قبل الوصية في بقاء	رجلا	قبلت وكذا في الاصح ولو أن	ه	وقدمت الذي وصا	٨
خبر	فله عزله أخبر	من الرجال	العزل انعزل ومن أوصى الى عدل	ادعى	الموصى لم يكف ولو	٩
ك	أوصى بحرم قتلك	فكل من	س مجعون على ان شرط الموصى به الاباحة	النا	فيه فيفسق أم لا و	١٠
م	زالورثة وأكثرهم	أجا	ح بالوصية لو ارث صحت في الاظهار اذا	صر	الوصية باطلة ولو	١١
١	وتستحق الوصية عندنا	ب	انحل في الكفر بعد الاسلام ولا كافر محار	ولد	قال بصحتها لقاتل	١٢
ن	موقوف على قبولهم فان	فهو	هل لها كالفقراء فان كانوا معينين	الا	بالموت اذا لم يتعين	١٣
ي	حدث من زوائدها وفي	الذي	القاضي عليها حتى يعود فان قبها أخذ	شرف	ضرب الموصى له في الارض	١٤
١	ها والورثة اذا	نا	في القبول الى وارثه واذا أوصى بالثالث أجر	الملك	وفاته بعد الموصى ينتقل	١٥
١	الوصية به امرؤ مرو	د	دون الثالث فهو أولى اما أكثر منه ان أرا	ووقف	هم فقراء فاقصر ووقف	١٦
١	ان أجيزها فاشبهه	يت	لوصية في الزائد وان كان له وارث فقال رأ	١	وليس له وارث بطات	١٧
١	جعل من الثلث واجبا	واذا	وصى به منها فهو من الثلث	يا ما	القولين الجواز ثم التطوعات والمطاعا	١٨
١	م متى ما نحل نحل	نا	الواجب في الوصية جعل من رأس المال ثم	ونزل	سلم منه فلا يطلق	١٩
ك	وه بالموت وكذلك	دا	الذي له موقوفة على الثالث ان اتصل	الملك	قوة المرض فتبرعته في	٢٠
١	الى الثلث وكذا التصرف ممن	مضافا	هو النجم القتال يكون	المجاهد	التصرف من المحارب حال	٢١
و	الوصية وهو	انتصب	قتله أو كان في سفينة والبحر متموج وكل من	الى	طالب دمه مقبل	٢٢
ج	أوصيت لفلان بخراج	مثل قوله	هم حكمه وتعتبر من الثلث قيمة العبد في	ز	خائف تكوف هؤلاء لا يجاو	٢٣

م	عبدوكي واذا عجزت ما	يد	عما تجز في المرض قدم الاول اما الوصا	يا	ان تفرقت او وقعت دفعة واحدة
س	سواء فيقسط على الجميع	وقبض	كل نصيبه فان أعتق الموصي فيها	عبد الله	ثم عجزت لم يقدم
ال	العتق بل يعتق بقسطه	على	الاصح وان كان كلها عتقا جزوا ثلاثة أجز	يا	مر بالقسرة فهي من أدلة
س	سنة رسول الله و	الناصر	ون لسنته يعمدونها عند الضرورة و	أبا	ها بعض العلماء واذا واذا
ا	أوصى له بعين حاضرة و	و	هي ثلث ماله وباقيه غائب أو مؤجل الى	بكر	ة غدمثلا أو أرادها فليس
ك	كذلك بل ما استطاع	طلعه	من الثمن وحضر ملك منها قدر ثلثه و	و	توقف العين وكذا هو لا يمكن
ن	نصيبه المتجز منها لانها	تعز	ي اليهم فلا يتصرف في بعضها دونهم حتى	يا	خذوا مثلها وما
و	وصى به من عين سبلكها	فلتبث اياما	من الاوما كنها جاز وكذا بجهد كاحد	غلان دواب	وبالابق قبيل قبل
ي	يعود وبالطير الطائر وما	وما	أشبهه وما ينتفع به من النجاسات	ويا	مر التمرع باقراره عليها
ج	جاز الوصية بها كالزبوت	(النجسة)	ة والسرجين والكلب وتبطل فيما حرم على	صاحب	لها انتفاع بها كالشمول
و	والخزير واذا كانت	و	صيته لا قاربه أعطوا وسوى بين القاصي و	الدا	في فان قال للاقربين منها
ز	زخزنا الابعدين و	جعل	الكل للاقربين ويقدم ابن على أب فيما	رو	ي وأخ على جد و كانت
في	في القرب الام كالابو	في	البنات والابن الحكم سواء ويستحب أن	يا	خذ كل من حضر
ه	هنالك من الفقراء اذا كان	الا	يصالهم فان اقتصر على ثلثه جاز واذا	اخا	لطين الفقراء وعمرو و
ا	الوصية فهو واحد منهم	شر	ع في الحكم لو يعطى أقل شيء أجز	نا	ه واذا أوصى بشيء ي
ل	لحمل امرأة فالحكم	فيه	أن يعطى حملها الموجود حال الوصية	وما	أوصى به للعبد حقه
ع	عليه بانه لسيد فلو	مد	في عمر الموصي حتى عتق العبد فهو له وان	أ	وصى لرجل من رقيقه برأس
ص	ص صرف فان لم يمكن له	ر	فيق بطلت وان كانوا قنفوا بعت وما	أشبه ذلك	وبقي واحد قالوا وا
ب	ب بقي له يأخذه برأ	سهو	ان قال اعطوه شاة تناول المعيبة والذكر	واعلم	انه اذا أوصى بداية كانت
و	واقعة من بين	الد	واب على الفرس والبغل والجار في الاصح و	ان	قال اعطوه من حاصل
ه	هذه الكلاب كلبا أعطينا	ه وبقى	له الباقي وان لم يخلف الا كلبا لم ينظر الى	العدد	والجمع وأعطيناها ثلثه وفي
و	وصيته بقوس يستعمل	الظاهر	من لفظه فيعطى قوس ندف أو رمي وان	كان المذ	كوكور قد اقرنت به
ا	الدلالة على أحد عمل	في	ذلك بمقتضاها واذا أوصى بالبحر وسواء	ذ كرم	رأس المـال أم أم

س	سلك به ملك الثلث فان	الد	خول فيه من الميقات وقيل ان جملة من	ثلثه	كان من بلده فلا
كان	كان او فرضا والصحيح فيما	ملوه	هو الاول وان قال او صلوه	الى	جزء اوسهم فـ ذلك
ا	اسم يقع لكل ما	مده	به عما يتناول لا يختص بدرهم ولا	عشرة	ولو كان قوله قوله
ل	لهم اعطوه مثل ابني	ثم	لم يكن له وارث غيره حكمتنا	بالنصف	وصية وان اوصى مثلا بشاش ش
خ	خز زيد ثم اوصى به لـ مرو	دخل	الاثنان فيه شركاء ولا لزوم	لها	الاجموت الموصى وتبطل ل
ا	اذا رجع بقوله فسخت و	عدت	عنها ونحوه وكذا اذا عاين مال وارثه	وعدد	ها منـه او كانت ت
م	مطلقة فسقطها بارثها	ورخرج منها	باقباض وكذا بغير اقباض في	ا	لاصح وكذا لو وهبها والحكم في ي
س	سائر التصرفات كذلك	ونزل	العرض للبيع منزلة البيع وتزويج الرقيق ا	لمؤنت	والمذكر وتأخيرها لا يعد د
ال	الفعل له رجوعا ولو طعن	ا	لـ الذي اوصى به او اوصى بشئ	من	الدقيق فبعضه جعلنا ا
م	منه ذلك رجوعا وصارا	ملك	فيها بعد الموت للوارث وان جعله	الثلث	من طعامه رروف ف
ت	تعين له واذا خلطه كان ر	ا	جما (باب العتق) قد ندب	الى	العتق وصرح به عندنا ا
ح	حرية وعتق واما	لمجا	زوال كبايات فكثيرة كقوله انت سائبة اولا	عشر	ة بيننا وانت بري رى
ك	كذلك وكل طلاق	هد	م النكاح صريح او كناية فهو كناية في العتق) بغير	النيصة	لانتقذه ه
و	واما الصريح فينفذ مع	عد	ها واذا علقه بصفة حمل عند وجود	ها	مثل قدم سفر فر
ي	ينتظر ومطر يكو	نوا	ذاعلقه بصفة ورجع بالقول لم تبطل الصفة	وتقول	انك اذا وهبت ت
ج	جارية قد عدت عتقها وا	خذها	المتب بطلت الصفة وكذلك البيع ونحوه	في	ابطالها فلو باعها ها
و	واسستعادها البائع	واقام	بملكها او وجدت الصفة لم تعتق والتعليق	المذ	كوري بطل بالموت فلو و
ز	زنت او تزوجت وولدت فان	الظاهر	ان الولد لا يلحقه حكم التعليق الذي ذ	كر	ولو اعتق بعضهم عم
في	في جميعه ولو كان	الى	ثلاثة ملك عبد فاعتق واحد منهم	ثلثه	فان كان في ي
ه	هذه الحالة معسرا	طا	جزاعن الغرم عتق نصيبه فقط وذو اليسا	رجا	النص بانه يتبين
ال	العتق في جميعه ويقو	م	عليه الباقي فان اختلفوا في قيمته فالقو	ل	قول المعتق والقيمة التي التي
ع	عابيه اذا كانت ميثلا	اربعة ولا تبين	وايسر بأربعة قوم منه بقدرها	و	لو ان رجلا آخر ر
ق	قاله اعتقه عنى بخمسة	وسأل	اعتاقه عنه ولم يذكره	خمسة	فاعتقه عتق وبات ات

ل	للسائل ولاؤه ولو أعتق	الا	نسان بعض عبيده بمجلاؤه تفصيل	اجال	عتقه فاذا اراده
و	وهبه فيمن شاء فان	ما	تعين الوارث ولو أعتق واحداً	وعشرة	من عبيده معينا
وا	وادعى الاشكال والنسب	ن	ترك الى أن يتذكر ومن ملك أحد	أصو	له أو فروعه عتق عليه ولو
س	سقط في ملكه	و	هو مختار بعض واحد من الفروع والأصو	لو	هو وسرق قوم
ا	الذي لشريكه وعليه لا يلزم	الذمة	ان كان معسراً أو ملكه بارت والتوصل	في المو	لودين والوالدين الى الشراء مما
ط	طاب به يستحق للعتق	فا	نه أجر وصلة (باب التدبير) يجوز تدبير مؤ	ث	ومذكر الا ما جاء جاء
ال	النص بمنعه من	جا	رية مستولدة وهو مندوب ويعتبر من	ث	ماله وصريحه أنت
خ	خلف موق حر وقس	به	ما أشبهه وكذلك دبرتك وأنت مدبر	سا	وي بـ ذلك في في
ا	الأصح ويجوز تعليق	الى	وجود صفة كقولك ان دخلت الدار مرة	وخمس	مرات فانت حرة
م	من بعد موق ويجوز	ذلك	في بعض العبد ولا يسرى ولو دبر	جوار	ي وتصرف فيه بطل تدبيره
س	سواء البيع والرهن فلو	أقام	معهن وأجلهن بطـل أيضاً	و	لا تبطل له الكتابة ولا
ال	التدبير يبطلها بل يكون	معقلا	بحكمها وان ولدت المدبرة من	عشر	زوج أو غيره ولدا
م	منعناه أن ينتقل	الى	حكمها وان كانت عند التدبير حاملا فعند	أحبا بنا	جلها مدبر ولو لو
تح	تحلى المذبر بالاسلام وأبي	أن	يسلم السيد فمن يديه عنه الى أن يموت	ت	أو يسلم ويؤخر فان حصل صل
ر	رجوع منه في	ما	دبر يبع عليه (باب الكتابة)	واذا	أردتها فاقصد دروي
ك	كاهم انها من القربا	تفي	المرض تعتبر من الثالث ولا تصح الا من	جا	تزال تصرف ولا تصح الا
وا	والعبد المكاتب بالغ	عا	قل رشيد ولا تستحب الا لكسوب لا يشجا	وز	أمانته وهي غير
ما	ماضية الأبعوض مع	مه	صفته موزع بنجبين فأكثر الى	العشرة	فما فوقها فلا
ا	أقل من نجبين ولا بد في	ذلك	من تقدير النجوم واذا أردت العقد	قلت	كاتبك وتفصل صل
ل	له العوض وتقول على كذا	و	نجومه كذا فاذا أديت فانت حر والقبول	في	ذلك شرط وليس له في ي
ح	حكمها خيار اذا	تم	ولا يجوز تعليق عقد الكتابة	المذ	كورة على صفة وليس له
ر	رسمها في بعض عبيد	له	ولا مشترك الا اذا كاتبه معاوذ	كر	وان للكاتب قوله
ف	في فتح الكتابة واليسه	الامر	فيه فتلزم في حق السيد حتى يهجر	ا	للكاتب أو يموت هو هو

١	ل	س	١	ب	ع	في	ج	و	ز	فيه	١	ل	ك	ف	و	و	ب	ح	ذ	ف	س	
اما اذا مات السيد فانه	له حظ ثلثي مما ثبت	سعيده ولا يعتق في	العتق ان كان موسرا	ببيع سيده فهو على	عتق ذكاح ولا عقدا فيه	في أنه لو باع باحد	جاز في حكمه ويعتق معه	وجوبه حكمها و	زيفناه وان تركه في	فيه ان يملكه	اذا وطئها المهر	لها وان جنى	كمال الارش ما لم تقع	فان لم يشا	ويبقى مكا تبا وتجب	هو بالارش مطلقا ولا	وصفها فهي فاسد	باب عتق أم الولد وهذا	حدث بعد من ولد فالشرع	ذلك منها بنكاح أو زنا	في الولد للمالك أمه ثم	سهوا أو بشبهة أو غيره لم نصر
بعد ذلك	من المال ويكفي ما قل لا يتعين	وعليه درهم ولو كاتبه اثنان ثم ان	التقويم كما سبق ويملك المكاتب منافعه	غيره معه يشفع عليه وبمعاشره	محاباة الاباذن سيده ولا يقارض	ثلاثين	القولين ان المكاتب اذا وا	التي في ذممة المكاتب لو استعا	ط محبوسا معه عشرة ايام مثلا لزمه اجرة	أمره بقدر تلك المدة ولا يملك الوطء	مجرى غيره الا انها اذا ولدت من	على المكاتب لزمه ارض الجنابة	وزة لتقيمه والا وجبت القيمة في الاصح	له مال جاز تجهيزه وبيعه ولو	يقوله وبما يفديه فيه القولان	فيها على عوض محرم وشرط فاسد فا	نم لو كاتبه مثلا على عشرة اذ فاق خمر او سلم	ع من أسباب العتق فن أنت منه بولد	له بمسقة امه وكذا اجارية ولده	تقاهما بحكم الاستيلاء لا يصح و	على انه اذا ملكها لا تصير في احوا	مولدا لكن الولد حر والمستولدة يشترط
حد	عشر	رجلا	وثلثه	عشر	رجلا	حد	فتا	لهامن	العشرة	من	ذلك	وفي	ضده	يقول	احد	ي	عشرة	جارية	فا	ثبتا	لها	في
ما عليه أو جينا	ولا اسدس وله طلب	منهما أبرأه سري	الموصى له به وتجارتها فان	ة الاجانب لكن لا يكون قابلا	ولا يكتبه ولا يشك	وه وولده من أمته قالوا	يضها بولد منها	السيد أو اشترها رجل	الايام وقيل الخلاص	أتمته المكاتبه ويجب	ثبت حكم الاستيلاء أيضا	جنابته على سيده أو غيره وجب	يقول الارش يتعين عليه	السيد وقد جئنا أنا أفديه فعل	هما باقل الامرين والاخر يقول	كتابة يكون هذا	عتق لوجود الصفة	له فهي أم وولد وما	ما جارية أجنبي قدر قدر	ملك حتما	أم ولد ولو طئ	ما وضعت أنه يخرج

الجنين بعد التصور والتخطيط و كثيرا	لعلماء يجوز له أن يزوجه أو خاف بعضهم في ذلك	وليس له التمدد على
ب بيع المستولدة ورهنها و	الوصية بمأوله وطئها وأم ولد النصراني وقر عليه	أثر الكفار إذا
ع عادت إلى الأسماء فر	ق يذهب ما باب الولاء واعلم ان	الحكم في المهر
سائر اذا عتق مملوك بخرا ج	أولته أو عتق عليه فولأؤه له وولد الحر	من المعلقة ثبت بلا شك
ك كونه لا ولاء عليه في ذلك	وولد لعبد من المعلقة حر ولاؤه معر وف	لموالى الام فلو و
ن نجز عتق الاب انتقل عنهم	ولاؤه إلى معتق الاب وهذه المزينة التي	للأب للجد أيضا
و وينجب إلى مائة من	ذ أعقق الاب بعد الجد فان الولاء ينجز ويستثنى	من موالى جده
ي يوشى إلى موالى أبيه و أمر	الولاء به المعتقد للعصبة يختصون بها	دادون الورثة وإذا
ج جاؤا معا فالأب من با	لتقديم أولي ثم الاب ثم الاخ من الابوين ثم	لاح من الاب ثم الجد وهو القياس
وز وزعم بعضهم	الجد وابن الاخ يستويان ثم الاقرب فالأقرب ثم (انتقل) لا	مرا إلى موالىه فان يكن
في فينقل إلى عصباتهم و يبنى	على الترتيب المذكور ولا يرث أحد وغير	أقرب حتى يكون معه وما
ه هـ في الرجال و مدر	ك القول في النساء انهن لا يرثن بالولاء وسوى	بينهن الامن قبل قبل
ال المعتقات فمن واسته بالحر	ية امرأة ورثة هو ورثت ولده وحا	شيتته المعتقين وإذا
ك كان لها الولاء في غلام م	ذت صار لعصبتها (كتاب الفرائس) لا شى	يخرج من مخنف لم يشغله له
ش شئ للغير قبل جهاز الميث و الشر	وع به ذلك في ابرائه من ديونه وخلا	ص ذمتهم منها
ف وفورا ثم باقى الوطأ يف	قتنفذ وصيته وتقدم تركته وما	له بين ورثته وهى و
ه هذه عشرة رجال و	لمم الابن وابنته وان سفل وبمسه عدا	لاب وأبوه وان عدا
وا والاخ وابنته وما جعل لها	ذاتى اذا كان من الام وما خلا	هؤلاء فالأصل إلى صلي
س سابعهم لا أخ الاب لامه وقفا	به بذلك ابنته والزوج والمعتق و	النساء سبع بنته
قا قالوا وبنت ابنته و	ن سفات والام والجددة والاخت بل	الزوجة والمعلقة وكيف
ط طرأ فعل القاتل في فرا	غروح مورثه ابحق أم باطل لا يرثه وليس	يرث أهله ماله
ا الاعن أهل ملتهم هذه سنة	المسلمين مع الكفار وأما الكفار فبثوارثون ولا	يكون لاختم لافهم في
ل لقب الكفار أنسروا (ث	يجرى من ذى ولا عبد ومترد من أحد ولا يكون	بين ميتين لم يرو

س	سبق أحدهما أولهما يحكم	بمعين	السابق منهما توارث (باب أهل الفرض)	والا	صل في ميراث ذوى	ي
ا	النفروض كتاب الله	وجته	وهي النصف والربع وثلثان وثلث وسدس	س ثم ان	أهلها الذين يثرون	ر
بع	بعدهم عشرة الزوج و	بعد	الزوجة والام والجدة والبنت وبنت الابن	و يكون	للأخت ثم للأخ وهو	و
ا	ابن الام ثم الابو	ذلك	مع الابن أو ابنته ثم الجدة مع الابن أو	وا	بنه ولا يفرض لسواهم والأوجه	ج
ل	للمرثية تختلف فالزوج يأخذ	بما	مع الولد وولد الابن ونصفه ان لم يكن	ذ	لك والزوجة كذلك وهو	و
م	من حيث انتهت أحدهم المتقد	مين	المذكورين ربعا ومع وجودهم ثم إذا	ا	بلغ أربعين فاشبهه	شبه
ت	تلك الواحدة في الربع والثمن	ثم	الام ولها الثلث من ولدها أو	استثنى	من ذلك حالات وهو	و
ح	حين يكون لولدها الذي	ذهب	ولد أو ولد ابن فلها السدس وحين تراحم	بالا	ثنتين من الاخوة سواء كانوا	ا
ر	ربا أو ثلثا أو ربعا	الى	تلك ما يبقى بعد فرض الزوج أو الزوجة	وكان	ذلك إذا اجتمع	ع
ك	كل الابوين وزوج أو زوجة و	الجمعة	في ذلك القياس ثم الجدة و	اول الكلام	فيمن يرث بلا قول	ل
و	وهما ثلثان أم الام و	الثانية	أم الاب ثم أمهاتهن من اسردت أحدث السدس	س و	مورد الخ لاف جدة هي أم	م
ا	أب الاب والجد لهما	سنة	الجدة وان اجتمع جدتان فأكثراستو	جبا	السدس إذا تحاذيا وان	ان
ل	لم يتحاذيا وبه مدت	احدا	هما اجبت ان كانت للاب وأم البنت	فانصب	لها النصف إذا	ا
وق	وقعت وحدها وللثنتين و	(ما	فوقهما الثلثان ولبنت الابن النصف مثل	ما	لبنت الصاب وللثنتين قالوا لو	ا
ف	فان وقها وان بلغت	خمسين	الثلثان كبنات الصاب لكن هذه	استثنيت	عن البنت في ما ذكرنا وا	وا
ج	وهو متى كانت هي والبنت	وباع	ميراثهما الثلثين فللبنت النصف	كقولهم	وتكلمة الثلثين لهذه وكذا	ذا
س	سبيل الأخت للابوين تصل	الى	النصف وللثنتين فصا للثلثان فان فدت	قام	مقامها أخت لاب وقس	س
ك	كل أحوالهم إذا اجتمع منافي	مصر	وف الارث على بنت وبنت ابن وأخوات	القوم	مع بناتهم عصبة ففهم ذلك	ك
ون	ونعطي والام	في	ميراث أخيها سدس وللثنتين فصا للثلث	الان	والذكر من ثلثان	ن
ا	أما الاب فقده	بحبه	السدس مع الابن أو ابنته وكذلك الجد	زيد	كعلمنا أنه ما	ما
ل	للجد مع الاب شي ولا	الحا	قدم مع الابن ولا الجدات مع الام وأز يدك	امر	اوه وانما لنا ق	ق
س	سبيل الأخت لا إلى أخرا	ج	نصيب لام الاب مع وجوده اما وولد الام فقد	رت	له أربعة	ب
ا	الاب والجد والولد	وأقام	الكل ولد الابن مقامه فهو يجب	بهؤلاء	الأربعة ولا يتصل	ل

ب	بولد الاب والام	مدة	مع ثلاثة الابن وابنه والاب ويحجب	ولدا	لاب هذه الثلاثة ه
ع	على ما وصفت	ثم	يحجب به الاخ من الاب والام أيضا	و	اذا اسسناكم ل هؤلاء ا
ل	البنات الثلثة	رجع	بنات الابن بلانتي الا أن وجد	هذا	ومعهم ذكر وهـ و
م	مماهن في الرتبة أو أسفل	منها (ذ	فانه يعبر للذكر مثل حظ الانثيين اذا اخذ	دينار	امس الارث فهى هى
ت	تأخذ منه فله وكذلك	سا	ترا لا اخوات من الاب مع الاخوات من	الا	بون لا يترثن أبدا ا
ح	حتى يكون لهن أخ وا	لما	ليكون للفروض اذا زادت فروضهم	ربعا	أو ثمانا مثلا على الاصل صل
ر	رجعت السهام عائلة	وفي	زوج وأم وأخت من أب وأم تعول	فان	للزوج النصف وتعطى ي
ك	كذلك الاخوات	سنة	الاخوات وللأم الثلث فعمال الفريضة و	كان	السهم ثمانية ه
و	وأخذت الام ثلثا عائلا	اثنين	وللزوج نصف عائل ثلثه والاخت مثله و	ا	لله علم بباب العصبية وكان
ا	العصبية فيما ذكر	ر	لكل ذكر ايس بيده وبين الميت أنثى وأول الكلام	ان الابن كما روى	ان الابن كما روى
س	سابق ثم ابنه وان سفل	ستين	درجة ثم الاب ثم الجد بلا	انكار	ان لم يكن أخ هنالك الك
ك	كذلك الاخ به	تو	لى الامر بعد الاخ ابنه وان سفل ثم	أجريت	العم بعد ثم يقول قول
ا	ابنه بعده ثم أو	فيت	بم الاب بعده ثم ابنه وان سفل ثم	ما بعد	ه على هذه المصفة ه
ن	تعطى الادنى فالادنى	والد	انى من هؤلاء اذا انفرد أخذ جميع المال	الا	ان زاحم أحدا ا
م	من ذوى الفروض أمر	نه (أن	يعطيهم فروضهم وأخذ ما بقى فان استوى	على	الارجعة منهم ما اثنان ن
ا	أعطى من ناسبه من	جهة	الابوين من مال ولا يعصب أحد أخيه	ما	خالا الابن وان سفل بلى ي
ي	يعصب الاخ أخته وما منهم أ	صلا	من يشارك أهل فرضه الا ما	كان	من المشركه فانها ا
ل	لم تشارك الا للاصل	ح	وهى زوج وأم واثنتان من ولدا الام وأخ	من	الاب والام اذ ذ
ي	يكون للزوج النصف	ثم	للأم السدس وبقى الثلث وهو لولد	الا	م يشاركهم فيما ا
ه	هو فرضهم العصبية اذ كان أ	خا	للهمالك من أبويه ويعطى المنثى ما	عر	فناه حقه يقينوا وما
وق	وقع فيه التردد فلا يخا	لف	انه يوقف فان عدم العصبية فالعنتى كفى أبو	اب	لواء فان فقدوا أخذ خذ
ال	الى بيت المال	و	الله أعلم بباب الجد	والا	خوة ثم اذا حصلت لت
ت	تركة واجتمع الجدود	لد	الاب والام أو ولد الاب فهو كأحدهم	على	أن لا يزيد الثلث عن ن

ذ	ذلك فهو فيما ذكره	المظفر	بالتث على كل حال وقدمه على في	البد	اية انهم لا يرث وذلك الشيء
ي	يكون اذا اجتمع جـ د	و	أخ من أب وأم وثخ من أب أعطى من الما	ل مثل	أحد هم وابن الاب بعد
ي	يرده لاخييه وانما	قصده	ه على الجـ وهذه المسئلة تعرف في	قولهم	بمسئلة المادة واسو لو
ل	لحق بهم من يكون	ن	له فرض فلبعد الاغبط من المقاسمة وثالث	ما	يبقى أوسدس كل الشيء
و	وما بقي فللاخوة	ثم	ان لم يبق شيء سقطوا ولا يفرض للاخت	أنا في	علمه مع الجـ وفيما سوا
هـ	هذه المسئلة وتسمى	الالكدرية	وهي زوج وأم وأخت وجد فالزوج والاخت	لكل واحد	منهما نصف المبلغ غ
و	والجـ أيضا	حقه	السـ دس والام الثالث فتعول الى تسمة	الا	ان حقه لا يصرف رف
ز	زائد اعلى الجـ بدل المنسوب	اليها من	النصف يضاف الى حق الجـ ويقسم بينهما للذكور مثل	الانثيين	ويقسم فيمن من
ي	يبقى الباقي منها	فو	جه صحتها من سبعة وعشرين للزوج تسمة وللاخت	م ستة	وللاخت نحو حو
ا	أربعة ويكون	لي	الجـ ثمانية (كتاب السكاح) يكره أن يتزوج	وما له	فيه غرض ضر
د	داع ولا يستحب اذ اعراض	عنه	عند الحاجة اليه ويستحب أن تتزوج من	رأيت	واسـ تحسنت ويسوغ غ
هـ	هذا المقدم بنفسك	و	بوكيل يجوز أن يقبل انفسه ويستحب لكل	أحد ان	يطلب امرأة محرر ز
ح	حسنا وديننا واذا	دخلها	في عقده اكتفى بها والصغير اذا استصوب	الا	ب أو الجـ تزويجه في ي
ر	رأيه زوجته من	الملك	الذي له والمجنون ان كان يفيق فلا تمكن	اباه	ان يقمه وله وبباشر ر
ف	في الافاقه فان دامت	المجاهد	ة على حاله لم يفق وزوجه الاب والحاكم	وما	لله فيه أن يتزوج اذا ا
س	سأل بل يزوجه الولي	فا	ن أذن له في العـ قد جاز فان عين له	مر	ة تعينت ولا يخاصص اص
ا	الولي من الطلاق الا اذا	قام	له سرية فان أردت تزويج عبد صغير حر	رت	عقده بنفسك بخلاف في
ك	كبير فانه يقعد بالاذن	ا	لمرأة غير المحتاجة للسكاح يكره أن تتزوج	باحد	فان احتاجت ولاغـرو و
ن	نذب لها والمرأة من الا	ياما	اذا دعت الى كفؤ وجب على	الا	وليها تزويجها واذا واذا
ع	عقد الاب أو الجـ بالبكر	وعاجل	من غير استئذانها جاز لكن ان كانت	أبيه	للزوج كره وان ان
ل	لم تكن بـ كرا لم تنكح	ا	لابانهم ابعد البلوغ ويزوج أمته اجبارا	واذا	طلبت السكاح فالاسـ ماف في
ي	يسـ محب ولا يجب و	لا	يصح نكاح المرأة الابولى والعصبة أحق و	استثنت	الامة فولها ان تزوجت ت
ال	السيد ويزوج أمة المرأة الر	جل	الذي يزوجه أو أولى العصبات الذي لا يردها	بغير	ه الاب ثم الجـ لا يزاحم حـ

و	واحد منها	وتوفى	بعدهما بالاخ ثم ابناه على ترتيب الارث	وسوى	بعضهم بين اخوين هذا
ت	تكون اخوته للابوين و	آخر	للأب والصحيح خلافه واذا استوى اثنان	وما	زأحدهما نضلالم يستحق ق
د	دون الاخر بل لو كانوا	جا	عة وقعدأدناهم صح وللولى شروط فلا يفة (د) شى و	هى الحصرية	والبوغ بل بل
ال	العقل وان لا يكون ر	دى	النظر تجبل أوهرم وذكروا فى الناسق	خلافا	ولا يضر العمى وقالوا الوا
م	مضى اختل الولى كان	الاولى	من بعده ولا ينتقل بالغيبة الى الا	خفض	درجة وكذلك و
ج	جرى عضل بل حكم	سنة	الله أن ينتقل الى الساطان و	المستثنى	من ذلك الفائب اذا ا
م	ما وكل فوكيله أولى وان	أر	اد أن يوكل استأذن فى النكاح الا المجر	مثل	الاب والجد والسيد أيضا
و	وايس للولى أن يتا	يع (الا	يجاب والقبول بنفسه ولا الوكيل والصحيح م	ن) قولهم	ان للجد أن يوجب ويقبل ل
ع	عقد بنت ابنه	و (ابن	ابنه الصغيرين وفى غير الكسوة بشرط رضا كل	من) قام	له حق الولاية منهم م
و	ورضاها اولو كان	ستين	مهر مثلها فرضيت بمهنة ولم يرض	الاولياء	بذلك لم يكن يكن
ا	امتناعهم جائزا	وحل	القول فى الكفاة على الماواة لا	غير	نسبا ودينار حرية وأعمالا الا
ل	لا الجهى بالنسبة	الى	العريضة كفو ولا غير القرشى و	الهاشمى	كقولهم ما ولا غير ر
ت	تلقى وحرر كفو ان	تعز	ى اليها الحرية والتقوى ولا الحائلك للتاجر	وسوى	بين معسر وموسر ولو و
ر	ربط نكاحها بغير كفو	ودفن	عليها أمره بطل النكاح ويجب	شاهد	ان ويشترط أن تلقى ي
ف	فيها الحصرية ولا بد	فى (الشاهدين	من ذكورة وعدالة ويكفى مستوراها) وحاشا	سنة السمع والبصر لا ا	ويشترط هنالك قوله
ى	يكفى عادمهما ولو وقف	مد	ة وبان فسق الشاهد بان ان العقدا شى	شى	ويشترط هنالك قوله
ل	للزوج زوجته أو أنكحتك و	ر (سم	القبول فيقول تزوجت أو نكحت أو قبلت اذا زيد	بما زيد	بمعه نكاحها صح خ
م	منه ولا يكاف أجمعى ممار	سته (وتجز	ية الجمية وكذا عربى فى الاصح ويجب	تسليمها) و	يحملها الى حيث يرد د
ا	ان أطاقت الاستمتاع و	جمل	له اذا سألت مهلة ثلاثة على	خلا	فيه والامعة يستثنى ثنا
ا	اذق دمك	الله	رقها فتسلم ايلا ويستحب أن يأخذ	الرجل	بنيها صيتها الول ما ا
ز	زارت به ودخلت فى	جنا	به ويقول بارك الله لكل منا فى صاحبه	وأما	السفر فله التنقل ل
د	دون سفر مخوف الطريق	ب	ولا يطأها حائضا ونجسها أن تاتى	بما	الاستمتاع منه مذر و
ا	الابه كغسل الحيض و	عد	م السكر باب ما يحرم من النكاح لا	خلا	ف ان محرم ما ومرتدا ا

د	دان بالضم بـ د ن	اسلم لا يصح نكاحها وكذا الخنثى المشكل	وما عدا ذلك المحارم وهو و
ع	على ما قرأت و	في به التنزيل الامهات وان علون	البنات وان سفان ويحرمون ون
ال	الاخوات وملحقهن بولاد	بنات الاخوة وان سفان والعمات الخالات	هـ ثم
و	وتيرة الولادة فقط بل	الكل على ان هو ولا يحرم بالرضاع	لا
د	دخول الزوج باذ	أعنى المرأة فيحرم عليه بناتها ومن	يكون
المجم	المجمل في أمهاتها من	وكذا الموطوءة بك أو شبهة	فانك
و	وبناتها وان سفان	باق في بنات من بوشرت بشهوة	في
ع	عليه أن يجنب العقد	زوجات آباءه وأبناؤه وان سفلاواتم	الموجب
في	في مثل نسل أخت امرأة	مت في نكاحك وعمتها وخالها يحرم	وا
آخر	آخرها واعلم ان الا	لا تتحل بالملك على الاطلاق بل الحل ا	لمنفي
هـ	هو منفي فبينك من قريبه و	المحرم أحد أعني ولدا القريب اما ولده فهو	ينصب
سب	سب سبب أو تمسكه بنفس	ولا يحل للمهر نكاح الامه	على
ب	بخوف العنت والجزعن	صداق الحرة وان تكون مسلمة و	كل
خ	خلاف والتعريف له أ	ويحرم عليه نكاح جارية الابن و	حال
في	في زوجته الامه ملك	نفسخ نكاحها وكذا الحرة يجب عندنا	تقول
ف	فيما بينهما نكاح فان ا	دلالتهم من يملكهم ويحرم عليه من	قام
و	وصل طلاقها ثلاثا والناس	مجمعون على تحريم الممتدة من غيره من	الناس
ا	أكثر من أربع حرام	له من ملك اليمين ماشاء وأ	ما
ل	له امرأتان و	المحرم نكاح الشغار والمتعة ونكاح المحلل وفيه	خلا
ت	تحميه أهل	بما اذا شرطه في العقد ويبيطل اذا	زيد
س	سأته ما ينافي العقد	شرطته مثل ما لا يطأها اذا أتاها	او ما
ب	بان له لانكاح بطل و	يم الممتدة يحرم التصريح بخطبتها من	عدا
ي	يومئذ ثلاثا وليس من الا	أن يزاحم غيره في خطبة امرأة فان خطب	زيد

فما زبده على السبب الخفيف في آخر

وغيره من غير الخفيف في آخر

غ	غـ يره ياتم بخطبتهما	و	نكاحها (باب الخيار في النكاح) اذا	و	جد أحد الزوجين جنونا
م	من الآخر أو كان له	الفضل	عليه بالعاقبة من الجذام والبرص	ليس	به مثله كان ان
ا	الخيار له وكذا ان كان	بنزلة	صاحبه في الاصح ويجوز	ز	له الفسخ اذا استعرض
ز	زوجته رتقا أو قرنا	ثم	لها الخيار اذا كان عينياً ومجرباً ولا	يد	وم أمم الخيار ثم م
ي	يجوز لهما الفسخ	با	لعيب الحادث أيضاً ثم ان انتظر	اولا	ان وقع الفسخ فيما قبل
د	دخوله سقط المهر ولا	يمو	دلها منه شيء وان كان بعد فقد	يكون	العيب حادثاً فاذا ا
ع	علم حدوثه بعد وطء فسخنا	واستقر	المسمى وان كان قبل وطئها وتعد	ز	واجها أو وقتا رنا قالوا لو
ل	لم مهر مثل ان جهل وان كان	أمر	له ولا يه اجبار فليس له أن	يد	دخل العقد على من هو و
ي	يوصف بما محبوب المذكور	هو	للاولياء الخيار بجنون وجذام و برص اذا	او	جده قارن للعقد ولو و
ا	أرادوا الفسخ به	كانت	حادثة لم تجبر المرأة عليه واذا	ماقا	ات امه سنين وأقر بذلك ك
ل	للعاصم أو قامت بينة على	الا	قرار منه بذلك أو بكل خلفت	م القو	ل بان يؤحل به دها ا
س	سنة واذا انقضت	طراف	السنة فله الفسخ وادأرادته ل	مما	ذكروه من الرفع الى الحاكم وان ن
ب	بأسر بالآلة وهي	مضطربة	بعد الاشارة كفاء أو يكون مد	خلا	حشقتة فان كذبت ت
ب	بكوه قد وطئها	وكان	يدعيه فالتول قوله وان تزوجت	زيدا	على انه حر الاصل و
ا	أو على انه من	ولد	قريش فبان خلافه صح في الاصح	واذا	شياء فسخت هي اى
ل	لو شرطت الحرية أو	مكا	نامن النسب كان الحكم كذلك فان	كان	الفسخ بعد دخوله ه
خ	خرجت به المثل والفا	ئل	بانه يرجع على من غـ رة ضيف و	بالا	جماع له اذا جـ ا جا
في	في وطء الامم	يومئذ	بولد لزمه قيمته ورجع على الغارو	ان	خـ رجا على أمير ز
ف	في ضعتها شرطت	استولى	عابها ولا خيار في الاصح ثم	يكون	للأمة الخيارات ثباتا ا
في	فيها اذا عتقت وهي	على	نكاح عبـ دو خيارها فوراً في الاصح	فان	ادعت الجهل يكون ن
ا	الخيار ثباتاً صدقت بيمينها أو	حر	زت بالفسخ نفسها ولا يحتاج اذا	شاء	ت الفسخ الى الحاكم ويكون ن
خ	خبره مهرها المفرو	ض	(انه يستقل ان رفع العتد بالفسخ قبل الدخول وان) رفع	رفع	بعد الدخول فالمرور
ر	راجع الى مهر المثل	ومور	دهذا ان كان لعتق قبل الوطاء	وان	تقدم الوطاء فالمرور وى

هـ	هو وجوب المسمى و	الله أعلم برب العالمين من تحته كناية إذا	شاء	وأسلم فاخترت كفرها	ا
ح	حلت له ودامت في أ	هو ان كانت مجوسية أو مشركة ذات أو مان	نصب	فان كان قبل الدخول أنصرف ف	ف
ر	راشدا و فرقا بينهما بلاتر	ان كان اسلامه بعد الدخول فانا	نقول	ان أسلمت هي ي	ي
ف	في العدة بان ان النكاح	غير (منقطع والاحكام بالفرقة من اسلامه وان	كان) الا	اسلام منها فالكم م	م
س	سبيله واحد وبه	دالو وطئها في العدة وافتراقه ما به	ان	يعطيا مهر المثل ثل	ث
ا	أما اذا وطئها	الاخر الى الاسلام في العدة فانه لا	يكون	لها مهر ولو كان تحت ت	ت
ك	كافر نجس فاسلم فان	في نكاح واحد باطل فان أسلم معه	ز	جرناه عنهن حتى تصبح خ	خ
ن	نفسه لترك واحدة و	نفاق عليهن يجب حتى يأخذ من ير	يد	فان مات ولم يعين في	في
و	واحدة فليس لواحدة	على الاخرى فيوقف ميراثهن حتى يصطلمن) والا	والا	م والبنات اذا التفف ف	ف
ا	الجميع في عقد نكاحه	ي منه وطئه ما جميعا ثم أسلمت احدهما و	ان	لم يطأهما تففف ف	ف
ل	للبنات وحدها وكذا اذا	دخل بالبنات فقط وان دخل بالام فلا	يكون	الاتحريمهما وورد د	د
ق	قول ان الام تصير	وحددها وان أسلم وتحتة أربع أماء أو أ	زيدا	سلمن معه وهو ذو و	و
ط	طول ممن لا يحل له	بنكاح الاماء انفتح نكاحهن	واذا	كان ممن لم يحرمه وه وه	وه
ع	عليه لزمه بلار	أن يختر او واحدة وان كان بينهن حرة	استثنا	ها لنفسه وحينئذ قد د	د
ح	حرم عليه الاماء وان بقيت	كفرها الحرة وأسلم الاماء وقف أمرهن	بلا	شك على اسلامها فلو و	و
ذ	ذهبت الى الاسلام فهي	معة عليهن ان أسلمت في العدة وان غلب	سيما	الشقاوة عليها فهو و	و
ف	في اختيار الامة على الثرائط التي	باق فلو أسلم مسوا ثم أعسر	فان	أعسر ثم أسلم قبل خروج ج	ج
ال	العدة لم ينعه ذلك من	ختيار وان أسلم على نكاح شرط فيه الفسخ	مقي) شاء	أو نكاح متعة تبعا ا	ا
ح	حينا فرقا بينهما ما	المؤمنين وان تزوجها معتدة أو بالخيار فلا	ثاني) رفع	النكاح فاسلم ولم تجاوز ز	ز
ر	رسم العدة والثلاث	وجه امنه والتفريق بينهما واجب	وان	أسلم بعد انقضاء مدتها ا	ا
ف	فيقران وان قهرها وها مريا	الذي كان عليه تجب فيه نكاحا	شاء	ت أم أبت أقر عليه وان ن	ن
ا	ارتد مسلم أو ارتدت	وجته أو كلاهما قبل الدخول بينهما وان	جر	ت بعد الدخول فيكون	ن
ل	لها مدة العدة لاز	ان أسلم في العدة أقر او الاحكامنا	من ذلك	الوقت بالفرقة والكافرو و	و

س	سلك ديناً غير دينه أخذ	فقتل	لو يذخ —————	ل في الاسلام ولو	تقول	أنا أرجع الى أصل	صل
ا	الدين الذي أنا عليه و	أحيا	لم يقبل منه	كتاب الصداق	جا	زوا النكاح بـ	لا
ك	كثير ولا قليل والاستحبا	با	ن يتكح بصداق فان تكح بصداق علا	ني	و	صداق سرى فهو و	و
ن	نافذ بما عقده والا	بن	الصفير لا يزوجه باكثر من مهر المثل و	القو	ل في الصغيرة كذلك	ل في الصغيرة كذلك	كذلك
من	منع السولى من	مكا	ن الزوج نكاحها بدون مهر المثل فان أقد	م	السولى وخالف قالوا الوا	السولى وخالف قالوا الوا	الوا
ا	أوجينا مهر المثل ولا قا	ثل	بان السفية ينكح باكثر من مهر المثل ولا	ولا	العبد أيضا هو وفي	العبد أيضا هو وفي	وفي
خر	خراجه وتجارته أ	وكانت	الذمة مشغولة ان عدمها فالهريته عاقبها (ولا) سيما	ول	اد تزوج فاسدا فالصداق ق	اد تزوج فاسدا فالصداق ق	ق
ا	انما يتعاقب بذمته لكن بعد	الواقعة	لا يكسبه وتجارته وفي قول يتعاقب برقبته لا	زيد	من ذلك وفي قول ول	من ذلك وفي قول ول	ول
ل	لها عليه ما لها	في	النكاح الصحيح ومهر المثل يعتبر بساء العصابات	ولا سيما	من يساويها هنالك ك	من يساويها هنالك ك	ك
و	وليس يجمل مهر	الجمعة	المسنة مثل الشابة العتية ومن كانت أ	زيد	في جمال ومال أو ثنى ي	في جمال ومال أو ثنى ي	ي
ت	تخطى به اعتبر ومن لا	يو	جد لها عصبية أو كانوا وليس لهم من ذوات التأنيت	التأنيث	منهم أحد ساخ غ	منهم أحد ساخ غ	غ
د	دفع مهر مثل نساء القو	م	الاقربين اليها ثم نساء البالد وحكمه وعلامته	وعلامته	ان ماجه از ز	ان ماجه از ز	ز
ا	أن يكون ثمنها في	الثا	بت من البيع جاز أن يكون صداقا ويستقر لها	لها	الملك اومات أو و	الملك اومات أو و	و
ل	لو وطئها ولو قالت لا ترا	ني	الابالمهرو وكانت لم يطأها جاز وان	وا	قهما سقط الامتناع ولو و	قهما سقط الامتناع ولو و	و
م	مهرها عينها فقلت أ	و	استحقت أو ردتها بميبط أو اب بالمعوض و	ليا	حذها كما كجهر مثل فلواتى ي	حذها كما كجهر مثل فلواتى ي	ي
جم	جملة المسمى قدر	العشرين	ومهر المثل ألف لزم الالف و	و	ان تسميت للفرقة بارتداد د	ان تسميت للفرقة بارتداد د	د
و	ونحوه قبل الدخول سقط	من	المهر رحقها اما اذا كانت	المهزة	بالفرقة له بان أوقع ع	بالفرقة له بان أوقع ع	ع
ع	عليها الطلاق أو التزم	سنة	الاسلام أو ارتد رجع بنصف الصداق المعروف	المعرو	في اما الزيادة المنفصلة لو و	في اما الزيادة المنفصلة لو و	و
و	رقت زيادة فلا نصف ولا	خمس	له منها أو اما المتصلة كزيادة أو صا	فه	بالسمن ونحوه فيجوز فيه	بالسمن ونحوه فيجوز فيه	بالسمن
ا	الخيار للمرأة بين تسليمه أ	و	تسليم قيمته قبل الزيادة وان نقص	فا	لزوج بالحيار ولو انها ا	لزوج بالحيار ولو انها ا	الا
س	سلمته له هبة وهو قدر	ستين	ثم طلقها كان الرجوع بثلاثين ولو فرض	لها	صداق في العقد أو بعده فابرا ا	صداق في العقد أو بعده فابرا ا	ا
ك	كأنها أو وليها منه لم يصح	و	لو فوضت بضمها فله المطالبة بالفرض وا	لا	صداق فان فرض لها جعل ل	صداق فان فرض لها جعل ل	ل
ا	الفرض كالمسمى فان فرض	سبع مائة	وطائق قبل الدخول فالذى هـ ولا	زمه	ثلثائة وخمسون ولو و	ثلثائة وخمسون ولو و	د

نماذج النصارى أن يحذف حرف ساكن من آخر

نماذج النصارى أن يحذف حرف ساكن من آخر

ن	ناهزها فلم يشرع	في	الفرض حتى وطئها ووجب مهر المنزل واللازم له	ا	اذ اطلق زوجة
ما	ما فرض مهرها ولا نال	جا	عامنها المتعة قطعا ومتى ووجب مهر مثل	ا	نكاح بغير فاسد وطلقها
ب	بغير دخول فانها تؤول	دى	نصفه وان جعل عتقها صداقها فلها مهر	ن	وله عليهما ضمان
ق	قيمتها واذا أعسر بالمهر	وهرب	أم وقف فسخت قبل الدخول فقط والقول	ل	ان ادعت السوطه وليكل كل
ا	ان يحلف اذا تنازعا	و	اختلاف في قدر المسمى ويجريان على القاعدة	ا	في التحالف ثم يبردها
ل	لمهر المنزل ولا مهر	لد	اخلة في الزنا طوعا باب المتعة والمفوضة	ا	اذ اطلقت منه
ق	قبل الفرض ولم ينسل	مكا	فختها بالجماع قد ذكرنا انه يلزمه المتعة لها	م	لمطلقة قبل الدخول لزم
ص	صاحبها نصف المهر	ثل	من المتعة وأما بعد الميس فان	ا	القولين وجوبها
ر	رقبها وان تسببت	الى	الفراق بردة ونحوها سقطت عند	ا	ويستحب شيء وهو كون
ا	المتعة ثلاثين درهما وان	صعد	عنفها فهو أفضل وان تشاح فيها	ا	تنازعا فالخامس بقدرها
ن	نظرا في حاله ما جارا	واسنول	ظنه عليه باب الولائم اللزوم	ا	محرم والنسب قالوا لو
ي	يستحب تركه والوليمة في	ا	لعرس سنة وقيل واجبة والاجابة ان دعوى	ا	ها فرض عين ولو
ح	حصلها فليكن من خالص	ملك	والاجابة في اليوم الثاني مستحبة وفيما	ا	اه يكره والصائم اذا وصل
ذ	ذكره وفيه ان	الافضل	ان يفطر ان كان متطوعا وان كان	ا	خل البيت منكر وما
ف	في طاقته قدرة	على	ازالته لم يحضر باب عشرة النساء	ا	الزوجان يجب أن لا يكونا
ح	حربا بليته ما شران بالمعروف	سائر	الاحوال ولا يؤثر شريفة على دينه ولا	ا	على سوداء في القسم وكذلك
ف	في المسكن ولا يجتمع في	أقطار	ه بين امرأتين الا برضاها ولا يطؤها	ا	لاخرى حاضرة وليتبع أثر
س	سنة النبي في القسم فان	اليمين	في اتباعها ولا يبدأ بأحدة الا بقرة و	ا	خدمتهن ذوات العذر والضعف
ا	الحائض وغيرها قسمها	وبنى	بالجديدة البكر سباعا ولا يقضى وبالتيب	ا	ذلك ويقضى أو يقسم في
ك	كنفها ثلثا ولا يجب	في	ذلك قضاء ولا يريدون السوطه في	ا	تجب المساواة بل انا
ن	تقول المساواة في	هذا	مستحبة ويقضى ان سافرت باذنه لحاجته	ا	نساءه فهذا شعار
من	من سلمت نفسها و	العا	زمة للسفر في حاجتها يسقط حقها	ا	ان امتنعت من انشاء
ا	السفر بحبته لم يلزم	م	القسم لها ويحرم أن يسافر بامرأة دون	ا	الابقرة فان فعل

من المصائب التي تفتن أيضا وان يصح ما بقى

من المصائب التي تفتن أيضا وان يصح ما بقى

خر	خرج من الاثم بقضاء	المد	ة لم سوا حبا ومع القرعة لا يقضى	وما	ان تفصح
ال	القول بيمينه حقا الجبا	ر	ي من القسم اضرتها الا برضاها واذ	ا	رضى فوهبت لها
س	سهما ملكا رياسة الرجوع متى شاءت ودخوله على الاخرى ثم ارجعها	س	شبه	بالب	وازويح
ب	بغير حاجة وان قصد	الافضلية	فليس اوى بينهما ما ان الدخول ولا يجوز	ذلك	لا الامن
ب	بعدم ضرورة وان طال	في	مكثه قضى ليه لا لانهار او يقضى	وقد جاء	نهارا لغير حاجة هناك
ا	اما الامنة فلا	تمز	ي اليها حقوق في القسم وللنشوز امارا	ت	اسماءه المكروه وكونها ونها
ل	لا تحذف الى فراشه	وفي	هذا يعطها فان نشزت هجرها وضر بها ضر	بلا	تبريح ولا ضرر
ز	خفيفا وهو اذا ارخى	سنه	في منع حقها كرهه القاضي فان	علا	شره عززه فلو و
ا	اشتد الشقاق واندر	ست	آثار الصلح بمثل الحاكم حكما من قو	مه	و حكمها من قومها حتى ي
يض	يضعا الحق موضعها	و	يفعل بالمصلحة وهو اولى لان لها على الصحيح	وتدرك	المصلحة بان يرضا
ا	الزوجان بحكمهما في الد	ستين	الصلح والطلاق وفي بذل العوض و	با	لقبول (باب الخلع) لا يتخفا فا
و	وجبه صحته اذا	خرج	من تصح عبارته وهو مكروه وجري	لسماع	بإباحته عند خوف أحدهما ما
ا	الجزم عما يستحق	عليه	الاخر او كان قد علق الطلاق ثلاثا على	مثل	دخول الدار فاذا خالها
ن	نفسه وتخلص وكان	المظفر	يبقاء الزوجية عند الدخول وبجائع السفيه و	الاعبد	ان المال في هـ
يس	يسلم الى الولي والسيد	ودخل	في ملك السيد وخاع السفيه لأمها	رض	في القول بطلانه وما
ك	كان من الامنة فلا	حر	ج بل ان أذن مولاهما تعلق بكسبها	و	تجارتها فان فقدت فحنن
ن	نوجب به بذمتها وان لم ير	ض	مولاهما تعلق بذمتها واذا حصصت	الاسما	حصة من الولي وعرض
م	ماله وخلع الصغيرة	وناصر	ها جازا ما من مالها فلا وليس للاب	و	غيبه ان يخلع حرم
ا	الطفل وتجاوز مخالفته للرأ	ة اما	مع نفسها او مع اجنبي ويصح خلع	الر	جمل بلفظ الطلاق واما ما
ب	بلفظ الخلع والمفاداة فقد ج	م	الاكثرون بانها صريح فان جرى بسلام لم يذهب	في (الرباح	ولزمه رمثل ومطلق ق
ق	قال طلقك وعلبك ألف	الز	منها الطلاق بلا ألف وان قبلت	واليد	له في الرجعة ولو ذهب ب
ي	يطلقها فقال وهـ وير	يد	ها أنت طالق بالف فقبلت بانت	و	لزمه الالف وان قال ل
ا	ان ضمن لي ألفا تؤد	به	الى فانت طالق فضمنت وأجابت	الدا	هي فـ وربانت ولزمها ها

ل له الالف الذي ضمته	ثم	لوقال متى ضمنتى أو متى أعطيتنى د	ر	هما فانت طالق فتقول ول
ح حصوله بموجب للطلاق	عاد	ت بالجواب فوراً وعلى التراخي	و	ما جاز صدقاً كما تقدم م
ذ ذكره جاز قبوله عوضاً	من	المخالع في الخلع وان ذكر	الد	افع عوضاً ولم يكن يكن
فا فاسداً لم يلزمه	غير	المسمى وبانت وان كان فاسداً كما	لو	كان صحيفاً في الاصل
س سببها البينونة الا	ان	المسمى يبطل وترجع الى المهر المثل	و	لوقال متى أعطيتنى يوماً ا
ق قباه فانت طالق ولم	تقاتل	بوصفه فأعطته قباه تملكه طلقت عند	السكا	فنة واستحقت مهر المثل ل
ا اما القباه فلا يملكه	وفي	ما اذا وصفه بصفة السلم المعروفة في النسا	من	يملكه والمعيب ان لم يكن
ط طيبه رده و	عا	دالى مهر المثل وان خالها بدرع على أنه مهر	و	ى نفقاً مرج مروياً ا
ا أو جنبنا البينونة ولز	م	الخير بين الرد والامساك وان خرج	الدرع	كتانا بانت وجعل ل
ل له مهر المثل واذا	ا	قالت المرأة طلقتى ثلاثاً بالف فطلقها	و	احدة استحق ثلثة واذا ا
س سألت منه الطلاق با (حد	ى وسببهين	فطلق بخمسين لزمها خسون و	الفر	ض على من هو و
ب بانخلع وكيلها ان يمثل فان	جا	وزما أذنت فيه على ان الزائد من ماله فلا باء	س	وان نسب اليها الزيادة والاصل صل
ب بانت بمهر مثل سواء كانت زيادة	بنمكا	سب الناس بعثها أم لا وان أطلق	و	جبت الزيادة عليه دونها ا
ا اما خلع المريض فلا ق	ئل	بانه من الثلث وان خالعت في ارتهان	النفس	بالمرض فحيت ث
ل لم يزد على مهر المثل ا	و	جنبناه من رأس المال وان جا	و	زته فالزيادة من الثلث واذا تم م
خ خلاف بين الزوجين في	ابرا	عن صداق أو بذل على طلاق سوا	الحر	ة والامسة جعلنا ا
ف في انكاره القول قولها والدرا	هيم	المبذولة اذا اختلفا في حسا	ب	قدرها أو صفتها أو كم قيل ل
ى يطلقها طلقت فان	ا	لمرجع الى التحالف (كتاب الطلاق)	وا	طالاق يمضى ي
ف في كل زوجة وأما	لسيد	فلا يطلق أمته وكذلك الصبي وا	لطريق	الى تطليق امرأته لا ا
و وصول اليها وشروطه العقل	وحصل	طلاق السكران ثم من مهدد بالسيف	والعصا	لا يقع طلاقه فاذا فاذا
ا أمكره بحق فلا خلاف	بينهم	في نفوذه ويمك الحرة ثلاث تطليقات	والر	فيق تطليقتين ويثبت ت
ل للوكيل الخيار بين المبادرة	وبين	التأخير ولو قال طالق نفسك فطلقت قبل (تر)	وح	من مكانها فوراً ص ح
رق قطعاً وان كان ما	ولاه	يقضى التأخير كقولها طلق نفسك أى	و	قت شئت جاز التأخير ر

فا	فاما الطـ لاق فان	الجهات	له ثلاث الاول طلاق السنة وجواب	السو	ال عنـه أن يترك ك
س	سبيلها طاهرة قبل الجماع ثم	ح	ام وهو طلاق البدعة كطلاق الحائض و	ق	طاهرة قد جمعت ت
قا	قالوا وبالعوض أباحه الاحـ	بفا	ما المباح فطلاق الايسة والصغيرة	والحا	مل وحرم في البدعة لما ا
طال	طالت فيه المدة فخير ما	نكسر	أن يراجعها ويقع الطلاق بالصرح	نو	ي أم لم ينـ و منـ ل
س	سراح وطلاق و فراق و	الولا	ية في الكفاية للنيسة فتشترط والكفايا	ت	أنت خلية وألـ قـ ي
ب	بأهلك وقد لم تمتك المـ	وقتل	نكاحك وأنت بتة وبأن وكابـ	وكل	ما يقارب هذا فانه افانه
ب	به لاحق وليس حكم	القاضي	بالطلاق طلاقا وان قال اختارى فان	ذلك	كناية فاذا اختارت ونوبا ا
ال	ال طلاق فـ و راصح و	جما	عة قالوا ما لم يفارق المجلس فلو تنكرو	يذكر	انها ما اختارت ت
ت	ثبت قوله بيمينه ولو قا	ل	اختارت ولكن لم تنو فالقول قـ ولها	ويؤ	خذ عيـها ولو يكون
ق	قوله طلقى نفسك فاجابت	الله (عو)	ة وقالت ابنت نفسي ونوت طلقت وان ذ	كـ الموقـ	وقال أنت طالق وذكر
ي	يومئذ انه يريد ثوبها أو	بن	ما ذكر عليه يمكن قبل منه	وكذلك	لو قال هـ و
ل	لها أمانتك طالق فان	الشر	ع يجهـه كناية واما اذا قال اقمى أو	الجماعات	كثيرة وغيره من أشيا
و	وجودها لا يقتضى التعر	يف	بالفراق فلا يعـد شيأ ولو قيل أطلقت	و	قال نعم طلقت ولا يجوز
ا	أن يقضى عليه بالطلاق	و	قد قيل له الكزوجـة فقال لا و	كل	جزء كيديها شعرها ا
ل	لجها اذا طلقـه	لزم الا	مربصحة الطلاق ولو قال ريقك أو	نئـ	غيره كالعرق ونحوه من ن
ا	الفضلات لم يقع لا	جل	ذلك طلاق بـ باب التعـديد اذ قال	في	قوله أنت طالق أردت ت
ح	حصول ثلاث وقت	نفر	وجه هذه الصيغة محتمل وان خرج واحدة	واراد) بد	لها ثلاثا فلا يكون
ذ	ذلك وان قال	الله	ارى بالحساب أنت طالق واحدة في اثنتين (فا	ن	نوى موجب الحساب فهو و
ا	اثنتان وان لم ينو فواحدة وا	بن	ما قصد اتبع وان قصد الممية قبلت ولو ان	الـ	يعرف الحساب قصد التخصيص ص
ل	لها بموجب طلق واحدة لا	زياد	ة أو طالق طلقـة معها طلقـة فثنتان ولو قال ا	نسان	أنت طالق طلقـة قـ ل
ذ	ذلك طلقـة أو بعدـه	و	جب طلقـتان للوطوة وغيرها طلقـة و	منه	لو قال لـ دخول بها ا
ي	يا زينب أنت طالق أنت طالق	رجع	اليه فان قصدنا كيدا فواحدة والا فهو	اثنان	وغيره المـوطوة بذلك كـ
ذ	ذكروا أنها تطلق	و	احدة فقط ولو قال طالق و طالق فطالق	فانه	يقع الثلاث ولو يقول قول

ه	هي طالق نصف طلقة طلقت	لدا	العلماء طلقة ثم ثلاثة أنصاف طلقة	مو	جيسة طلقتان وكذا يجب
ب	بقوله نصف في طلقتين و	يا	في نصف طلقتين طلقة لا غير ولو قال لئو	نث	أنت طالق الربيع ع
من	من طلقة خمس طلقة سد	س	طلقة فطلقة ولو أتى بالواو لم يكن	الا	ثلاثا ولو قال بعضهم ع
ا	أوقعت بنسائي طلقة أتصل	بين معه	منهن طلقة طلقة ولو كان نساؤه	الحا	صلوات أربعاً فرى روى
خ	خمس طلقات بينهم وصل	الى (كل	واحدة طلقتان وإن قال أنت طالق ملء	جبين	أومس ل البيت ت
ر	راحت بطلقة وكذا ملء	زيد	وملء الدنيا أو أطول الطلاق	و	أعرضه وقول الفتى ي
ه	هي طالق أكثر الطلاق	فو	اجبه ثلاث وكذا كل الطلاق وإن قال	الخددين	لها أنت طالق أولاً فانه ه
و	وضع باطل ومن و	قع عليه	عدد طلاق لم يرتفع كله	و	يرتفع بعضه بالاستثناء المعروف ف
ت	تأني به متملاً على	العوا	تدفان طلقها ثلاثاً ثلاثاً وسوا	الجنين	طلقت ثلاثاً بخلاف ما ما
د	دونه لو قال لامرأته	ر (جل	أنت طالق ثلاثاً ثلاثاً ثلاثاً واحدة) والقدر	المستثنى اغا يقصد	المستثنى اغا يقصد
م	ما يليه فاذا قال القر	ين (لها	أنت طالق اثنتين وواحدة الواحدة فعند (القدمين	من العلماء	طلقت من العلماء طلقت ت
جم	جميع الثلاث أو خمساً الثلاث	فأخذوا	بظاهر اللفظ وقالوا تطلق اثنتين	وكل شيء	علقت به من طلاق أو و
و	وصية أو عتق أو نذ	رو	غيره على مشيئة الله لم ينقصد	منه	شيء بباب الشرط ما ما
ع	علق عليه الطلاق كما يأتي شر	حه	وقع بوقوعه فاذا قال	في	ذلك أنت طالق أحسن ما ا
و	وجد من الطلاق وأتمه	وما	أشبهه طلقت السنة وإن قال طلاق	البد	عة أو طلاق الخطاء في
ا	أو أسمع الطلاق أو أزد	له	أو أقبه طلقت لبدعة ما لم ينوت غليظاً و	ن	قال ثلاث بتسلسل
ل	للسنة نصفها	وا	لبدعة نصفها طلقت في الحال طلقتين و	واحد	ة تخصص في ثاني حال ل
ص	صارت فيه وإن قال كلاً	ستو	لى عايك قرء فانت طالق طلقة	فانه	تطلق في كل طهر ر
ل	لاقتنه طلقة	لوا	نها كانت حاملة لم تطلق كما	يذكر	ون سوى طلقة ثم م
م	مانه حيضاً وطهرها	على	الحمل شيئاً وإذا علقه بالحيض طلقت برويته	الا	أن يقول منى ي
ما	ما حصلت حيضة فقد	ز	عموا أنهم لا تطلق بالحيض إلا بعد	الذكر	في الطهر فلوحاضت وادعت ه
ق	قبلها وأنكر فالامر	بيد	ها والقول قولها وإن قال لضركى فرا	ش	ان حضتما وجب ب
د	دخول الطلاق عليك	وجاء	حيض أحدهما لم تطلق قبل	و	جود حيض الأخرى وإيس س

ذ	ذلك مما يقبل في	الا	خلاف فيه قولهما بل قوله فلا ولم يصدق	الا	واحدة طلقت المكذبه ه
ه	هنادون المصدقة ومبا	شر	الطلاق اذا كان له أربع فقال في	ست	واحد أيتكن رأيت الدم م
ب	ببيض فصواحبها طالق فلا (لا) ف	ان القول	قوله فان صدق واحدة كان	الفا	تر بازوجية هي ي
من	من دونهن وتطلق	عند ذلك	كل مكذبة طلقة وان كانت المصدقا	ت	اثنتين طاق كل من ن
ا	المكذبتين طقتان ولم يدخلوا	اعلى المصدقتين	الاطاقة طلقة وكذا	الو	صدق ثلاثا في الدم م
خر	خرجت المكذبة بطلقة عند	هم	ثلاثا وكل مصدقة طلقتين وما	صل	الامر أنه لو صدق الكل ل
ه	هناطلقن ثلاثا ثلاثا	بل (لو)	أوجب طلاق امرأته ان كانت حاملا استبرأها (فاذ) اعلم	اعلم	جاهها طلقت في ي
و	وقفت ايحابه فان	ثا	رعليها مدة الاستبراء فوطئها وولدت قبل	ان	تنقض تسعة أشهر من حين حين
ت	تسكلمه بان وقوعه	ور	ووانه اذا قال ان كان حملك ذكرا أو	جميع	ما في بطنك ذكرا ا
د	دخلت عليك طاقمة	و	ان كان أنثى فطلقتان فولدتها ما قالو	الا	يكون الطلاق واقعا عا
م	من ذلك لكن عند	هم	لو قال ان وادت ذكر افضا طقة أو أنثى فطلقتان (فا) لفاها	لها	قد أتت بانثى وذكر ر
في	فان ولدتها ما جميعا	في (د)	د فمة واحدة طلقت ثلاثا والاطلقت بن ولد	ت	أولا وان قال اذا طلقت ت
ر	رابعة فهي طالق وأعاد	الحال	فقال رابعة طالق أو علقه فوجدت المصفة	التي	عاقب عاها اذ لك ل
و	وقعت طلقتان	حتى	قالو الوقال متى وقع طلاقى	على	امراتى فهي مطاقتة ه
ق	قبله ثلاثا فان الاكثرين	نفو	او وقوع الطلاق بعده عليها وبعضهم	أو	قع المنجز ولم يلتفت عليهم م
و	وكذلك لو يقول عند	هم	أى وقت لم أطلقك فانت طالق قضى من أو	اثل الا	نفاس قد رط لاقها ا
ا	أوجبناه ان لم يطالق	ثم	لو قال ان لم أطلقك فانت طالق فالنص الذي سما	سما	ذكره بين العلماء انها ا
ل	لا تطلق الآن ثم	مالوا الى	انها تطلق عند موتها أو أحدهما و	الفا	ثدة أن متى في الاصل ل
م	من ظروف الزمان ومثلها	ا	يضا اذا بخلاف ان وان نظرا اليها وقعد	ت	وقال ان لم تكونى طيبة طيبة
ش	شادنا فانت طالق طلقت ومن ا	لجهات	للتعليق لو قال أنت طالق في رمضان	قطع	بطلاقها في أوله وهو و
ط	طالوع هلاله ولو قالت	الشامية	طلقتنى أو قال أنت طالق في اليمن طلقت	الا	أن يقبول أردت اذا اذا
و	وصلت اليمن فيصدق بينه	و	اذ قال أنت طالق اليوم هـ	في	غد لم تطلق وان سكنت
ر	ربعاه ثم ان أهلها	أرسلوا	اليها بالخر ورج فقال ان خرجت ورضيت	عشرة	أهلك وما أصدرت اذا

م	مئى فانت طالق فسمع	بالا	ذن سر انخرجت ولم تعلم بالاذن لم تطلق واذا	اسما	الامر فقه	ال
ا	ان خالفت امرالا	مير	فانت طالق فخالفت نهي لم تطلق	فا	ن قال من لا ان بدأتك في	ي
ذ	ذال النهار بكلام فانت طالق	نخر (و	جهاب مثل قولها ان بدأتك بالكلام فمبديا	لذى	أما كك حر ثم يكلمها ا	ا
هـ	هو أو لا فلا يثبت في حكم	الدين	طالقتها ولا عتق العبد وعين الماء اذا وقعت	فيها	وهي تجرى فتأدى هو و	و
ب	باسمها وقال لها	ز	ينب ان وقعت في هذا الماء فانت طالق و	ا	ان خرجت فانت طالق فليس من	س
ش	شك في انهما لا تطلق بالجر	يا	نه وان قال من بشورتني بقدم و	لف	فهى طالق ولم يكن كمن	كن
ط	طراً قدومه فبشر بورو	د	كذبا لم تطلق وان قال من أخبرتني أنه	وصل	فهى طالق ثم م	م
ر	روته كذبا تطلق لان	طريق	الاخبار يدخلها الكذب وان قال لها	وهى	تخطبه ان كالمت زيدا ا	ا
هـ	هنا فانت طالق لم تطلق	ا	ن كالمته بمنجونا وان قال ان كلمت	ابن	فقيهه فانت طالق ق	ق
و	وان كلمت من أهلا	لجبل	أحدا فانت طالق وان كالمت	وا	ليسا فانت طالق ووجب ب	ب
ا	اذا كلمت رجلا قد	فا (ز	بلا و صاف الثلاثة ان تطلق ثلاثا وان قال (يا) بنة	يا) بنة	فلان أنت طالق ان وصل ل	ل
ل	لك مال بفتح ان فان أ	قي	هذامن نسي وى طلقت في الحال	وامر	ها عند غير النجاة هـ	هـ
م	منزل المكسورة وان قال	القا	ثل أنت طالق انما أردت عند قد	و	مزيد لم يقبل ذلك الك	ك
ن	نم لو قال من	يد	خسل الدار منكن فهى طالق فلا تطلق	امرأة	قبله فلو قال أردت الآن ان	ان
هـ	هذا صدقناه بخلاف ما	ا	ذا أراد تجميله (باب الشك في الطلاق)	وا	ذا شك هل طلقت ن	ن
و	واحدة أو اثنتين فان الا	جد	له أن يحتاط ويلتزم الاثنتين ولا يلزمه ا	ثنتان	بل واحدة ولوروى لوى	لوى
و	كونه طالق من نسائه	وا	حدة وأشككت عليه اعترضا جيمعا	وا	نفسق عليها مادام ام	ام
م	معها الشك فيمن	طلقة	وان طلق احداها لا يعين الزمها بيا	ن (ال	العين والاعتزال حتى يعين وحيث ن	ن
ا	أمر بالعين فعين واحدة	وطاد	وقال بل هذه طلقتا في المسئلة قبلها	وا	لاولى في هذه وقيل ان و	و
ذ	ذى كك ذلك هذا اذا كان	سالم	فان مات قبل التعيين فعين الوارثا	سم	المطلقة لم يقبل في ي	ي
هـ	هذه التي طلقها بهم	ثم	يقبل في التي طلقها معين في الاصح	وا	ن قال لامرأته وأجنبية تذهب ب	ب
ب	بالطلاق احدا كما وقال	ان (الذ	ى أردت الاجنبية قبل وان كان اسم امرأته) ست	ست	فقبلت طالق مئى في	في
ثلاثا	ثلاثا ثم قال أردت اجنبية من	الطوا	ثم لم يقبل منه في الحكم ويدين	وا	ن قال ان كان غرابا ا	ا

ل	عبدى حر وجه ل	لف	عندى من النساء طواق وان لم يكن غرابا ذ	شى	هذا الطائر فكل
ق	قال ذهب انه لا يصدق	التعريف	لكل حتى يبين فان مات وأراد الوارث	ا	وقف عن التصرف في
ص	ان قرر عن لم تخلص	وا	الى حكم القرعة فان قرع العبد عتق	هيف	الا ان ارد المـ
ى	بعض الاحـ	لف	الهن طلاق ولا ينفذ تصرفه في العبد وخا	وصل	تلك القرعة فلا يحكم انه
د	طلاقا لموطوءة ماتم به مد	المصدر	لاول اصح باب الرجعة و المصدر	وا	شان العبد وقال برك
هـ	راجعتك وارجعتك ومنله	كقولك	جاعها في المدة جاز وصيغتها	دار	عده بلا عوض اذا أرا
فى	ظاهر ولا خـ	استماع	نافذ في طلاقها وظهار وايلاه لا	رايه	يكون رددتك وأمستك و
ا	لا يسقط المهر واذا ا	واسترجاع	قيل أنه وان حصل بعد الوطوء رد	حتى	ثم يلزمه المهر بوطئها
ل	في العدة لوحصل ل	واختلافهما	بها فله الرجعة فالقول قولها	دخل	اختلفا وادعى أنه
ت	انقضت الاوقـ	وما	عت انقضاء العدة وقال كت راجعتك وما	ز	نقول اذا سبقت بالدعوى و
ق	دعت انقضاء العدة صدق	ا	ى فالقول قولها وان سبق بدعوى الرجعة ثم ا	بيد	يومئذ وانت الآن
ى	الوجهين واذا اتى فى	شبه	اذمعا صدقت المرأة فى أ شبه	يوم	قوله بيمينه فان ادعى
ى	وقد تزوجت أم لا فهى	ذلك	مة بطلقة ثم راجعها أو نكحها أو كان	الا	طلاق الحرة بثنتين و
د	ان تنكح زوجا به مد	الا	الحر ثلاث طلاقات والعبد طلقين حرمت	ر	عائدة بطلقة واذا أصد
على	صحيا فلا يعتد على	سما	ل ولو بتغيير الحشفة فى نكاح رسم	بما	المطاق ويحصل بينهما
ز	تدعى يمكن فى مثل	التى	اذا ادعت انها اتحلت بزوجة	الثالث	وطء السيد ثم بعد الطلاق
ع	يلاه من كل زوج يستطيع	لا	المصادقات جازت زويجها (باب الايلاء) به ا	من	تلك الدعوى أن تكون
ص	الحكم بقياس النص	ينصرف	كالمحبوب والاشل لا يصح منه و	ر	دخلوا بامرأته وغير القاد
ا	انه الحلف على كونه تاركا	علم	العزم موجود فيهما والايلاء فا	جب	الى الرتقاء والقمرناه فو
ى	التمزم بها وطلاقا فى	ان	ولا يمتص بالحلف بالله بـ	من السنة	بجماعتها فوق أربعة أشهر
وهو	قتضاض بالذكر وهو	الا	موليا وصريحه النيك والوطء والجماع و	وكان	مقابلة السوطه صح
ا	كنايات وليس موليا	(لا سماء	لامست وباضعت وغشيت وقربت هذا	هلا (ولا	وارد على البكر ولا باشرت ا
ى	بصيرها موليا كفى	التى	استيفاء الايلاج وان حلف منه مدة ونوى	ك	عازم حالف على تر

و	وا—وقال والله رب	العوا	لم لا وطئتك أربعة أشهر فاذا مضت	لا	ربعة فوالله لا أدنو	و
ل	لك بوطه أربعة شهر	ر	فليس ببول فلوز كرا أكثر من أربعة كان	ينصرف	ببلايين وان حلف فلا	ا
ا	أطوها الا يحصل المستبعد	ين	وقتا كالدجال والذابة أو حتى يموت	عشرون	من بنها فهو اذا	ذا
نجا	يكون موليا وان حلف	على	ترك الجماع في السنة الامر فقيه	وجها	ن في الاصح انه ليس	س
الا	الآن موليا فاذا مد	يده	ووطئها في تلك السنة وبقي	منها	مدة الايلاء فلا شك	ك
في	في أنه يم—يرحيت مذمولا	ثم	لو قال ان وطئتك فعلى صوم	عشرة	أيامهم بذلك لم يكن	ن
ا	ايلاء وان حلف لا وطئتك	ان	شئت فقالت في الحال شئت صار موليا	لا	فلا وان حلف لاربع زوجات	ت
ل	لا وطئتكن لم يحكم عليه	السلطان	الآن بيايلاء فاذا وطئ ثلاثا فالايلاء	ينصرف	الى الرابعة ثم اذا	ا
خ	خلت أربعة أشهر من حين	أرسل	المولى يمينه أو من حين راجع ان آلى	في	رجعته وأنت تسأل	ل
في	فيئته طولب بها والفيئته	المقا	ربة والجماع وان حدث في المدة عذر	معروف	منها مثل أن تعضي	ي
ف	في الاحرام أو حبست في ذ	نب (أو	ظلم أو نشزت أو مرضت فانه يقطعها ربة	ولا	يقطعها الاعذار اذا	ا
و	وجدت في مدتها من	الرجال	وان طلقها رجعيًا أو ارتدوا	نكر	الاسلام انقطعت المدة ولو	و
ا	انه يحجز عن الجماع	فلا	طالبته قال لو قدرت كفيت كفي وعذرنا	هفا	ن هذه فيئة المذور واذا	ا
ل	لم يكن له عذر فا	علم	انه يجب وطئها وادناه تغيب الحشفة و	حدها	فاذا طولبت بالوطء وكان	ن
م	منه الوطء كفر بيمينه و	الا	أو في بمانذروا ان حلف بطلاق طلقت واذا	ماكان	بطلاقها تزوج وترك	ك
ج	جاءها فان استدام ما	شر (ع	فيه لزمه المهر ويطلق عليه القاضي اذا أبي	على	الفيئة والطلاق وقيل يحبس	س
ت	تعيها حتى يكف الانصر	اف	الى الطلاق (باب الظهار) هو أن يجعل امر	مثل	ظهرا م—ه وكالظهر	ر
ث	ثدي ويد وكل عضو	ولوا	نه قال أنت على كمين أي وقال لم	افعل	هذا الا اكراما	با
وا	واجب لالا فليس بظاهرو	ها	كذا ان لم يقصد شيئا في الاصح و	اذا	شبهها بمعرم ما حلت قبل	ز
ل	له فهو مظاهر ولو زوا	ربين	طلاق وظهار كانت طالق كظهر أي و	كان	يريد لكل معناها فانها	ها
معا	مع الزوج تكون مطلقة	ثم	مظاهر امنها ان كان رجعيًا وان جعله	نعتا	للطلاق أول ينيو وكانت	ت
قب	قبله مطلقة فقط و	وقبوا	في الحكم عليه عند نيته في	مثل	أنت على حرام فلا يكون	ك
هـ	هذا يقصد طلاقا وظهرا	عا	ملناه به وان نواها بخير أحد ما وفي وجه	اخر	يكون طلاقا وأما لو	و

بين المحرمين اذا سقط أحدهما ثبت الآخر

ملاوان كانت أصلا وقد جعلها بعضهم روبا اذا كانت أصلا وخفة من

بين	بين انه انما كان من المحرم	مين	عينا أول ينوشيا فاعليه كفارة عين	و	اذا علمه بشرط كان حاصل أصلا
ل	لحصولة ولو خاطبت احدي ز	وجا	تلك وقت اذا تظاهرت من الاجنبية	بر	فانت كظهر أرى فلوانك وانك
ح	حرصت عليها وتزوجتها ثم	ا	وجبتظهارها صرت مظاهرا من الزوجة) والزم	المظاهر كفارة متى كان ان	ان
ف	في عائد ابان	بن مكا	نه مما كملها بعد الظهار وقد تأنى وأمكن	فراقها فلا واتصلت ب	ب
ي	يؤمئذ به فرقة تز	يل	النكاح كوت وفسخ وطلاق ولم يراجع وما أشبه ذلك	فلا عود أصلا	فلا
ن	نعم لو راجع فالرجعة عود	والا	سلام بعد الردة ليس يعود في الاصح والثاني	هو عود وان شراها وقد	وقد
ا	أوجب ظهارا فلا عودان	شرا	ها متصلا بالظهار ولو فرق بعد ما كان	منه من العود لم يجعل	في
ذ	ذلك مسقطا للكفارة والمعروف	ف	انه يحرم الوطء قبل التكفير وييجوز	على الاظهار اللس بشبهه	ه
ا	أما الظهار الموقت	بجاء	فيه خلاف والصحيح صحته وانه يكون عوده	فملا لا امر ساكا	ا
س	سبيله في العود عند	هم	هنا أن يطأها في المدة فاذا غيب المشقة لزمه	ان	يج
ق	قبله أنتن على كظهر أرى	نخر	وجه من الاثم اذا عاد بربع كفارات و	الذي	يكرر الظهار وغرضه
ط	طلب التأكيد في حكم	الدين	ظهار واحد وان قصد الاستئناف تعدد في	انناه	الظهار ويكون بالكلام م
ا	الثاني عائدا في الاول ولا	زياد	ة على عتق رقبة في كفارة الظهار	فملا	هذا يشترط كما روى
خ	حصولها مؤمنة بلا عيب مخل	في	العمل والكسب فيجزئ صغيرا وقرو	مثل	أعرج يتابع المشي لا
د	دنف أوزن لا يرجى ومن هو	في	هرم وجنون مطبق ويجزئ أعور وأصم	سكران	وفاقد أنفسه واذا اذا
ه	هو فاقد لا ذنبه فلا تر	دد	في جواز وكذا أصبع الرجلين	فان	فقد السبابة من اليد أو كان كان
م	مقطوع الوسطى لم يجز	وكسر	ها لا يضر ومقطوع الخنصر والبصر معا	ا	وانغلة من الابهام لم يتأصل
و	اثبات جوازها عند	هم	ويجزئ مدبر ومعلق بصفة وذكر الرقيق و	نناه	سواء لأم ولد وانما ا
ت	تجب في فاضل عن كفاية نفسه	و	عياله كسوة وسكنى ونفقة بالمعروف لا	سكرا	وحدوا ومنعوا ا
ا	ايجاب بيع صيغة تكفي	أهلك	ورأس مال ومسكن وعبدن مثنين الفتهما	و	ان عجز عن الزممه أن يصوم وم
ل	لذلك شهرين متتابعين فالصائم	من مقدمة	الميلال نلزمه هلالين أو من اثنتاه اتم	ما	انكسر ثلاثين فان عجز خفف
ا	الامر عنه بالرجوع الى	ا	لاطعام لكل مسكين مد وشروطه شروط	ا	لفطرة فلا تجزئ القيمة ولا يجزئه
خر	خروجه لمن تجب نفقته كا	بن	وأب وشعوبها وإل الكافر وهاشمي وما	شبه ذلك	باب اللعان من من

فَيَتَبَيَّنُ أَن يَكُونُوا مَعًا وَلَا يَتَّفِقُونَ

وَأَبَا حَبِيبٍ وَغَيْرِهِمْ فِي حَقِّهَا لَا يَنْسَبُ إِلَيْهَا

ع	عاب امرأته بالزنا وفخر	تاج	الحسد أو التمزير على نفسه فله درؤه	و	اسقاطه باللعان ولا يأنم في
ق	قذف زوجته غير ذات	الدين	حين يعلم زناها أو يظنه الظن المؤكد	الثا	بت وإذا أنت بـ ولد لا
ي	يجوز أن يكون منه وجب	في	ذلك نفيه باللعان ولو كان معه ما في البيت (ثا)	لث	وعلم الزوج أنه زنا
ب	بها وأنت بولدتمذ	ر	احتمال كونه منه واحتمال كونه من الزاني	ماكان	يصل له النفي لنسب
هـ	هذا الولد الحادث بتسا	يمع	الظنون وان كانت حاملا ونفاه لاعن	على	الفـ وروان شا
ف	فيؤخر الى الوضع ثم يقسم	سنة	اللعان وان قال الولد من فلان وماأر	افعلا	ذلك الابشبهة فهو
ي	يعرض على واحد أو	اثنين	من القافة ولا لعان واذا وطئ بشبهة في	مثل	نكاح فاسد فجماعت
ت	تلك الموطوءة بولد	و	نفاه لاعن وليشهد اللعان جمع من	أصدقا	هم ما وغيرهم وأقل
ل	صوره أربعة فان بلغوا	تسمين	فاكثر فلا بأس وليكن عند عصر الجمعة	وا	ن يكون في أشرف مكان لعن
ان	ان يزدجر بالتخليط	ثم	يعظمها الحاكم ويبالغ عند الخامسة وليكن	وليا	لتلقيهنـ ما وأول ما
ي	يؤمر هو بالقيام فيشهد	في	ذلك أربعة بالله انه لمن الصادقين فيمارهاها	به) ونحوه	قذفها به من زنا أضاف
يا	كونه اليها فاذا	عا	ج على الخامسة قال والاقلمية لعنة الله	ا	ن كان من الكاذبين وتؤمر بعده
ا	ان تقول من قيا	م	أشهد بالله انه لمن الكاذبين أربعة وبعدا	لرابع	والاقلمية غضب الله ان كان
م	من الصادقين وهي خمس لا	سبع	يذكر الزنا ونفي الولد كل مرة فاذا	ما	لاعت درأت الحسد والاشبه شبه
ع	عند العلماء ان لفظ الشهادة لو	بعده	وأبدله بحلف أو أبدل غضبا بلعن أو	كان	مقدما للمالم يصح ثم انه
ا	اذا لا عن زوجته	نزل	عنها وتأبديت ربه اعليه ولو أقدم	على	قذفها أجنبي حد واذا
و	وجد من الزوج عزره	الامام	ولم يلعن (باب النسب) من تزوج واحد	ث) فعلا	أم لا لحقه النسب
ل	للا مكان ولا ينتفي عنه	صلا	الاباللعان فان لم يمكن أن يكون منه	مثل	الصغير والممسوخ أوجا
ا	الولد والمدة من النكا	ح	دون ستة أشهر انتفي باللعان عند	علماء	نا وان وطئ بشبهة وحصل
ي	يومئذ منها جل	وبلغ	مدة الامكان لحقه ومن كان يجالس العلماء	وقتها	البلد ولحقه نسب ولم يعرف
ت	تعيين نفيه على الفور وليس	الى	تأخيره سبيل الابذر كغيبه وحفظ مال	ونحوه	فان ادعى جهـ لا
ف	في كونه فوريا أوجهل	باب	جواز النفي من أصله لم يقبل منه	والخا	رجون عن مجالسة أهل العلم لم
ق	قالوا يقبل منهم ويجوز	ز	نفي الولد ميتا ولو ولدت اليوم وولدا	مس	ولدا وقال المسـ سابق

ص	دون ستة أشهر وتخلص	ما	نسب الجميع وكذلك كان بينهما	يد	ابني دون الثاني لحق	ا
و	استبرأها صدق يمينه ولو	كان	له هابل لالمان فان وطنها وادعى أنه	و	نافي وطه أمته ممن	ن
را	القافة فان كانت ورا	على	الحمل مدة الامكان ثم اذا دعياه عرض	وقف	يطوها اثنان بشبهة و	ي
ت	وما حران قد ثبت	فعلاه	(واه) فملا	ثلاث	سابقهما قد حاضت	س
و	الشاهد فان ارتبك قول	مثل	خذ بقول قائف واحد مجرب عدل	ليا	قطعا اثنان فهما أو أحدهما	قط
و	لت له نفسه واختاره	سو	أو لم يكن ترك حتى يبلغ وينتسب الى من	ل	القائف أو حصل الاشكا	ا
ا	ليمين ويصح ايرادها	دا	لا يصح الامن بالغ عاقل مختار قاصدا برا	ثم	منهما في كتاب الايمان	م
ن	فعل محرم عصى فلزمه اتيان	و	الى المستقبل فان حلف على ترك واجب	راجع	على الماضي والمستقبل والكلام	ع
ل	صلا عن الكفارة أو فعل	عذرا	لترك سنة أو فعل مكروه فالحنث أولى ولا	ها	الحنث والكفارة فان أورد	ا
م	الحلف بالله الاسم	وز	جتنا ب الحنث استحبابا وانعقادها لا يجبا	ربا	وهو مباح فهو مأمور	و
ي	والرحيم والمحي	هرا	ذلك لله مطلقا ونفي غيره بالتقييد كالق	من	أو الوصف فما كان	ا
ك	ذلك كقوله والله ومالك	و	وان حلف بالاشركة فيه لغيره	قبل	لم تبطل يمينه وان تأول	ل
ن	ولا يقبل وان حلف	مثل ذلك	الاله والحي الذي لا يموت فلا يأول	و	ملك يوم الدين والرجن	م
ر	اباب الشركة من صفات	الساد	والسميع والحي لم ينعتد الابالنية و	صول	رجل بعشرك كالبر والو	ر
ا	وجلاله فهو كالحلف بالله	س	ها غير الله كمنظمة الله وكلامه المقذ	مواد	الذات التي لا تتحمل	ا
و	يطلق وصف الله العلي	ما كان	تأويله علم الله وقدرته وحقه و	السلطان	قالوا لا يقبل منه	ق
ان	المقدور والعبادات فان	على	ل العلم على المعلوم والقدرة والحق	و	به كذلك الا أن يتأ	به
م	عهد الله وميثاقه لم	فعلى	الله أو أشهد الله لم ينعتد ودان قال	طلع	التأويل يقبل ولو قال	ا
ط	ه فان قصد الربط	نحو	غيره لو قال أقسم عليك بالله لتفعلن و	على	تجعل له الا كناية والمقسم	ن
ا	أحلف لا	ص	فاع والافلاحي باب جامع الايمان ولو ان ا	بلاد	لنفسه باليمين انعتدت	ل
ي	لم يحنث ولو آتى	ضى	ومتاعى فيها قد دخل لتقله وزيارة صر	بني	أسكن الدار فليخرج فان قال	ا
ا	لا يقسم وم فاذا	و	أن يديم لمن يحنث أو لا يركب ولا يلبس	شا	يميناته لا يدخلها و	ي
ك	فاستدام حنث وكذلك	اسرى	أيمينه حنث وكذلك الحلف لا أمشي ولا	ور	ذهب يستديم ذلك	ك

لا يتبنا مما والمكافئة انى

منه يجرى من سببها ولا يتبنا مما والمكافئة انى

ا	اذا حلف لا يدخل دارا	وواجهه	دهليزها فدخلت لابسها	وتحوه	ولو حلف لا يدخل ل
م	مسكن احد فليقتنه	الفتيه	بالحنث بدخول ما يسكنه غاربه ولو قال	السا	ثمل كان القسم م
ع	على دخول دار	أحد	فالحنث لا يحصل الا بدار على كها ولو حلف لا يتا) بع	بن	ابن الوالى قد نزل من ن
ا	الولاية ثم تابع الا	بن	فان كان يريد الشخص نفسه حنث وفي	ما	اذا حلف من مطبوخ خ
و	وليه امة فلان أو	ز	وجتبه فاعتق الامة وطلق الزوجة فلا	يكون	حنث الا أن يشير بر
ل	للشخص بيمينه وير	يد	ولو حلف لا يدخل من هذا الباب فجعل	على	باب آخر وأحال ال
ا	الدخول منه لم يحنث و	و	ان دخل من الاول والباب منزوع حنث	فعلى	هذا العمدة الممرم م
ى	يجاب من حلف وهو	ناظر	ومشيرا الى حنطة لا آكل هذه الحنطة فانه (في مثل	مثل	هذا لا يحنث الا بشرط ط
تب	ثبوت الاسم وبقاؤ	حتى	لو طعمها وأكلها لم يحنث ولا يحنث	بشر	ب الفتيت من حلف على ى
ت	ترك أكل الخبز وان	آ	قسم لا يأكل سويقا حنث بسفقه ولورو	ى	منه شربا لم يحنث ولو و
ا	أقسم لا يشربه فكان مستد	عيابه	يسفقه لم يحنث وان حلف لا يذ	و	فه قطعته واقطعه فقبل قيل
م	من ذلك يحنث وقيل لا	وكان	الاول أصح وان حلف لا أشرب	عمري	من هذا الكوز فصبه فى فى
ع	علبة وشربه فملا حنث	لديه	وان حلف لا يأكل اللحم فهذا معد	وز	فى أكل الشحم وفى ى
ا	الكلىة والكرش وكذا	من	الكبد والطحال لا يحنث به وان حلف المتأ	بى	من أكل الشحم فاكل سناما ا
و	والية لم يحنث ولو	بنى	يمينه على اللحم حنث بأكل نقر ووحش	وتحوه	الطير لا السمك أو حلف لا ا
ا	أكل الرأس حنث برؤس	شا	وبقر وابل وان حلف من البيض وقع على	الثا	بت المتصلب منه المزابل ل
ل	لبانضه حيا من دجاج	وز	الوطير لا سمك وجراد وان حلف	من	أكل الادم فاكل من ن
م	ملح ولحم ولبن و	نحوه	حنث وان حلف من أكل الرطب والبسر فاكل	ما كان	منصفه فاحنث وليس س
كا	كائن حانثا من حلف	من	أكل بسرة أو رطبة فاكل منصفه ولو حلف	على	الفاكهة فبالرطب والعنب ب
ن	حنثه وبالرمان هذه	ثلاثة	منها هى أعلاها وان حلف لا يلبس شيا	فعلى	الدرع والجوشن والنعال ال
فى	فى الاصح يقع ذلك كالشباب و	الا	صح انه اذا حلف من هذا الرداء فغيره الى	مثل	قيص أو قباء أو تخفيفة ب
ه	ان هان ولم يحنث به والمسر و	ف	انه لو حلف لا يلبس حليا قلبس	احدى	الخسواتم من فضة أو ذهب ب
ى	يحنث وان من عليه أو آذاه رجل	ها	احتمل وحلف لا يشرب له ماء من عطش فقد ذكر	وا انه لا يحنث من ن	

ث	ثوبه لبيسه ولا يجا	استطاع	من صنابعه الا يشرب مائه عطشان وأ	ي	رجل حلف لا يجسد	جد
ب	بيابه فـ لانا واقفا الا	أخذه	بالضرب ثم وجده فنتفشعره	و	عضفه وربط يديه به	به
ت	تنكيلاه خنث	فا	ذا حلف لا يتكلم فقرأ القرآن أو سبح و	نحوه	لم يحنث بذلك ولو	و
أ	أقسم لا يكامه جهرا ولا	سر	ا فإشار اليه أو كاتبه وراسله لم يحنث	والتا	فه اليسير من المال به يصح	ح
ح	حنث من حلف ان	ها	ذا المال ويحنث بشو به وبدن شا	سع	أجله ولو حلف لا يمر	ر
د	دار فلان حينا أو لا يسأ	له	زمانا أو دهررا أو حقبابا بر باد فيز	ما	ان ولو حلف لا يزور	ور
هـ	هنذا فيستخدمها	ثم نزل	اليها فخدمته وهو ساكت لم يحنث أولا	يكون	متزوجا أو لا يتصرف في	ي
م	ملكه يبيع فوكل من باع	الملك	الذي له أو من تزوج له لم يحنث و	بعد	لو حلف ليضربن عبده	هـ
ا	ألف سو فنتسد	الا	لف وضربه ضربته واحدة وعلم ان	ألف	السياط أصابته بر ولو	و
ا	انه شك فكذا أيضا في الاصح والا	فضل	أن يكفر وان حلف من عمرة فاختلفت فا	كل الجمع	الاتمرة لم يكن حائشا	ا
و	وكذا لو حلف لا يدخل	زيد ودخله	أما ناسيا أو جاهلا أو كرها	منه	فلا حنث ولا وزر	زر
ل	لذلك وان حلف ليا كانه	أول	الشهر فناف قبله لم يحنث وكذا لو تلف	أكثر	أو شئ منه وان حلف لا يفارق	ق
ا	الفرس فهرب منه فان	شهر	القولان المقطوع به أنه لا يحنث و	من	قال ان شاء الله في	ي
هـ	هذا اليمين متصلا قاصدا	ر	فهما فالاشهر لم يحنث فان عقدها ثم عن له	حرف	الاستثناء فاستثنى بعد	د
م	ما انه قدت لم يصح وان أو	جب	الاستثناء في أثناء اليمين صح في	واحد	من القولين الذي ادعوا	عوا
ا	انه صحيح وان قال	وا	لله لا أسلم على فلان فسلم على قوم وقد	مثل	بينهم حنث الا اذا الى	لى
ا	استثناه بقلبه ولو	قام الى	الصلاة فسلم على المؤمن وفلان	مسا	مت لهم فملى ذلك الطراز	از
وي	ويحنث ان لم يستثنه	يوم	اذ باب كفارة اليمين اذا و	جد	الحلف والحنث وجب تكفير	ر
ذ	ذلك للحنث ثم يخير	الحا	لف بين عتق كالظهار أو اطعام عشرة	ود	فع اكل واحد مدني في	قي
هـ	هو من قوت البلد لار	دى	معيب أو كسوة كل قيسا أو سراويل أو ازا	را	ولا يجزئ منطقة وخف	ف
ب	بل يجزئ لبس به قوة	والعشر	ة يكونون مساكين أو فقراء ولا تجزئ الدرا	هم و	ان كان مفسرا صام	م
ا	أيام ثلاثة وللعيب المكفر	ين	الصيام فقط باب العمد دوام ذات و	دوام ذات و	جها و بعد ما دخل أو استدخلت	ات
حد	حدث الطلاق وجبت العدة و	من	كانت حاملا اعتدت بالوضع فان ارتا	ب	بما وضعت فشهد أربع قوابل ان	ن

هـ	هذا لو بقي للخط	شعبا	وتصور آدميا انقضت به العدة في الاصح	و	أكثر الحمل اربع سنين وأما
م	مدة أقله فانها تكون	ن	سنة أشهر والحامل من ذوات الحيض وهن	شواب	النساء تمتد بثلاثة اقرا
ا	المطلقة في الطهر اذا	عا	ينت الحيضة الثالثة كفي وقيل بعد يوم وليمة	و	انطلقت حائضتين تعانين
ا	الحيضة الرابعة ويتصور تما	مغانية	وأربعين يوما على الضيف وأما	ما	على الصحيح فتمام سبعة وأربعين
و	ولحظة هـ ذاق الحائض و	أما	الطاهر فتمام اثنين وثلاثين يوما ولحظتين في	أشبهه	القواين وسن الاياس حكا
ك	كثير من العلماء انه لا يبلغ	سبعين	عاما بد اثنين وستين وقيل اياس نسائها في	باعت ذلك	وانقطعت حياضها
ل	لزمها أن تعتد	وتوفى	ما عليها بثلاثة أشهر وكذا من لم تحض في	العا	دة ومن حاضت اذا زال
ا	الحيض عنها قال الشافعي	رحمه الله	تقف الى الاياس ثم تعتد بالشهور ومن	شر	عت تعتد بالشهور ثم
هـ	هجم عليها الحيض بطل	ور	جمعت الى الاقراء وعدة من تحيض من الا	ما	حيضتان وذوات الاياس
م	منهن ومن لم تحض في الماء	ضى	شهر ونصف فان عتقت في العدة و	كان	الطلاق رجعيًا فالنقول
ا	الاصح من قوليه رضى الله	عنه	انها تم عدة حرة وان كانت بائنا لم يكن	معدولا	بها عن الاماء في الحكم
ثم	ثم السوط ووه بشبهة	فا	نها تمتد كالمطلقة وأما عدة الوفاة	من	كانت حاملا فبالوضع ومن تكون
م	منهن حرة حائلا فا	جمعت الامة	ان عدتها اربعة أشهر وعشرو	العد	ة لامة نصفها ويجب على
ا	الرجعية اذا مات الزوج ولم يات	على	عدتها ان تنتقل الى عدة الوفاة والمفقو	د	ليس لزوجته نكاح في الدين دين
ا	الا أن يثبت موته	و	طلاقه وفي القديم تبرص اربع سنين	مثل	أكثر الحمل ثم بعد التبرص
ج	جعل كالمتوفى فعتد من	لد	ن ذلك الوقت عدة الوفاة ومن تزوج	مثنى	وطلق احداهما ومات لا بعد
ت	تعيين أو بيان اعتدنا للوفاة	هـ	ان كان لم يبطأهما أو وطئ وهما ذ	و	انا أشهر أو اقراء في رجعي
م	من الطلاق وأما في	البا	ن من الطلاق فانها تمتد بالاكثر من	ثلاث	حيضات وعدة وفاة والطلاق
ع	عدته من حين أر	سل	الطلاق وعدة الوفاة من الموت والاحداد	و	اجب بعد وفاة لابان
ب	بان تترك الزينة كما	وصفو	افلا تلبس حليا ويحرم عليها الاستنا	ربا	لثياب المصبغة للزينة وما
هـ	هـ و طيب لانا	ته	ولا تحتضب ولا تدهن وعليها الامتناع	ع	من الاكتمال بالاعتد فلو
ع	عسر جاز الاكتمال عند	الكا	فه لا يسلا وتغسله نهارا والتنظف بسدر	ونحوه	مباح وانحروج حوام عليها
ل	لكن اذا احتاجت للتعامل	مل	في بيع غزل ونحوه خرجت نهارا	واما	الليل فلا ولا يحسل

ت	تطرق البان أيضا	السلطان	يمناه من الخروج الاسوء	العشرة	وبذاتها على السكبان
ا	أوضرورة ثم ان كان	الملك	له في مسكن الطلاق سكنته فان	التي	اتطلق السكنى لها واجب ب
ن	نعم لو كانت ساكنة في	الاشرف	من منازلها فله نقلها ولا يساكنها	لا	مع محرم لها ونحوه ولو تعضى
ال	الى مسكن بانته فوجبت	ا	لعدة قبل وصولها اليه اعتدت فيه ولم	تنصرف	عنه اولى سفر تجارة أو و
ت	تواب ولحقها	سما	ع الطلاق فلها ان ترجع وان تعضى	في	حاجتها فاذا قضت بها وبقي في
ز	زمن من العدة فأولر	عيل	يسافر ترجع معه لثمة بقية العدة	المعر	وفية في المسكن ولو بقسول ل
م	مخرجي للنقطة وأذنت ان ا	بن	مكاني وقال بل لحاجة فالطريقة المعرو	فة	ان القول قوله والحكم في في
و	وطء العدة في نكاح فاسد	العبا	رة أو غيرها أو بشبهة ما ن تعد أخرى	و	تقدم عدة الحمل في ي
ه	هذا وغير الحامل تجرى على القيا	س	فتعضى عدة الطلاق ثم تنصرف	لعدة الشبهة ولو راجعها ا	ان بعد رجوعها حتى تنقض عدة الشبهة وان راجع
و	وهي في عدة فلا بد	من	عتداد وبقاء الخلطة بينهما بعد الطلاق من	المنكر	ثم الاصح تنقض لا لا
ا	الزمناء استئنافا	لا	الحكم في الرجعية فلا يجرى فيها حتى يجرها و	ا	الرجعية لا تصح بعد انقضاء
ج	جريان البان في عدتها و	يختلف	رجعية في العدة طلقت وان قالت انقضى	حدها	وأبكر فان عرف في
ت	تاريخ العدة وان طاق و	احد	مثله انقضاء العدة فالقول قولها ويقضى في	ما	اذا قال طلقت بعد الولادة
م	من الزمان ما يتمم	في	الا اذا اختلف في الولادة فقال	هو	ما ولدت الا بعد ما
ا	ان القول قوله وقولها	فضله	اشكال (باب الاستبراء) كل سبب حصل لك	اسم	الملك في أمة أو جب اذا
ع	عقدت الطلاق فالقول قولها	ولا	من ملكها حام لاحتى تضع ومن	ايس	بها حمل استبرأت
ال	الاستبراء لما قبل الوطء فلا	يأتى	الذي يستبرء به ذوات الا شهر الصحيح	بعر	فهو شهر واحد وان سوغ
خ	خاف الملك بحيضة كاملة و	الزمان	زواج أو مرتدة لم تستبرئ حتى تؤمن بر	بي	أو يزول النكاح وتعتمد
و	رجل ملك أمة معتدة أو	بملك	بل له ووطئها لكن يستحب الاستبراء وان كانت	على	ملكه فباعتها ثم انثى
م	منه وليس من ملك زوجته	مثله	على الصحيح وان زوجها طلقت بعد الدخول حال	أكثر	أصحابنا متى انقضت
و	وفسخ العقد فعليه	الاستبراء	طلقت قبل الدخول فتستبرئ قطعا و	من	باع أمة ووطئها وهو و
ا	العدة استبرأها أما	من	وجاز ولا يجوز تزويجها قبل الاستبراء وبقر	لا ثلاثة	تستبرأ أمة توطأ
ن	ليستبرئها كره خوفا على	نسله			

ق	قد عنقت ثم تنكح وكذا أم	و (لدا ما	ت سيدها وان عتقت وهي مزوجة أو معدة (فلا)	ب	استبراء ووطء رجلين يجب
ب	به استبراء أن يشرع في الثاني إذا	تمت	مدة الاول (باب الرضاع) انما ثبت	ح	منه بل بين امرأة لم تمت
ض	ضمت سنا يمكن في مثلها	له	الحيض فالو حلب لبنها ثم ماتت فقعد	ف	في بطنه حرم وان جبين
ثم	ثم طعمه حرم ولو خلط	ا	للبن بماء ونحوه حرم سواء كان	مثل	اللبن أو أكثر الا اذا كان نفس نفس
ال	اللبن مغلوبا فلا صح من	الخلا (ف	انه يحرم ان استوفاه والايجار والسعوط وان	ان (جبر	عليهما محرمان ولا تقضي
ب	به في الحقة والرضيع أو صا	فه	المشروطة ان يرضع وهو وحى لم يز	ايل	الحولين خمس رضعات فليس
ت	تقع بدونها حرمه و	في	الرضعات يشترط التفريق فاذا قطع	وبا	عد نفسه مختارا فهي في
ر	رأبهم رضعة ولو تحول	يوم	رضع وانتقل من ثدي الى ثدي أو أحس	بك	فالتفت ثم عاد في الجال ال
و	ورضع فهي واحدة ولو	و	لى رضاعه وشك هل رضع نجسا	و	أقل وشك هل حى حى
ه	هذا الرضيع حين دخل اللبن	فاه	الى أن وصل الى جوفه أم لا لم يحرم و	ا	لمرضعة تصير أم الغلام
و	ويصير صاحب اللبن	والده	وأبواؤها وأولادها آباؤه وأخوتبه و	سرا	الى اخوتهم ما من الرضاعة مثل مثل
ا	النسب وعند الشافعي	رحمه الله	لو كانت لرجل خمس عقا	يل	مستولدات فوضع صبي
ج	جميعهن مرة مرة كفي	و	صار ابنه وحرمن أيضا على الصبي	و	ذلك لان آباء كان واطئا ا
ت	تلك النسوة وكل من	ألق به	نسب ولد فاللبن له وحكم	ها	ذاللبن لا ينقطع الا لا
م	متى ولدت غيره وان أدى	الى	التناول وكذا لو انقطع وعاد ولو	رو	ضع بين زوجتيه اما ا
ا	أرضعتها امرأته أو أم احداهما (عا	مد	ة أو ناسية فانه ينفخ النكاحا	ن	ومن أفسد على الزوجين
ع	عقد نكاح برضاع صا	ر	عليه نصف مهر المثل (باب النفقات	وما	تجب به يجب على
ال	الموسر مدان والمث	سته	عشر أوقية والمعسر مد الذي هو	أشبه	بالموسر مد ونصف هكذا ا
ح	حصروه ويكون حيايسلم	في	كل يوم من قوت البلد وعليه طعن	ذلك	وخبزه فان تراضيا بابدال ال
ذ	ذلك بمرض فوجهان والذي	تغز	ى اليه الصحة منهما الجواز وكذا لو واكلته	والثاني	لا والادم مما كان غالبا ا
ف	في البلد فان اختلف ليسار	و	اعسار قدره الحاكم ومن لا يأ	كل	الخبز بادام أصلا
و	واجب لها الادم اذا اعتا	د	غيرها وتجب لها كسوة يقبحها	اسم	الكفاية والعماد القويم
ال	البلاد وعادة أهل	فن	الزوج ويجب لها دفاء في الشتاء ومرقد	يليق	به ومسا يكون ن

ق	قعودها عليه من التي جرت	بها	العادة لا الطيب ولا ما تفعله	لا تفي	من الخضاب ونحوه بلى
ط	طاب المشط والدهن	يوم	تحتاجه وما تنتظف به من الصدر والمرتد	على	الزوج واجب لها
ع	عندنا وكذا ما تحتاج من	الا	نية للطبخ والاكل ونحوه ويجب المسكن	أكثر	ما يجب لائق بحالها
ث	ثم الخادم لمن تخدم فان طلبت	ثنتين	لم يجب فان قال أنا أخدته لم يلزمها	من	لزمه خدام لنسائه فلا
ش	شك في وجوب نفقتها	الرا	س مد وكسوتهم وتجب النفقة بانين لا	ثلاثة	العقد والتمكين بالعرض
ل	لنفسها وان لم ينقلها عن ر	بع	أهلها وتجب النفقة للكبير على صغير لا عكسه	حر	كانت أو أمة قالوا
و	ولا تسقط لجهزها عن الوطء	والعشر	بمرضها أو رتقها ولا العبالة تخاف	ف	والأمة ان كانت تختلف
هـ	هكذا من السيد الى القرين	ين	ومن القرين الى السيد فلا نفقة لها ولا تجب	لا	اذا سلمت ليل الا ونهار اليه
و	وان غاب الزوج فبعثت	من	يعلمه بالتمكين لنفسها او مكنت بعد	علامه	زمانا يمكن وصوله لو
ا	أراد وجبت النفقة من	ذلك	الوقت وتسقط بنشوز وسفر لم يأذن	فيه	وكذا باذنه اذا
ج	جرت حاجتها والحج حاجتها فلو دخل	الشهر	فأذن لها بالاحرام بالحج فالتأ	لتأ	خسر عن نفقتها ما لم
ب	تسافر لا يجوز له	وفي	احرامها بغير اذنه تسقط بالاحرام وذوات التام	نيت	ليس لها من صوم قضا
م	متسع ولا صوم التطوع	السنة	بغير اذن والمطلقات بائن ورجعي فالرجعية	مثل	الزوجة في المؤمن الا الا
ا	التظيف فانه لا يجب لها	الثانية	المطابقة البائن فيجب على الزوج	سعاد	ها بالسكنى وذات الحمل
ع	عليه نفقتها وكسوتها	من	أنفق حاملا فبانت مائلا استرد	و	معتدة الوفاة اختلف في
ال	القول في وجوب سكاها ولا	خلا	ف في أنه لا تجب نفقتها على	من	وان كانت حاملا وان اختلف في
ن	خبر الزوجين فقال الذي صر	فته	نفقة ثلاثة أشهر وقالت شهرين صدقت بيمينها وقد يم	يم	التمكين اذا اختلف في
ن	نفيه صدق بيمينه و	ما	تاخر من نفقتها صار دينيا في الذمة	و	اذا أعسر بها فالها يكون
و	وجهه الصبر والفسخ ان شاء	ت	لكن بالحياكم فان شاءت المقام وفي	ما	بعد عن لها الفسخ زوى
ال	العلماء أن لها ذلك ومن	ابن	بمكان وماله منه على مسافة القصر	أشبه	المعسر والمكاتب قالوا
ك	كالغنى ويجهل ثلاثا لرجاء	مكا	ن والكسوة اذا أعسرهم فكمثل	ذلك	يفسخها والمعسر روف
ف	في نفقة الخادم انه لا تعمو	يل	الفسخ على الاعسار بها لكن ذكر	وا	انها تثبت دينيا ويقضى
ثم	ثم الادام كذلك والمبند	الذي	له زوجة ان كان مكنتها فا	لنا	بت ان نفقتها تحسب فيما

ل	باب نفقة القريب في الاصول	لث	وانها تملق بذمته ولها الفسخ بعد الثنا	ذكر	اكتسب أو تجارته وعند عدمها
ق	الاخر في دين الحق	كل	ثا كانوا أو ذكورا وان خالف	نا	لهم النفقة وكذا الفروع
ا	الصغير أو مجنوناً أو زماً	اسم	غير المكتسب ان كان ينطق عليه	هو	نعم تسقط لكسبه وغنا
ف	اعفاف الاب خـ للاف	في	كبيراً فالعصج انها تجب لاصـ لافرعو	كان	قلنا اوجـ وبها وما اذا
ي	ماسواها ثم بزوجه ثم يعطى	اخر	أوجبه أو جب نفقة زوجته وبدأ بنفسه و	من	ص صحح العلماء وجوبه و
هـ	والابن قبل ابنته وقيل يقسمها	هـ	الاصحاب الام أحق وقيل يستويان فيقسمها	بعض	الـ ولد ثم الاب ثم الام وقال
ا	على الاقرب والابوان اذا	ها	بنفقة معا وان لم يستويا أوجبنا	أمرها	ج جميعا ومن استوى فرعاه
ل	بعدهم يلزم الاصول	المؤنث	الاب ثم اباه الاقرب فالاقرب ثم	السلطان	ت تنازعا فيمن بنفقة أزلهما
م	نفقة الزوجة دينانم	مثل	في المطالبة بما لم تفت قائم الا تصير	الملك	م منهن كذلك ولهم
ق	واعليه فان لم يلق	خذ	هرة بطالب فائنها وعليها رضاع ولدها اللبا	المجا	ا اذا فرضها القاضي فلهـ م
ر	من العلماء يقول يتصور	يفة	رضاعه وان وجد غـ ير الام فطا	هذا	ع عنده مرضعة تعينت اتعا
و	اذا طلبت أجرة مثل فهو	و	الاكثر ون بصحته انما أولى بارضاعه	قطع	ا ان يأخذ الاب كرها والذي
كذلك	له قبل الحولين وكذلك	فاطمة	وان تبرعت الاجنبية ثم لا يلزمها ان تكون	اياها	ل لازم ان تجاب وان تلزمها
مشهور	والسريرة تفضل على المشهور	وخذ (مه	م عليه ان يرضيه وان عدم نفعا	حر	ع عليه نفقة رقيقة وكسونه و
ثم	في ذلك على العرف ثم	يجب	كسوتها على نفقة أمة الخدمه وكسوتها رة	ض	ص صفة بنفقتها ومفـ رو
ي	لا يطيقه وترويجه في	وما	فاه بطعامه ان يطعمه منه ولا يكافه ما يضره	وا	ب بعد ذلك يستحب اذا
ذ	لا يجوز أن يؤخذ	أشبه ذلك	ويقبه في السفر ولبن الجارية والشاة وما	قامه	و وقت الصلاة في السفر والا
كرا	قبيح ان تعذره فيه الكرا	والر	لدها ويباع ماله في نفقة البهائم	بعدو	ال الا ما فـ لـ منه
مختلف	ليق بها ولا اختلاف	ا	نه يبيعه باب الحضائنه والاناك	فا	ك كما يكاف ذبح الماء كolan
ا	أمهات الاب ثم تقدم أختا	بع	الطفل ثم أمها القـ ربي فالقـ ربي ثم تتا	ة والدة	ف في أنه لا تقدم أمرا
ل	من لا يرث فليست من أهل	كل	م العمه بعد بنت الاخت والجدات	مقا	ثم ثم خـ الة ثم بنت أخ ثم
ح	الحضائنه لكل ذكر حر	اسم	وأبيه على أخت من أبيه وتثبت	مه	ال الحضائنه وتقدم أخت من أ
و	يعينها ابن العم والـ و	مؤنث	يده بنت عمه المشتهة وتسلم الى	في	ق قـ ريب وارث ولا تخلي

ص	صارت لذكور وانث كانت	الا	م أولى بهم	على	الاسترتيب ثم الاب وتنصرف
م	من بعده لامهاته ثم الا	م	بعد للجد ثم امهاته وقيل يقدم شخص	ع	على الاب فعينوا وا
ا	الاخت لابوين ثم الاخت لام	ثم	الخالة والصحيح هو الاول واذا	أح	ز سق التمييز يظفل ل
ج	جملت الخيرة اليه فلو	انه	اختار واحدا ثم الاخت حول اليه وغيره	ف	انه اذا اختار الاب لم يبرح ح
ت	تحت يده ولا يمنع اذا	تزع	به شوق من زيارة أمه وان اشترقت	نحو	بنتها لم يمنع زيارتها وترك رك
م	مرة في أيام كالعادة لازا	يد	عليها ولها تمريضها ولا تزورها البنت وان	قدم	اختيار الام كانت اقامات ات
ا	البنت معها ولا تأتي الاب ولا تزور	ه	وله زيارتها والابن معها الى لا	و	مع الاب نهارا ولو
ع	عدم الاب والجد واختار أحدا	من	العصبة قدم الام ولو	نذر	ت الام وكرهتها ما
ا	أجزنا اجبارها وانتقل الى	الطا	ثقة التي بعدها على الترتيب	وما	ل رقيق ولا من يعيب رقيق
ل	لفسقه حقه والكافر لاند	عه	يضمن مسلما أو المازوجة ففي	أشبه	الوجه بين ان تزوجت من هو و
ع	عم للطفة أو قريب	وكان	من أهل الحضنة بعدها استحققت مع	ذلك	ولا حقه لمسافر واذا ما
ص	صار السفر لنقله فالاب أحق	من ا	لام ثم من بعده محارم العصبة	والخا	رج من الحرمية لا يمكن انتقالا لا
ب	بمشقة وتعطى بنته با	مره	كتاب الجنائيات ولا يقتص عن به	مس	جنون ولا من صبي ي
و	ومبرسم ويقتص عن شرب محر	ما	أسكره والعبيد والكافر لا يقتص	كل ا	خدمتهما من ضده ولو وقع ع
ال	العبيد بمنزله أو رجل	كان	كافر ابكافر فخرجه فتمتق الجارح أو دخل في	سم	الاسلام ثم مات المجرور فلا ا
خر	خروج لها مما	و	جب من القصاص ويجب أن يقتل	لمذكر	بالموت ويقتص لاب ب
م	من فروعه ولا يقتص منه	في	قتله فروعه ويقتل مرتد بندي ومرتد من	سميت	أعنى في المرتد اذا ا
ث	ثار عليه ذى فقتله فلا	سنة	في القصاص منه ولو ارتد المجرور ثم أسلم و	سرى به	الجرح فقات فيه اختلاف
م	معظمهم يسقط القصاص و	احدا	اقولين يقول ان تعذر من الردة وجب و	مو	جب القصاص العمل وافعال ال
ا	انخطا لا قود فيها	وعا	رها الدية كمن يرى هدا فيقتل والعمد	واذا ا	ال يقتصده بما يقتل غالباً فقات ت
ل	لا ما لا يقتل غالباً كعصر الاز	نين	وضرب السوط وهذا ونحوه شبه عمد قالو	او	لا قود فيها ولو
ج	جنبه من الطعام وقد	تقدم	له جوع وعلمه أو كان الحبس منه مدة	لانا	من موته فيها فلا ينجيه
م	من القود شئ ويقضى	السلطان	بالقود على من غرر بآفة بغيره مقتل فهد	ث	منها تورم والم حتى مات لا لا

الاجور

م	من مات فوراً بلا أثر فـ ذلك	الملك	يلزمهم دية شبه العمد ولو ضربه بمثقل أو	وجعل	يضرب به حتى ذهب بـ
و	وجب القود وان حصل منه	الا	لقاء في نار أو ماء من قرقه أو عصر منه	لذا كبر	بشدة أو خنقه حتى أـ
هـ	هلك أو ألقاه وقتداً	شرف	به على ماء فالتقمه حوت أو السمعه عقرباً	إذا	كانت تقبل غالباً فانتس سـ
و	وجب ولو أكرهه الو	الى	أو غيرة على قتله لزمهما القود ولو	كان	المأمور بالقتل ذاهب بـ
ا	التمييز لزم الأمر ولو	سر	رجلاً أو أمسكه لمن يقتله فالقود	على	القاتل ولو شـ د عليه هـ
ج	جائز الشهادة عند من لا يتر	دد	في شهادتهم ما فقتل بها فرجعا وأقر	ا	بالتعمد لزمهما القود ولو
ت	توخى له سماً قاتلاً	وأ	لقاء في طعامه فأكله الرجل جاهلاً فـ	كتر	هم يقول لا يجب بـ
م	منه قـ و د ب دية وان	قام	وأكرهه على أكله ووجب القود ولو قتله به	من	مثله الموت غالباً وقع عـ
ا	يجاب للقود وان كانت	به	ساعة فقطعها رجل اعتد	احر	صاعلى شرفه فانت فرض ضـ
ع	عليه القود وكذلك	ا	لانسان لو يشترك في قتله ألو	في ثلاثة	قتلوا به جميعهم هم
ا	اما اذا قطع أحدهم أـ	يا	ديه وحزاه الا آخر قطع الاول	مثل	ما فعل وقتل الثاني يـ
ل	لكن شريك المخطى اذا	ما	تعمد لا قود عليه ويقتص من	رجل	شارك والدا وكذلك كـ
ع	عندنا في شريك المقتص	وفي	شريك قاتل نفسه خلاف والاظهر فيما	يقال	وجوبه ولو داوى جرحه بضر رـ
ق	قاتل وليس بمـ و كان	ذلك	شريكاً لقاتله ثم القصاص في الطرف	له	شروط قصاص النفس فالجماعة هـ
ل	لو اشتركوا وجههم	الوقت	وقطعوا عضو انسان قطعوا كلهم ان قطعوا هـ	من	واحدة والجروح مثله هـ
و	ويجب القصاص فيما	قد	رمنها وهي الجروح التي تنتهي الصرا	يم (فيها)	الى العظم كالموضحة والجرح في في
ال	الفتحة ذلولاً أو وجهه فسا	مت	الجرح بعض رأسه ومثله يستوعب	أو	يزيد على رأس الشاج فلا اـ
جـ	خلاف انه يـ وضح	عليه	الكل واذا زاد مستحقه أخذ رأسه ولو ان	امرأ	هشم من رجل لـ لـ
ر	رأسه بموضحة قال الشافعي	رضوان الله عنه	أو وضحه وأخذ الارش للزيادة	ة	وقصاص الاعضاء لازم مـ
مـ	منه لا يمتثل لا يعدل عنه	فجاز	وه في أذن ولسان وشفة وذكروا نيين كما	يقال	ومارن وجفن وماقي في
مـ	مقابلة واليتين وشفرين والجبا	في	على الشفة العليا لا تؤخذ منه السفلى بد	لها	ولا يسار يمين وان فقد دـ
ال	اليمن وكذلك عكسه	وا	لانملة لا تؤخذ بالآخرى ولا عين صحيحة بماد	مة (و) جا	زأحدهما بالصحة ولو وـ
نـ	نزع ربيع أذنه واستأ	من	في قطع مثله مساحة لم يجز بل يقتص	بز	بع الاذن وان قـ قد

ل	رجل أنفام أصلها فله	ان	يقطع مارنة ويأخذ الارش للباقي	وما	يؤخذ بسن سن غيرها	ا
و	ولا اللسان الناطق باللسان	ا	لاخرس ويؤخذ ولو قطع الزندوما	أشبهه	من فوق المفصل فليست	ست
هـ	هذه محل قصاص فان أراد	تبع	المفصل دونه وله الارش للباقي	والسا	لمة لا تؤخذ بشيء نعم	عم
و	وجهوا العكس ان لم تحفد	ركا	ولا ذكر صحح باشل وعكسه ور	د	جوازه والعين جعل مثل	ل
ا	الصنخ و ذكر الصبي يقطع	به	الجيبع من ذكر الكبير ولا بأ	س	بواب عفو والمقتص في قول قول	ل
ج	جعل القصاص للوارث لا	الما	قلة وهو مخير فان عني على	كل	الدية وجبت الدية	هـ
ت	تامة وان عني ولم يترضا	لى	ذكر الدية لم تجب وان عني على	اسم	مال غير الدية لزم	م
م	مهما قبل الجارح في الاصح	وفي	ما اذا لم يقتل لا يسقط القود	على	الاصح وان عفا	ا
ا	أحد الورثة سقط القصاص	هذا	وللباقين حقهم من الدية وليس لهم	فعل	القصاص ومعهم طفيل ل	ل
ع	على انانجس القاتل	والعام	المشرفة حتى يبلغ ثم ان رضوا بمسوف الا القرة	عمالا	بدمن وهو ان وقع ع	ع
ا	أحدهم به فقتله فالباقون في أ	حج	القولين نصيبهم من الدية في تركته وقيل	(لا يحسن	وجوبه الاعلى المباشر شر	شر
ل	لقتله ولو سبق عفو أحدهم فهد	المحمل	نفسه دمه يجب عليه القود	فيه	سواء علم بعفو القريب ب	ب
ا	أم لا والصبي لا يحصل	الا	ستيفاء بقتله ولو مات الجاني قبل	الا	خذ بالقصاص أو زال الطرف ف	ف
ض	ضمن الدية ولو عني عن المبا	شرفي	تعدديه وقطعه العضو وقال هذا التآ	ان	عفوت عنه وعن سرية حدثت ت	ت
م	منه سقط القصاص وكان أ	وكان أ	يضادية العضو غير لازمة	و	أما الحادث بالسرية فالاصح ح	ح
ا	ايجاب ديتيه ومن لا وارث له فا	مير	المؤمنين يتخيره بين القصاص و	ا	لعفو على الدية وما ا	ا
رو	روى عن أحد من أصحابنا	الر	خصه في القصاص بغير أمر السلطان و	للا	مام بل عليه اقتقاد الشى و	و
ال	المستوفاه والمستوفى فلا ير	كب	هذا من لا يحسن بل يوكل أو يستأجر ولا ي	م	باجرة المستوفى بل من ن	ن
ط	طرف مال الجاني في أ	نخر	الوجهين ويستوفى في الحرم وفورا ويهل	مثل	الحامل حتى تضع وحتا ا	ا
ى	يرضع اللبا ويغنيه غيرها و	الدين	يقضى ان رجلا قتل سهلاثم	عمر	ثم السنبلي قتل سهل ل	ل
ثم	ثم الدية لم مرو و	السنبلي	من ماله فان عجزت اقسيم بالسوية	وز	عموانه لو بدر الآخر وسبق ق	ق
ا	الى قتله أخذ حقه	وفي	الباقين الدية فان ارتد القاتل وصاركا	فر	اقتل للقصاص فقط ط	ط
ل	لان الديقين درج ومن	المحرم	تفويت قصاصهم ولو قال اخرج بيمنك فا	وما	له باليسار فقطعها نظر ر	ر

خ	خبره فان قال كان	من (ظني)	انها تجزي وقال ظننتها اليمين للدهش وما	أشبه ذلك	والقاطع ظن حسب ب
ز	زوالها انها اليمين فان	السنة	تلزمه ديتها فاذا اندملت قطع عينه	و	اذا قطع ثم قتل ضم ضم
ب	بينهما ما يقطع ثم يقطع ولو	هذه	المقاصد في القطع المقدر اما الجرح	السا	رى الذي ليس مقدر ا
وهو	وهو كجائفة وكسر عظم فانه اذا	توفي	المجروح وأراد الوارث المقصاص فلا تتا	بع	بمنه في الاصح بل ل
ا	الواجب حزه بالسيف و	الو	جه فحين قتل بالجرح والخشب انه يقتل بمنه (و كل	كل	تحريق وتغريق وضغط ط
ج	جار مجراه والاولى ايجبا	ز	ه وان يقتص منه بالسيف ولا يتبع من	اسم	اقتل بالواط والحرولا ا
تما	تماثل بل يقتص بالسيف ولو	ير	يد المقطوع المقصاص فاقص ثم أنت الـ	مرأية على	نفسه فاوليه خرا وعضو و
ع	على نصف الدية ولا ير	تقى	لاكثر ولو مات المقصص منه فهدر ولو ماتا	فا	ن سبق المجنى عليه قال قال
ا	العلماء اقتص منه كما حكم	الدين و	ان سبق الجاني فالمرأية هدر ولو	عول	الولى على المقصاص بناب اب
ل	الطفل لم ينفرد لم يمكن	ولى	الطفل ولا يمكن ينتظر فان نبت	مثل	نابه سقط المقصاص ولو و
خر	خرب المنبت وفسد أمر	الو	لى بالصبر حتى يبلغ (باب موجبات الدية) اذا	جا	وصى على شفا ا
م	موضع عال فصاح با	زا	نه أو ناداه أو شهـرسـلا حاقوق قا	لو	اتجب دية مغلظة وقيل ل
ال	القصاص واما البالغ اذا ناول	ره	بمثل ذلك فوقع منه وما	ت	فلا دية في الاصح وجعل عل
له	كالبالغ مرهـق يقظ صحت	بهده	فوقع والمرأة اذا ذكرت بسوء	وطا	لب بها السلطان فالقت جنينا ا
ف	فزعاضته ولو طرح بمسبحة	ولد	اصغيرا فلا ضمان ولو وقع هارب منه في بئر (قا	لو	ان وقع فيها وهو
ث	ثابت البصر وتلقاؤ	ه نور	فلا ضمان وان كان أعمى أو في ظلمة	ت	ضمن ولو انخسف السقف ف
م	من تحته وهو يهرب منه فحكم	الدين	يوجب ضمانه ولو سلم صبي لساج	و	أمره بتعليمه فترقى فى ي
ال	الجرح ضمنه ولو حفر	على	ملك غيره آبارا عدوانا ضمن	كل ما	يقع فيها ولو حفر منها ا
ش	شـيـأ فى دهـاـيزه أو دهـاـيزا	بن	له صغير ودعا بانسان فوقع فيها ضمن فى	أشبهه	القـواـين ولو جـل ل
ت	تلك فى طريق ضيق وان	عمر (هـ)	الامسايين ضمن الواقع فيها فان اتسعت وحفر) ذلك	ذلك	باذن الامام أو لمصالحمة تم م
ر	رفع الضمان عنه والاضمن	وفى	جميع ما يتولد من جناح الى شارع الضمان	و	الميازيب يجوز اخراجها وقيد قيد
ا	الجواز بضمن التلف بها وفى	سنة	لحق لو وقع الخارج منها على انسان دون	النا	بت فقط له وجبت الدية بهذا ا
ج	جميعا وبالكل تجب النصف والا	ربع	والجدران المائتة اذا كانت	من	وقت البناء المؤسسة

ت	تصورت ماثلة في الشارع	و	جب منها الضمان كالجناح وان حدث الميل	وهو	مسستوفلا ضمان أصلا	ا
م	من ذلك ولو طرح قشور	نما	روبطخ ونحوه في الطريق ضمن	كل	ما تولد منها ولو تم اقرب قب	ب
ا	السببان بان حفر أحد المجا	نين	بتراعاديا ووضع آخر حرجا فمتربها	ا	نسان ووقع في البئر ترج ح	ح
ع	عندنا السبب الاول و	استمر	الضمان على واضع الحرج فان لم يتصفبا	سم	التعمدي ضمن الحافر ثم م	م
ال	الحرج ولو عثر به غير الذي	القا	ها فقد حرجت فمتربها آخر فالضمان	على	المدحرج ولو عثر من ن	ن
خر	خرج عيشي بنائم أوقعا فلقا	ضى	بمدرهما ان ماتا الطريق متسع	منا	نية وان ضاق فالقاعد فيه ه	ه
م	مهدر لا العار به الا في	وجبه	ضعيف والواقف مضمون لا العار في القو	ل	الصحيح وان اصطدماني في	في
و	وسط الطريق فماتا فحكم	الدين ا	وجب على كل نصفدية فان كان	الفعل	عدا فتغظوان لم يقصدا ا	ا
ا	الاصطدام كما اذا هيا با	لنظار	ة فاصطدم ما تخففة وان اصطدم حاملان ذات	ا	الجنينان فنصف عن كل ل	ل
ل	لازم لكل وان جسر	ي	الاصطدام فهلك دابته ما فالحكم	استقبل	في ذلك ان كلا يلزم م	م
ق	قيمة نصف دابة الاخر	وز	عموا انهما لو كانا صبيين أو مجنونين لزمهما	والامر	في سفيتين وقع التلاقي في	في
ب	بينهما فاصطدم اراعى فيه ما	يرا	عى في الدابتين والقيمان كالراكبين و	مثل	حجر المنجنيق اذا عاد د	د
ض	ضرورة على أحد الرماة	ثم	مات وعدد الرماة عشرة مثل لا	يزيد	ون لزمهم تسعة أعشاردية واذا ا	ا
ما	ما اجتمعوا على البئر و	حصات	زحمة فسقطوا واحد جذب ثانيا والثاني ثالثا	وا	لثالث را بها ومثوا فالاول ل	ل
ا	الثالثان من ديتيه يفر	زله	على الثاني والثالث ويسقط الثالث و	وجب	لثالث من مثله على المتقدم م	م
ج	جزء الثالث من مثله و	خرج (لا)	الث نصفها على الثاني فقط وقيل عليه ثلث	ونحوه	على الاول وللاربع مجرد جرد	جرد
تم	تمام الدية على الثالث	لاجل	انفراده وقيل على الثلاثة اثلاثا	و	اذ اتقاتلا وجب كما ذكر ذكر	ذكر
ع	على كل دية الاخر فافهم	ذلك	بواب الديات في الدية	التا	مئة لحرذ كرمائة بهير لكنها ا	ا
في	في العمدة وشبهه مثلثة ثلاثون	من	الحقاق وثلاثون جذعة وأربعون خافقة (التوسع	سح	في السن لا يشترط بل أكل وتقبل ل	ل
هـ	هذه من أب له والاقبال ابل	البلاد	وفي الخطا خمسة بنت مخاض و بنت لبون (من كل	كل	عشرون وعلى هذا الخطا ذو	ذو
ز	ثلاثة انواع ابن لبون	ثم	حقاق وجذاع ثم القتل فيما وقع عليه	اسم	حرم مكة خطأ كان أو و	و
ع	عدا فديته مثلثة و	عاد	له الخطا في أمه الحرم أو	على	ذير حرم حرم فانهم أو جبوها ا	ا
ل	للجميع اثلاثا وهذا الحكم لا	فور	ده الحرم المدينة في أصح الوجهين وان	وزن	عوضا من الابن فله الرد رد	رد

و	والاخذ ولا يلزمه في حكم الدين	أخذ معيب ولا يريدش واذا عدت الابل	فملا	م لمعول فيه خلاف ف
ذ	ذكر في القديم الاقتصار على	ألف دينار وفي الجديد هو الصحيح القيمة و	ن	عـت واذا كان اذا كان
ا	المقتول أتى أو خذ في و حاله (مشكل فغير مناسب الدية ولو فعل يهودي أو نصراني فعلا	فأقتل أو خطأ أو جب ب	فملا	ب
لك	لك لكل ثلاث دية مسلم لم تسلم الى (وارثه وامرأته نصفه والجوسي والوثني المستامن) أو	من لم يتلفه داعي ي	أو	ي
ال	ال الاسلام ثلاثا عشر مسلم ثم ان	الجنين دية غرة اذا أحدثت به فعلا	فملا	م
ع	عشر دية امرأة وعلى من أهلك	جنين يهودي أو نصراني غرة كثلث غرة تكو	ن	ر
ق	قبل حياتها فالاخلاف في	وجوب دية كاملة وتقبل الغرة اذا	اذا	د
ص	صغير لم يميز فان فقدت فاشهر	الوجهين وجوب غسة أبرة ولا يقبل من الغرة ما كان	كان	ف
و	ورثة الجنين والشجاج	عنة الخارصة تشق الجلد والدامية تدميه و	ا	و
هـ	هدى فوص في اللحم والسحاق	ون الموضحة تبغ الجلدين اللحم والمظمو	لنو	ب
و	وضع النظم والماشمة الذي	بشمعه والمنقلة تنقله والمأمومة تبلغ دو	ن	ي
ب	بلغت الدماغ ثم الا	قصاص لا يجب الا في الموضحة وأما غيره (افها) منه	منه	ت
ا	التي قبلها سوى الخارصة والاخرى	لا يجب فيها وليست الموضحة في الرأس زائدة	زائدة	ل
ج	جائز والقصاص فيه ويجب سنة	القصاص في اذن قطعه ولم يبينه واما	مثل	ا
ت	تنقص عن ابل خمس ولو أوضح سبع	موضعات فلكل واحدة خمس والايضاح ان) سعدا	سعدا	ر
م	من الابل والانغمس و	(في المنقلة خمس عشرة والمأمومة ثلث الدية ويوجبون) فيما قبل	ن	د
ا	المعرفة والاختكومة و	الجائفة وجوب ثلث الدية والموضحة الكبيرة) و	الكبيرة) و	د
ع	عرض موضحة غير الجائنين	فثلثان وان وسعها الجاني فواحدة ولو زيد	زيد	هـ
ا	الان الجائفة اذا نفذت واستمرت	تبطنا وظهر افه ما جائفتان و	ان	ن
ل	له دية في احدها يوجب القاضي	نصفها او يجب في كل عضو أشمل حكومة وبرهان	وبرهان	ن
خر	خرج عينا فنصف دية وان أشرف (به) على المي ولم يمسقط العشم والاخفش	ونحو ذلك	ونحو ذلك	ا
م	منه فان نقص قدر في حكم الدين الفارق بالحلق	فان لم ينضب بطخ حكومة والعا	والعا	ل
و	واحد من أجفان الماء في	ربع دية وفي المارن وحده الدية شر (عوه) أثلثا العاجر والمطرفين والقياس من	شر (عوه)	س

ان الاخشم كالصم	وز	عموان في الشفتين الدية وكذا لسان ناطق	ق وفي اكل	ان حرس حكومة اما الطفل وان	ن
لم يكن قد مضى من عمره ما	برا	ويصرف به اشارة النطق و اشاراته قالوا	ا	تجب الدية فيها	ا
عليه وان بنتت في ا	شهر	لوجهين ثم في كل سن خمسة ابعرة الكل سواء	(هـ) حاسمين	للفنظر في التفاضل وقد	د
صرحوا بالتسوية بين كسر الظاهر	و	بين من قلعها السخ على الصحيح	وصيرا	لواجب في سن زائدة او	و
بها حركة وقلقلة	استمر (بها)	بطلان المنفعة حكومة فان نقصت فكالسالمة	(في) اسما	الوجهين فان عادت سنة	هـ
وكان مشغورا فلا يحكم القاضي	ان عودها يسقط الارش عنه وان كان	واحد	لم يمتفرا سقطه ولو	و	و
ابان الوجهين فدية وفي وجهه اذنه	يف تندرج فيهما الاسنان وفي احدى نصفه	هاو) مثل	ذلك اليس	دان ثم	م
ليد نصف دية في قضاء	الدين	ان قطعها من الكف وان قطعها من فوقه ا	خضر	ديتها وحكومة ثم من	ن
كل اصبع عشر من ا	بن	لبون وغيره كنسبة الدية والاعلة ثلثها واما	مو	جب اعلة الابهام بالقطع	ع
فنصفها والرجل كاليدي في	عبا	رتهم وفي حلتى المرأة الدية وفي حلتا	ت	الرجال حكومة وتوتى	ي
وفد كسر الصلب ويا	س	من المشى وجبت الدية فان فقد المشى	و	النكاح فديتان وفي عضو	و
الذكر الدية سواء كان	في	صغيرا وكبيرا وعين والحشفة كالذكور	معد	م به ضها يلزمه بالقط ويجب	ب
على نسبتها والانيان قد	ر	وافيهما الدية كالذكور في الاليتين دية وكذا	ي	شفرها والافضا	ا
موجب به الدية والنظر ان ا	مضا	هو اذ به وجبت الدية وكذا السمع وذ	كر	وان في النتم الدية وقيل	ل
الحكومة وهو ضعيف ويوجبون	ن	في الكلام الدية وفي بعض الحروف الوجو	ب	بانقسط وفي الصوت دية لا ارضش	ش
نوجبها فيه ففي الذاهب	من	الكلام والصوت ديتان وفي الذوق دية	و	كذا المضع وقوة الامناء ولو قطع	ع
من رجل رجل اطرافا	عامه	لديات ثم سرت الجسرات و	ما	تسقطت عنه وصار	ر
الواجب دية ولو توصل هو	الى	جزه عمدا والجرح لم ينسدل فكذلك في	اشبه	الوجهين لاغيره والقول	ول
فيم الاتقدي فيه	ان	الشرع يوجب في الحكومة	ذلك	جزه نسبتها الى الدية لا	ا
عضو الجنابة نسبة	ما	نقص من قيمته لو كان رقيقا	وا	لقويم هذا لا يجوز	لا
الابعد الاندمال واما الواجبا	تفي	الاطراف مثل السن والاصبع والموضحة فا	علم	ان للمرأة منه سفه وتلزم	م
القيمة في الرقيق والاطراف	الر	فيق لها من القيمة نسبة الدية في الحرفيته	ور) ان	تجب له قيمتان فاكثر ومثل	ن
عمده خطوه وجنين	ا	لامه يجب فيه عشر قيمة الام والله	ا	علم باب الماقله واليهما تقول	و

و رجوع ما يجب لافرق بين ال	بع والعشر	والدية الكاملة في الخطا وشبهه العمود	سما	العلماء ما خلا أصلا	ا
و فرعان من العصبية عاقلة والد	بن	يلزمهم الاقرب فالاقرب والنسب من	الا	بون يقدم وفي قول	ل
ض ضعيف يستويان ثم الموالي	من	بعدمهم وهم المعتقد ثم عصبته من كان	نينا	عن البلد أو حاضر هناك	ك
م منهم سواء ثم قضى الترمع في	عرفه	بالانتقال بعدهم الى معتق المعتق وعاقلة المرأة	عليهم	عقل عتيقهها وليس	س
ا المتيق بطالب وان قدر في	سنة	الله فان عجزت عاقلة المسلم فبيت المال و	السلام	فان عجزت ولم يبق	ع
ي يومئذ منه سوى عشر جعلنا	تسمين	على الجاني وان عدم فالكل عليه في ا	لا	ظهر وأما دية النفس فهي	ي
ت توجب ل ثلاث سنين	ثم	يلزم العاقلة كل سنة ثلاث و	تنصرف	ديعة الذي في في	في
ف فرد سنة أو جبه واذلك	استمر	اراعى الاصل والمرأة في سنتين ثلث الدية	في	الاولى والباقي في الثانية والرفيق في	ق
ق قالوا الاظهر ان	القاضي	يلزم العاقلة من قيمته كل سنة قدر ثلث الدية (الممر	الممر	وفية وفي الاثني خلاف اف	اف
ال الاصح ان ثلاث سنين منتهى	الاجل	والاطراف في كل سنة قدر ثلث الدية الموصو) فة	فة	والاجل من الموت ويقضى ي	ي
ف في الاطراف ان أجل أر	شها	من وقت الجنابة ولا يعقل في الجنابات	الا	حر بالغ عاقلة ثابت	ت
ا الفنى ذكر موافق في اسلوب الدين	فان فقد واحد من هذه الشروط هي	سنة	سنة	لم يلزمه وكان الاخذ منه	ه
ظ ظلمنا ثم تقدير الشرع أحد (ال	المور الفنى نصف دينار والمتوسط ربعه ومن أعسر) منهم	آخر الحول لزمه (باب كفارة القتل) و	نو	آخر الحول أسقطنا	ا
ه هذاعنه وان استغنى أو بلغ	ابن	الدوالعبد والذى في خطا وعمد وذى جنين (أ) حا	نو	جبه اعلى من أحدث قتلا لا	لا
وى وييم ذلك لمبى والمجنسون و	الو	عموان في الاطعام هنا قولين أظهرهما عدم) و	و	ط بكل شريك كفارة وهو و	و
نج خدن الظهار تستوى كفارتها (بل) ز	ز	منه والبغاة مخالفوه بخروج وترك انقيا داود	داود	جوبه (باب البغاة) الاصل ل	ل
ت تحريم مخالفة السلطان والتخذ	ير	اذا كان فيهم مطاع والاقطاع طريق ولو	ولو	فمع عن حق وهم في ي	ي
لف لفيف شوكمة متأولين	تقى	وأظهروا اعتقادات الخوارج وهم	طا	ترك قوم الجماعة في الخمس و	و
ال الصلوات وكفر والسلف في	الدين	شهادة البغاة بالقبول ونفذ قضاؤهم بالحق	وصا	ثمون لم يقدموا على ي	ي
ن قتالنا لم نقاتلهم ويحكم	في	الاثاني (لا يجوز) وكذلك اذا أقاموا أحدا صح ويحكم	لما	رما أخذوه من الزكاة أو و	و
ا الجزية مجزى في الاصح و	الثاني (لا يجوز) وكذلك اذا أقاموا أحدا صح ويحكم	المال وغيره في القتال لا يضمن وفي غيره يضمن) و	و	كم بكتاب قاضهم بالبيعة واتلاف ف	ف
ب باغ على عادل وعكسه	من	النصيحة يسألهم ما ينتمون فان ذكروا مظلمة ولو) شعيبارده أو شبهة أزالها	ولو	بيعت الامام قبل القتال الى ي	ي
ه هؤلاء البغاة أمينا غير	صغر	من	من	هؤلاء البغاة أمينا غير	ا

ل	للام والارتما معا	الى	الكفر فولد ما مرتد على الاظهر وقيل مسلم	و	قيل كافر (باب الجهاد) من والى والى
ط	طائفة الكفر بداره وعجز	ان	يظهر الدين لزمته الهجرة ولا تعد	حنينا	وشوقا الى الولد عذرا
و	والعاجز يذرو القادران	توفي	مات ظالم لنفسه والجهاد فرض كفاية	(ويتعين بحضور المصف والغزو والمتتابع ع	
ي	يستحب ان ينال فيه	رضى الله	ولا يجب الجهاد على من هو في حجرا	اصبي والمجنون والملي ل	
ل	لا يجب عليه بل يسقط	عنه	وعن مريض واعرج واقطع وععبسود	فأ	قدها بة ثم الدين الحال على
ا	الغنى يحرم السفر سواء من يوم	يوم	جهادا او غيره وتقول للفرير	الند باليد	ومن ابواه مسلمان أو أحد الو
ث	ثنا عزمه الى	التا	هب للجهاد لم يجز له حتى ياذن له	في	ذلك فان احاط ععدومناو
ل	لزم القتال الكل وماو	سع (أ)	دا التخلف ويكره غزو بغير اذن الامام او من	صرف	الامر اليه ولا يجوز دخول
م	مخذل بيننا ولا يحل	عشر	ة مرجف وان استعان بطائفة كفر اشترط في	هذه	الطائفة ان يكونوا
و	وفيين لا يخونون وينا	من	القوة ما تقاومهم به لو التأموا	و	يبدأ بالاهم أولا لا
ف	فاولا ويحرم علينا الفرار	ر	فان زادوا عن مثلنا جاز فان	ترك	أحد من القتال ل
ي	يريد الانحراف ايهور	بيع	المودة أو التحيز الى فئة يريد	صرفها	اليهم مستجدا فلا خلاف ف
ا	انه يجوز ولا تخكم ان	الا	سلب للقاتل الا اذا غرر بنفسه	فافهم ذلك	أما اذا وقسح ع
ل	له وهو أسير او مخن فلا يتنا	ول	من سلبه شيأ وكذا الوراء من الصف	واعلم ان	ازالة امتناعه كالقتل ل
م	موجبة للسلب وذكروا	في	وجوب السلب له بالاسر خيلا فاو	للمصا	ب بالاسر احوال فالاصبي
د	دون ابويه يلحق السابي في	سنة	الله ويتبعه في الاسلام ان كان مسلما ويهو	در	تقاوم مع ابويه أو أحدهما
يد	يدين بدينهما ونسرق بالاسر	ثلاثة	الصبيان والنساء والعبيد ويجتهد الامام في	احوال	الاحرار الكاملين وهو و
ا	ان يفعل بالصلحة فيما يجد	ث	من القتل والاسر ترقاق والقداء فيهم	فأ	كان أغبط فلا يجوز
ب	بطلانه فان بادر	و (أ)	لم قبل ان يرى الامام رايه فيهم سقط القتل ولو	كان	يحاصر قلعة فارادوا الدخول
ت	تحت حكم مجتهد جاز ويكون	ثما	ان جابا ويردون ما منهم ولو نزلوا	منها	على حكمه ثم أسلوا قبل ما
ر	رسم الحياكم أمره لزم	ن	يعصم دماءهم وأموالهم وان أسلوا بعد	توكيد	الحكم سقط القتل ل
و	وبقي ما سواه فاذا	ما	دلنا رجل على قلعة وكان قد شرط اذا	فعل	ان يعطى من بعض ض
في	فيها أو غنيمتها اجار	ية	منها فخرج منها جارية اعطيا ولو عدت أو	كان	فيها جارية ثم م

ولا يجوز دخوله

ا	انها ماتت قبل الور	و	دبالظفر ثلاثي له أو بعد الظفر فالبدل	منصو	ص على وجوبه
ل	له وهو تجرة المنل ويجوز	دفن	مياهم وهو دم ديارهم وتخریب آ	با	رهم وعضد أشجارهم وقطع ع
بس	بساتينهم الا اذا كانت	في مد	ينة أو مكان يقلب على الظن انا	نحو	زها فيستحب الترك والوالى لى
ى	ينهى عن قتل البهائم الاماما	رسته	الرجال عايبا بالقتال وآلات	ضرب	اللهو تكسر كله الا ا
ط	طبل حرب وما يوجد من	الا	نجيل والتوراة معهم مرقوحا	ضر	المأكول يؤكل وكذلك لك
م	ما ذبح لاكل و	شر	بلا ضمان فيه وغير ذلك من أخذه أمر	با	رجاعه الى المقسم وان أمر سر
ق	قوم كفار عبد المسلم حكم	فيه	بانه لسبيده (باب قسم السبيء	و	الغنيمة الغنيمة ما أدركه
ط	طلابه بايجاف خيل و	في	ذلك يقع الملك للغانمين باقتضاء الحرب و	اذا كان	فيها ما لب فهو و
و	واجب للقاتل ثم	تمز	ل من الغنيمة خمسة ما يقسم خمسة أحدها (كان بمعنى	المصالح كسد الثغور وثانيها ا	
ع	على بنى هاشم وبنى المطلب	المحر	م عليهم الزكاة للذكر مثل حظ الانثيين ثم	ان	غنيمهم وقسميرهم سواء في ذلك لك
و	والثالث اليتامى يقسم على ر	وس	الفقراء منهم والرابع المساكين ثم ابن السبيل (كذا) فعل	الاعنة	وأما باقى الاخماس من
في	فيقسم في الغنائم وأمرها	برد	الراجل الى سهم والفرس الى ثلاثة قالوا	و	لا يسهم لغير ر
ال	الخيال فلو كان راجلا فرزة	الله	فرسا قاتل عليها وقيمت الى	ان	انقضت الحرب وهي معه
كا	كان فارسا ولو عار فرس من	مثواه	حتى انقضت الحرب عد صاحبه واجلا واذا	فعل و	هو على فرس لا ينفع ع
م	منعت ومن حضر الحرب	وجمل	يقاتل حتى قتل ومات بهما انقضت استحقق وان) كان	كان	قبل انقضائهم لا يحصل ل
ل	له شئ وكان نهيبه	الجنة	ويرضخ لصبي وامرأة وعبد ويكون الذي	جاريا	مجرهم ان حضر باذن ولى لى
ا	الامر بلاجرة وكذلك	ماوا	في مع العسكر من خدام وتجار يطون	على	الانظر كغيرهم اذا ا
ح	حضر واوقاتوا والذي جعلوا	ه	رضيا يكون من الاخماس الاربعة وفاعل	الفعل	المسؤول للكفار ينقل والنفل ل
ذ	ذكر وانها زيادة تشترط	وكانت	تؤدى من سهم المصالح والفي ما يؤخذ بلا	عمل	قتال من مال الكفار كترضض ض
م	مال الجزية والخراج	نفسه	وما هرب عنه الكفار فزعا ماوا	مثل	مال من مات من أهل الذمة مة
ض	ضائعا لا وارث له فيخمس و	تؤثر	بالخمس أهله المذكورين وتصرفه على وصف	الفعل	المذكور في الغنيمة ويجعل ل
م	ماعداءه للاجناد وأهل	العلم	أمره ووضعيون وعرفا ويطون كفاية	مثل	ويقدم في الاسم والمطبا ا
ر	رجال قريش وهم ولد النضر	والعلماء	يرون الاقرب فالاقرب من رسول الله	أعجب	ويستوي الهاشميون والمطلبيون ن

و لو استويا في السن وأحدهما	كان منساق العلم	قدم على الأورع ثم الأنصار ثم ضرب	بساثر العرب بعضهم هم
في بعض ثم الهجوم ومن كان	مشغولا	بالجهاد ومات أعطى ورثته كفايتهم من غير زيد	عليها ومن ابتلى بداءه
ي بطل منفعته كأمراض	بها	صار زنا أو أعمى أو جنت أو طال به عمرو	هرم وهو جندي لم يسلم خ
اسمه من الديوان والشافعي	رحمة الله تعالى	يرى ان عقار النبي وقفا	يقيم عليهم كما وصفت
ل ك باب عقد الذمة	ثم	ضرب الجزية لا يصح إلا مع ولي الأمر فيكون	عقدها لمن اتبع كتابا
س سواء اليهودي والنصراني ومن	ثبت	لهم صحف يتمسكون بها كصحف إبراهيم و ز	بور داود والمجوس وكذا من ن
ر جمع آباؤه قبل النسخ و	البيعة	الاسلامية الى دين أهل الكتاب لا من يد	خل بعد النسخ يقينا ولا ولا
ي يصح عقد الجزية يومئذ	يومئذ	منهم إلا بالاتزام أحكامها وبذل الجزية في	كل عام وأقل ما يجزئ ي
ع عن الواحد دينار ولا تأخذ	لولاه	الصغير منه شيئا ولا أكثر بالتراضي ويجوز أن يجعل موضع	الجزية خراجا ويجوز
ا أن يجعلها زكاة ويضعها وصاحب	السيف	وهو الامام أو نائبه لو أزمهم بعد نصب	الجزية ضيافة من جا
س سنن بلدهم من المسلمين الماضي	الماضي	والراجع جاز ولا بد أن يذ كر عددا لا	صان فرسانا ورجاله ويبين ن
م مقدار الطعام وجنسه و	في	المدة أيضا ولا يزيد على الثلاث ويوزع و نه	على غنى ومتوسط وليست ت
ه هذه على فقير ذي	اعدا	م وينزلونهم في فضول مساكنهم والتبني المفعول	واجب والصبي لا يدخل
ا اذا بلغ في عقديه ولا يجزئ	نه	الاعقد يستأنف له وتؤخذ الجزية برفق فان	القول بالتمنيف ضعيف ولا
ص صارف لها عن الراهب والو	الو	جميع الزمن والمهرم وكذا الفقير فاذا ادخات	مدة التسليم وهو بالمال ل
ل زمت ذمته ولا تلزم صغير	ابل	تلزم النساء والخماني والمبيد الا	رقاء والمجانين فان خفت
م مدته مثل الجنون الها	ها	جم ساعة ويرتفع وجبت والا واجب أن (تو) اف	أيام الافاقسة في الاصح ح
و ويصان الذي عن البا	طل	وتضمن نفسه وماله وان ارتكبوا حراما واللا	زم فيه الحد واعتقدوا تحريمه ه
ك ك الزنا أقناه عليهم	على	شريعتنا وان اعتقدوه غير حرام م	كانت ف لا نوجب عليهم
ذلك ذلك واذا أحدث دار	او	جب أن يخفضها عن بيوت المسلمين علو او نو	جب عليهم ان لا يركبوا ا
ف فرسا لا يفلأوجار او	ليا	مرهم الوالي أن يركبوها بالا كفو كا نت	ركبهم خشبانا فان
ع عبروا طريقا في بر	به (أو بلد	الجائناهم الى اضييق الطرق وجعلوا الزنا نير و) رفعت	فوق ثيابهم و اذا دخل
و واحد الحمام منهم وهو مو	مو	رد للمسلمين وغيرهم تجرد عن ثيابه جعل الفاعل	ذلك خاتم جدي في رقبته نه

ل	ليعرف ولا يظهر ونجراو	لانا	قوسا ونختر براوعيد اوليس اظهاره نقضا	و	اذا قاتلونا او ممنونا جزية فهو
ن	نقض فيقتلهم به	السلطان	ولو طعن في الدين او صار عين الكفار	نصبت	بيننا وبينهم حرب اوليس من
هو	هو على مسلم فقتله او ادعى	الملك (في)	مسئلة ووطئها او زني بها او سب النبي فهذا	المفعول	ان كنا قد شرطنا
في	في العهد النقض به كان	الناصر	الحق يحكم به نقضا والافلاوا اذا نقضوا	فنقول	الخيار فيهم للامام وقد د
ج	جعل الاحصاب من	احد (لوا)	جبات منهم احداث الكائس وكذا تقريره	(في) عجب	الوجهين الا في بلدان ان
ن	نقحها صلحاء على ابقائها	فيثتسكن	عنه النهى ويمنعون سكنى الحجاز ولم	الضرب	والسير في طرقاته نه
س	سوى حرم مكة ما بقى	الدهر	بل تنبش موتاهم منه والنجبا	زيد	خل فيه مكة والمدينة وكذا ا
ال	الايامة وقراها ويترزون	بعد	العلم بالمنع ان دخوله بلا اذن ويستوى	عمرا	ن الحجاز وخرابه واسو و
ط	طلبوا الاذن لتجارة	اضطر	رنا اليها والمصلحة او رسالة اذن لهم وليس الاذن	(خالدا)	بل ثلاثة ايام ويتخول ل
و	واما الحرم فلا يؤذن في اقتد	ابو	ان اذاهم عدو وجب الدفع عنهم كما ذكر	وا	بواب المدينة والامان من
ي	يجوز عقد المدينة متى	صار	فيه مصلحة وامرها الى الامام فان ا	عجب	الامام فنقدتها وهو ومذلك ذلك
ل	له قوّة عليهم كان	الحق	جوازها اربعة اشهر فان ضعف جاز	ضرب	مدتها عشرين سنة لا اكثر ر
وال	والشرط الفاسد اذا جرى	في	عقدتها ابطاله كمالو شرط وان	زيدا	يعقد جزية بدون مثقال ال
م	مثلا او على ان	نصا	لهم على اعفاء بعضهم او على ان لا ينطلق لنا	عمرو	او على مال او فرس رس
ت	تؤخذ منافذ الاتحكم	به	صحيحا ولو شرط ان للامام نقضها متى مال	خا	طوره اليه جاز فلو و
قا	قالوا وان اتت داركم رجال	وجلت	انفسها على اتباعكم مرددتموهم عن	لدا	رجاز الا النساء فحال ال
ر	رودهن فلو كانوا صفا	را	او مجانين او عبيدا او بلا عشييرة لم يردوا	فافهم ذلك	ويجب الكف عنهم فلو انا تا
ب	بعضهم يجب للنقض ولم	ياته	الباقون وانكهم سكتوا ولم ينكروا	هذا	لنقض فيهم فان انكرنا من
سالم	سالمناهم اذا قامت الحجج	البيض	ببرائهم وبقائهم على العهد ووجب	خر	وجههم من العهد تجسيس يس
و	ودلالة حرب ينعوزه وقتل و	ا	حد منافي جزو قصدهم وتبييتهم بالجيش	المجموع في	مراقدهم ومن لم يخن بعد بعد
في	في عقده بل خن ذلك فا	لمنمو	ب للامامة يفتن عهدهم والشنشة العربية	والدين الاسلامي يلزمه	ه
ا	ابلغهم المأمن ومن استجا	ره	مشارك او عدد محصور من المشركين فامنه) وكان	مسما بالنساء ما قلا لا	لا
ل	لزمنا انقاده ولا يجبا	وز	اربعة اشهر وسوا الامام وغيره وبعد	الفراغ	يلغ المسامن ولا يجوز

هـ	هذا الجاسوس ومن خا	فت	الامة مكائده ﴿فصل﴾ والعصج	من	الوجهين في أرض السواد انهما
ز	زمن قتها وقضاها القاتم	يوم	الفتح بأمر المسلمين وفي المصباح الذي	تا	هذه الولاية منها اختلاف
ج	جزم الاكثرون تدقيقا وايجا	بامن	احبابنا انه أجرة وانها تصرف في نأ	ليف (أم	ور المسلمين ومصالحهم وحدها
م	من حديقة الموصل الى الال	ر	ض المنتهية الى عبادان طولاً وعرض	ذلك	من القادسية حتى تصل
ح	حلوان كل ذلك لا يجوز فيه	بيع	ولارهن ﴿باب حد الزنا﴾ من زنى	في	حالة التكليف بلا سكر
ذ	ذميا كان أو مسلماً فان	الا	مام يقسم عليهم الحد بعد ثبوته و	الثا	بت في المحسن الرجم سنة الرسول
و	وامم المحسن يتنسا	ولمن ماء	الناس من وطه في نكاح صحح وهو	من	المكافين الاحرار وأوجبوا
ف	في غير المحسن اذ انى	وكان	حرا جلد مائة وتغريب عام	من	البلد مسافة اقصر والاختلاف
و	وقع في تغريب المرأة و	السير	وحدها والاصح اشتراط محرم أو زوج فيما	عرفه	الاكثرون ولو سأل
في	في ذلك أجرة أعطى والذ	ى	يجوز تغريبها معه لو امتنع لم يجبر و	سنة	الحمد في العبد خسون وأنا
ال	الخطاف أيضاً في تغريبه و	قد	حصل من اختلافهم في تغريبه	ثلاث	مقالات أهمها ستة أشهر وقاس
ر	رقيقا بعضهم بجزم وبعضهم	حط	عنه التغريب والعصج ان اللواط	و	الزنا سواء والبهيمة ليس يس
جز	جزاه من آناها الا التمزير	على	الاصح وان تكرر زناه ولو كان	ثمان مائة	مرة كفى لكل
م	ما فعل حد واحد ومن	حصن	نفسه بنكاح امرأة فوطئها في الدبر	قال	الاصحاب يعزروا وكذلك اذا
نج	خالط حائضاً عزرو	الجر	ة والعسفرة سواء في الاصح وفي قول	مو	جبه التصديق بديناران كان
ب	باول السدم وان جر	افى	آخره تصدق بنصف دينار ولا يخا	لفه	لمن يقول ان المرأة اذا
و	واقعت المرأة عزرتا والوطء	مدة	الاستبراء ووطء الامة المشتركة والاستمتاع	الرا	حة ونحوها ورجل
ن	نكح محرماً يملكها كله غير	مرض	لله يجب في التعزير ولا حد على الرجل الا	جى	في وطئه الى قول ثابت
ق	مقطوع به عن امام	وا	ن اعتقد تحريمه ويحصب للتائب أن يرجو	عقوبه	ويستر نفسه فان أبأ
و	وأقر بالزنا حد فان رجع فا	لد	ين يقضى بقبول رجوعه وان أصر حدوج	وزو) اسما	ع المولى البينة ولا بأس
ب	بأقامته الحد والتعزير على عبد	هـ	ومن اعترف فخرجناه باقراره ثم	عيل	صبره فهرب لم تنبهه وليس يس
ع	عن سدنا من يقيم الحد غير	السلطان	أعنى على الاحرار حتى تقول الا	بن	لا يجيده أبوه واستغفروا
د	دفع المرأة الى صدرها	وسا	ثرا الاصحاب قالوا هذا اذا ثبت بالبينة و	أبى	العلماء الحنفى للرجل

اختلاف

اختلاف

ال

تا

س

يس

ل

ا

ن

ا

ل

ت

ا

س

يس

ا

ل

ه	ه	ه	ه
ف	ف	ف	ف
ا	ا	ا	ا
عل	عل	عل	عل
ن	ن	ن	ن
وه	وه	وه	وه
و	و	و	و
في	في	في	في
ا	ا	ا	ا
ل	ل	ل	ل
م	م	م	م
دى	دى	دى	دى
د	د	د	د
سال	سال	سال	سال
م	م	م	م
واذا	واذا	واذا	واذا
لكه	لكه	لكه	لكه
اذا قال	اذا قال	اذا قال	اذا قال
ن نواه	ن نواه	ن نواه	ن نواه
ع عندهم	ع عندهم	ع عندهم	ع عندهم
ر رقنا	ر رقنا	ر رقنا	ر رقنا
و وجع	و وجع	و وجع	و وجع
ما شئت	ما شئت	ما شئت	ما شئت
كانت	كانت	كانت	كانت
ور والمحرور	ور والمحرور	ور والمحرور	ور والمحرور
فى أن يكون	فى أن يكون	فى أن يكون	فى أن يكون
بشوبه حتى	بشوبه حتى	بشوبه حتى	بشوبه حتى
تضرب للمرأة	تضرب للمرأة	تضرب للمرأة	تضرب للمرأة
عليه نيا به	عليه نيا به	عليه نيا به	عليه نيا به
القول ولا بأس	القول ولا بأس	القول ولا بأس	القول ولا بأس
بقذف المحصن	بقذف المحصن	بقذف المحصن	بقذف المحصن
الارقاء فأر به	الارقاء فأر به	الارقاء فأر به	الارقاء فأر به
من العفيف	من العفيف	من العفيف	من العفيف
مجهولا وادعى	مجهولا وادعى	مجهولا وادعى	مجهولا وادعى
القضاء عليه	القضاء عليه	القضاء عليه	القضاء عليه
وغيره يرون	وغيره يرون	وغيره يرون	وغيره يرون
الحكم قذفه	الحكم قذفه	الحكم قذفه	الحكم قذفه
ذان أنت قاسق	ذان أنت قاسق	ذان أنت قاسق	ذان أنت قاسق
للزناة أو	للزناة أو	للزناة أو	للزناة أو
يجوز عليهم	يجوز عليهم	يجوز عليهم	يجوز عليهم
يف يابطن	يف يابطن	يف يابطن	يف يابطن
صرح ولا كناية	صرح ولا كناية	صرح ولا كناية	صرح ولا كناية
كنت مجوسيا	كنت مجوسيا	كنت مجوسيا	كنت مجوسيا
من الحدود حتى	من الحدود حتى	من الحدود حتى	من الحدود حتى
فيه وجهان	فيه وجهان	فيه وجهان	فيه وجهان
السارق يقطع	السارق يقطع	السارق يقطع	السارق يقطع

م	مع المسروق شروطه فتمام	السير	ة ان يسرق قدور ربع دينار فلو سرق	سبعمائة	رجل فبان بخروج
ن	ناضاً اذا تم النذ	ي	سرقوه مائة وخمسة وسبعين دينارا اكل واحد في	ربع دينار فلو نقصت	ت
هـ	هذه دينارا لم يقطعوا	من	أخذ سبيكة ذهب وزنها ربع دينار فلا	جدا	ل اذا سويته مضروبا وعن
أ	العلماء انه لو أخرج عن	مكانه	من الحمر زنصا با ثم ندم على ما أحد	نه	فرده قطع في ذلك ك
و	ولو ظننه فلما سرقه أ	ونهب	قاطع الطريق ذلك فبان دينار اقطع و	من	سرق خيرا أو ما هو و
ضرب	ضرب من الملاهي نظرنا لي	مامعهم	منه ان يبلغ مكسره أو اثناء الحمر نصابا على	السن	المتمنين قطع ويشترط كون
ا	المسروق ما كالف يره فلو سرقه	ثم عاد	فادعاه ملكا لم يقطع ولو سرق مال الشركة	وقد	أدخلها شريكه حرزها ها
ف	في يده ففي قطعه أوجه	منصورا	لحجة منها لاقطع ويشترط عدم الشبهة فلو	أخذت	لاصلاك أو فسر عك أو مال ال
م	مالك ما لم يجب القطع	ويوم	القسمه لو قرر الامام لطائفة من بيت المال	شيأ	فسرقه غميرهم وعرف ف
ح	حد دنائه وان لم يقرر وكان	انما	ن بالسرقه له فيه حق كمن يكون	من	الفقراء والمال زكاة وكذا ا
ذ	ذهاب الطعام بالسرقه اذا	مس	الناس جوع لا قطع واشترط أهل	العلم	الحمر في المسروق وهو و
و	وجود ما يمدح حفظا في	عشر (ة)	الناس وعرفهم وفيهم أمار حرز فسرقة منه خلاف في الشرع	الاصح	يقطع ولو ضممه
ف	في حرز مقصوب فجاء	من	يملك الحمر ز فغتمه وأخذه وسرق ما	و	ضع فيه لم يقطع عندهم م
وفي	وفي غيره خلاف ولو غصب	جا	لا أو غيرهها فحرزها بجزء فجاء المالك و	الا	موال التي للفاصب بهذا ا
ال	المقصوب فسرقها واجب أن يؤ	دى الا	موال ولا يقطع على الاصح ولا يقطع باحد و	د	يمنة ولا مختلس وهو و
ب	بنفسه لو نقب حرزا و	ولى	انراج المال غيره فلا قطع ولو حفر المنقو	ب	مما قطع المخرج ولو ان السارق ق
سى	سيله في ماء أو رماء	من	الحمر الى خارجه قطع ولو حليت طفلا	وتنظمت	عليه فلا تفسر الجميع ع
ط	طفلك وما عليه قال	عامه	أصحابنا الصحيح لا يقطع واثبات المالك عند	القا	ضى شرط فلا يؤخذ ذ
سا	سارق أقرحتى يصدق من	قصد	ه بالاقرار وهل للولى أن يقطع عبده	فيه	وجهان واذا ثبت ذلك لك
ل	لزم قطع يده اليمنى	حد	انم ان عاد قطعت رجله اليسرى	ثم	ان عاد به بعد قطع ع
م	منه يده اليسرى فان	بني	على حاله وعاد قطعت رجله اليمنى وانتهى ا	لما	خوذ منه حد فان عاد د
و	وجب تمزيقه ويقطع بسكين أو	سيفاً	خذت دهنار غلتيه بالنار وأ	دخلت	محل القطع فيه ولا بأس س
و	في الاكتفاء بكف يقد	باد	تأصبا بها فان كانت يده اليمنى شلاه فا	زيد	ه اليمنى وقطعت اليسرى وان ن

و	والى بين سرقين قالو	الاقران	في القطع بل يكفي واحد ولو سرقتم	أخذت	يمينه أكلة أو اذا
ا	ابنها سقط القطع	وأ	ما اليسار فلا يسقط عنه القطع	في	ذهاها بواب المحاربة أو جباوا
ف	فيمن أخاف السيل بمكنا	سر	ة وشوكة ان يطلب حتى يؤخذ ويجب	الاشتغال	بطلب) قطاع السيل ل
ر	رعاية للمسلمين فن أخذ من	الاعيان	نصاب سرقة من غيرة شبهة قال أهل	الفقه	قطعت يده اليمنى وقطعت
ا	أيضاً رجله اليسرى	ثم	من قتل قتل حقا ومن قتل ونهب قتل	عند	ذلك ثم صلب ثلاثا فاذا ا
ج	جاوزها أزل و	خرج	بعضهم انه يصلب حتى يسيل صديده و	الامام	اذ الزمه وماخوذه خسيس
م	ما بائع نصاباً وأخاف	بلاد	لوم يأخذ مالاً ولا نفسه عزرو ووقع الا	جا	ع ان من تاب من هؤلاء لا
و	وأصل قبل الظفر به وبعد	الاسا	ة يسقط حده (باب حد الخمر) وجلة القو	ل	فيه ان كل شيء ي
في	في الاثرية أسكر كثيره فور	وده	حرام القليل والكثير منه في حكم	الدين	سواء في التجريم ويكون
ال	الحد على المكاف لان كان	يوم	شربه صيدا أو مجنوناً أو حربياً أو ذمياً أو	الر	جل المكروه لا يحد فن كان حرا ا
م	منهم جلد أربعين والعبد عشرين و)	ا	ذا جعله الامام للمعتدين أو بعض قا	بى	نوابه جاز والسوط لا لا
ضا	ضابط لتعيينه في احد الوجهين و	لثاني	يتعين والصحيح يميز سوطاً وبدونعال والثاني	رحم الله	يحدده باقراره أو بيئته لا ا
د	رائحة ونحوها (وقه ل)	و	المرتكب معصية لا حد فيها ولا كفارة يعزر	والنظر	للإمام فيه كل أحد حد
ع	على قدره كحبس وضع وضرب دون	العشرين	في عبد والاربعين في حر ويستوى	في	هذا جميع المعاصي في الاصح ح
و	ولو عني مستحق الحد فأراد	من	اليه تعزيره لم يجز في الاصح و	علم	ان مستحق التعزير ر
ا	اذا عني فللاامام التعزير في أ	شهر	الوجهين (كتاب القضاء) هو فرض كفاية و	الادب	أن لا يطلب ولو و
ل	لم يكن يصلح للقضاء سوا	ه	تعين طلبه فان امتنع أجبر فان طلبه	وغيره	أولى منه كره والمدروف ف
ه	هنا انهم لو قلدوه	وسلوا	الاعتراف الى المفضول فله القبول والطلب	من	خامل أو محتاج طلب بذلك الك
ز	زاده وكفايته جاز و	حصو	لقاضيين فكثر في بلد جاز عند أهل	العلم و	لا ينقض أحدهما كلمة لمة
ج	جزم حكماها الاول ولو	نهم	أعني المصوم أو الخصمان حكما وارجلا و	قتنا	دواله وهو يصلح لقضاء ا
ا	الحكم في غير حد لله جاز	بالرصاصهم	قبل الحكم ولا يشترط بعده في الاظهر و	الى	القضاء بما استحقاق من كملت
ش	شروطه أن يكون مسلما	ثم	ذكر احوالها كما في مجتهد ان كان أمياً في (شهر	الوجهين سميما بصيرانا طاقا يكفي	ي
ت	تولييه ويستحب أن لا يكون	عاد	مالشدة بلا ضرر ولين بلا جسو	رضنا	في الامور ويسأل عن البلد ومن فيها فيها

ر	رب أمانة وفقه ومن	تفر	ي اليه العدالة وعن في الحبس فن كا	ن	منهم فيسه مظاوما	ا
و	وجب اطلاقه ويسئل عما اجتمع	وحصل	عند الاول من السجلات ويأخذها ويتبع	سنة	لقضاء في مشاوره العلماء الضمول	ل
في	في المشكلات وله استخلاف واحد	منهم	في عمله ولا يتخذ ذبوا ولا حاجبا في	ربع	اتخذ له الحكم فان احتاج فلا يؤثر	ر
ا	الحاجب أحد الخصمين ومن كان	ذو	خيانه من أعوانه ووكلائه أبعده عن مجلسه	و	يوصى وكلاءه وأعوانه بالتقوى وي	وي
ل	لله في أعمالهم	وقصدهم	ويعمد من المسائل قدر الحاجة وان بلغوا	تسعين	يعرف بهم الشهود فان فان	فان
س	سهمي رجالا واتخذهم	لاجلها	فلا يتخذهم أمناه ويبتعدان لا يتعارفوا ثم اذا جرت	وتعرضت	عنده حكومة لمملوك ك	ك
ر	رقيق له أولاد له أو أيبه	في	حق رفعها الى خليفته ويجوز للقاضي أن يحكم	لمعروفه	وصديقه ولا يقضى ولا	ا
يع	يعقد في غيره ولا يتسه والحكم	الرا	سم له هذا لا ينفذ ولا يرتضى ولا يرد الهدية	ثانيا	عزمه عن قبولها فان كانت	نت
م	ممن له عادة جازا اذا تا	يع	المادة ولم تكن له حكومة حاضرة	فا	ن ردها فهو أول ويحضر اذا	ا
طو	طوب بال حضور في وليمة	من	غيبه يرب بل يساوي بين الناس فان	فاض	ذلك وكثر أتي بما لا	لا
ي	يقطعه عن الحكم ولو حضر	جا	عة للحكم وهو جائع فلا يقضى بينهم ولا هو	على	عطش ولا في حال	ل
م	مصنطة ولا مفرحة ولا	دا	م ولم ومرض مقلق ولا عند تراكم	معائب	الموم ولا حاقن وخائف	ف
ك	كل ذلك مكروه والحالات	الانرى	أولى فان حكم نفذ حكمه وليضح مجلسه و	كر	ه اعتماد المسجد لذلك ثم م	م
ش	شرع له التأديب بخصال	فانر	ة ان يجاس مسه تقبل القبلة وان تلازم	مه	السكينة حيث كان	ن
و	وان يجلس الكتاب بالقر	ب	منه تنظر معه في كتابه وان يكون العلماء عنده	وما	زمين مجلسه للشارورة والتكلم كلم	كلم
ف	في المشكلات وأحوال	بلادهم	أهلها ويستحب أن يترك القمطرين	يدى	بجلسه محتوما وان حضره	ه
ثم	ثم خصوم كثيرة فن تقدم	حصو	له في المجلس بدأه وان تساو وابدأ	با	لقرعة ويقدم السابق على غيره	و
ف	في حكومة واحدة لا يزيد	نهم	عليها أعنى السابقين ويسوي بين الخصمين في	لكرامة	والجلس لكن يرفع مسلما	ا
عل	على كافرى في المجلس	وأهلك	نسه من ازا حد الخصمين أو قدم أرباب الثروة	والنعمة	ولا يلقن من أغفل فل	فل
نف	نفس الحجة اما الدعوى فان	منهم	من جوز له تعليمها وروضه فلو شفع للخصم	أواضاف	ما عليه الى ذمته حتى ي	ي
ي	يفرم عنه جاز وينظر	كثيرا	في الامناعون تبرهه وفي أموال الايتام و	الى	من وصى بهم ولو سأل أحد الناس س	س
ح	حضور المسزول توقف	ثم	سأله عن شكواه منه فان قال حكم بشهود لم	تند	ك الحكم أو قال أوشيت ن	ن
ش	شيأ اليه أحضره والقول فيما	سار	من سيرة قوله وان ادعى جورده تطرف في دسا	يس	حكمه فما كان على تأسيس	ر

والمدعي باليمين والظن بما يحبون وان كان

والمدعي باليمين والظن بما يحبون وان كان

و اجتهد يسوغ فلا يعدل	الى	نقضه والاتقن بباب صفات القضاء وهو	المدعي	عنى اذا حضر فلقاضى هنالك ك
ان يسكت فان امر بالادعى ج	ز	فاذا ادعى احدا لخصمين فاراد الاخر ان	رسه	ويقطع عليه الكلام م
ليأخذ حق البداية	بيد	ه او ظهر منه سوء ادبناه فان أكثر	المجاهد	ة والى استدعزره ومن جا ا
مدعى او كانت دعواه	يوم	ذلك باطله لم يسمها فاذا صحت لد	به	قال للاخر ماتقول فيما ا
يدعيه فان أقر فلا يحكم	الا	اذا سأل الحاكم لان الحكومة	وتنظرها	اليه فان أنكر حينئذ ذ
ولا يئس فلا يمكن اليمين من الا	ثنين	الا المدعى عليه اذا قال المدعى حلفوه	و	ان نكل لحلف المدعى عينا ا
استحق وان نكل صرفه ما و	الثا	بت ان المدعى عليه لو قال بعد النكول	نظر	ت في الحساب الذى كان كان
لى وجئت لاحلف فخفرو	نى	لم يلتفت عليه ثم كذا المدعى لكن لهذا	مدار	آخر اذا أراد أن يثبت ت
ب مجلس آخر ونكل المدعى عليه	و	حلف هو استحق وان أقام بيعة بعد اليا	س	والبحر سمعت والشهود اذا ا
سلبوا العدالة أحسن	العشر	ة فى الرد فيقول زدنى شهودا والعدول وان كانوا	عدة	اذا ارتاب بهم فرفهم وجعل ل
يسأل ككلا عن اليوم	أين من الشهر	هو وعن الكيفية ومكان التمسك فان اتفقوا وعظم	م) وجعل	يخوفهم ثم يعطى الحق ق
طالبه نم لو قال الخصم هم	فا	تقون ممكنه من جرحهم فاذا قال	لى	بينة تجرحهم امهل ثلاثا ا
وان سأل المدعى ملازمته	قام	عليه ملازما بينما يجرح الشهود و	جامكية	الملازم عليه فان وافى فى
لخروج المهلة وسأل الحاكم و	الى	القضاء حكمه وان جهل عدالة الشهود و	كل	ذلك الى من وكله ه
بهم وهم أهل المسائل ويتجهل	اليوم	والايام حتى يعرف ما لهم ولا يسأل عنهم فى	شهر	ة بل خفية فاذا علم م
بعد التهم امر أن يقيموا البينة	العا	دلة بعد التهمة علانية ولو شهد فى قضية	ثلثائة	غير عدول فلا بد د
من ردهم والمعدل اذا لم يما	شرب) به	عرف ظاهره لم يكف فاذا عرفه فى الباطن	دينار	جج الى قوله لانه علم م
خبره واذا شهد بعد الته	من ر	ضيه الحاكم كفى أن يقول هو عدل	ومائة	لو شهدوا بعد الته ثم جا جا
وشهد جلالا بجرحه و	جب	تقديم شهادتهم او يشترط أن يفسر الجرح	أيضا	فلو جاء المعدل فقال فقال
ن شهدان هذا الجرح قد تاب	بمذه	وصح قدم ولو قال المدعى مرا	لغلمان	يوقوه لاعدهم استوقف ف
والانظر ان القاضى يحكم بعله	ونرج	من ذلك حدود الله وان سكت الخصم و	مضا	فى سكونه لافى اقرار ولا فى ي
انكار جعلنا كالا ويعرفه و	الى	القضاء انه ان لم يجب جواب المعتر	فين	أو المنكرين جعلنا كالا فلو قال ال
ان لى حسابا لا أعرفه فى	المال) جلة	فامه لوفى ثلاثا لم يجب اماله وان ادعى انه قضاء و	وصرف	عنه الدين بابر أو نحوه وجب ب

ع	عابه البينة فان عجزا	ز	للدعي أن يحلف ويستحق الحق فان سأل مهلة الى	أ	أن يرفع اليه البينة أمهل في
ر	رفهائنا لانهم طولب	به	وللدعي ملازمته مدة المهلة ولو أدارا	ت	لدعوى على غائب أو ميت
و	وكذا مستروصي ومجنون	وسأ	ل سماع الدعوى عليهم سمعت فان أقام حجة كاملة	ا	حكم لهم فاذا
ض	ضهما وظهر الغائب ولو	لوا	متدت المدة سمعت حجته وكذا الصبي اذ بلغ و المر	ل	المسترولو ادعى على رجل
ا	اما عيننا أو ديننا في	الذمة	وهو في البلد لم تسمع الدعوى في غيبته بل ان و افق	ث	وحضر طائعا والابث
أو	أولياء الشرطة له	وسير	وه اليه ولا تكاف المحببة الحضور والوكيل (كا) فيها	ا	وتحلف في بيته او اذا
ب	ضرب رجل في الارض فجاء	الى	الحاكم في غيبته مدع وأثبت بحق قضي من عين ما	ن	له والا فينبغي من
ا	الرجل المزم الذي	حسكه	الزمان أن يسأله انها القضية على ما كانت جارية	ي	عنده الى الحاكم الثاني
في	فيستوفى له ولا مبالاة يمنع بعض	المخالفين	انها سماع البينة بل ينهيا فان جهل عدالتهم و	ا	جب أن يسميهم واذا اذا
ا	انهي الحكم جار مع القريب	فا	مانها البينة فشرطه مسافة القصر وليشهد عدلين) نعم	ح	ويستحب أن يكتب كتابا بصح
ل	لديه ويختتمه بعد أن يأ	خذ	في ذكر المحكوم عليه ويصفه بأوصاف وافية	جا	تميزه فان أنكر الاسم وجا
م	مناكر اقبل قوله بيمينه ان	ما	هو اسمه وعلى المدعي البينة انه اسمه فا	ف	ان أقامها فقال لست حليف
د	دعواك تطرت فان كان	معهم	مشارك له في الاسم أحضرته وأقت	ن	عليه الدعوى فان كان
ي	يعترف صارت الخصومة معه	ومع الر	جل المعترف وان أنكر فليأمر المنهي الذين شهدوا) عنده	م	بزيادة الوصف فان لم يكن ثم
د	دخيل بل يشاركه في الاسم و	ما	(وصف به حكم عليه ومن ثبت بحق عند القاضي أكرمه الله وسأل أن يكتب له كتابا	ا	كتابا
ف	فيه ما جرى بمحض	من	الحكم وغيره فعل ووقع فيه وكتب تطيره وأدعه) في قطره والقرطاس المكتوب ب	ب	قطره والقرطاس المكتوب
هو	هو من بيت المال في المصالح	دخيل و	الافعلي طالبه ومحاضر الوعد أو الشهر على قد) رو	ع	جودها يجمع ما وقع
م	منها ويربط ويكتب عليه المدة التي	دخل	(فيها ويميزه والمترجم للقاضي يتعدد بحسب ما يعرض ارض ارض	د	بعدة في الزنا لاننا نعد
و	و خبرهم شهادة وان حكم بجتهادها	زيد) أنه	ان خالف النص والاجاع والقياس وجب تغو) يض	ال	الحكم وتقضيه ولو قال ال
و	و خصمه متكران القاضي حكمه	فوق	القاضي على ذلك الحكم فان عرف وجود	ف	ه كان حكمه بما عرف
ن	ناقذا باب القسمة و	الى	لقسمة اذا كان منصوبا من قبيل الامام فا	ا	نه بشرط كونه ذكرا
م	معدلا حرا عارفا بما تحما	ول	به القسمة من الحساب والمساحة فان كان فيها تقايض وتقوم وجب قاسمان والافتقور ل	ل	تقوم وجب قاسمان والافتقور ل
ح	حصلت الكفاية بواحد فان كان	يوم	القسمة في بيت المال شي فاجرت منه في عمر) ف	ت	الشرع والافعلي الشركاء وينبت

ذ	ذلك موزعاً على الحصص	من	المال كل بقسطه وما لا ينقسم بجوهريته	يض	فيه الشركاء ولورضوا
و	وقالوا انقسمه وافرقة	شعبا	منمناهم وما يبطل به نفعه المقصود كثيرا لدو	الى	والحمام الصغير فليس
ف	فيه قسمة الا	ن (بتر	اضون ولو كانت القسمة مضرة بأحدهم نظرت) ان	كان الطالب لها والذى	كان الطالب لها والذى
و	وقع الضرر به منع	وا	نطابها شركاؤه احيوا والقسمة التي	توقا	بها الحقوق منها ما ليس
في	فيه تفاضل في قسم اجزاء وياً	خذالما	في القسمة الاخر او بما دلها كما امر	بالعدل ويكتب كل	كل
ا	القسمة في رقعة تفر	زبه	ثم تدرج الرقاع في بنادق متساوية من	قابله	شيء منها لم يميزه ثم
ل	ليخرجها على الاجز	ابل	لو كتب الاجزاء وأخرج على الاسماء جازو	الله	أعلم ويحترز عن تفريق حصته
ك	كل واحد ولا تبطلها	المنافرة	بعدها وأما قسمة التعديل فتكون مثلاً	بر	بيع وأرض تختلف اجزائها ثم
ا	القسمة هذه قسمة اجبار	فا	ان استوت قيمة دارين فاعطى كل داراً أو ترا	ضوا	جازوان كره البعض
م	منهم وان لم يكن	غار	الم يلج بروفى ثياب وعبيد من نوع يعجزو	نه	لامن نوعين ثم
ل	لنذكر قسمة الرد فليس	عليهم	فيها اجبار وهي ان يكون بأحد الجانبين (بثراً) و	و	أشياء لا تتصور
ا	القسمة فيها يحتاج أحدها	يوم	القسمة ان يرد قسط قيمة الزائر الذي	ملكه	فيجب هنا الرضا بالقسمة
ح	حين القرعة وبعدها في الاصح	الثاني	يكفي قبها وقسمة التعديل بيع وقسمة الاجز) اعلى	الاطهر ان يفرزوا لو اقسام حقا	قا
ذو	ذووه بالتراضي حين بدأ	وابا	القرعة اشترط الرضا بعدها ما من منصوب من له	مرتبة	الحكم اذا قسم فيكفي
ف	في حقه خروج القرعة فان	دمهم أ	حد وأقام بينة بحيف أو غاط عليه	في	قسمة اجبار نقضت ثم
ي	ينظر فيما قسم بالتراضي فان كان	ع	قسمة يبيع فلا أثر للغاط و	جنا	ية الحيف وغيره فيه
ا	أصل الدعوى	و	البيئات يجرى من وجد عينه عند آخرها	نه	يجوز له انتزاعها بنفسه
ل	ليكن اذا خشي حدوث	قتل	أوقتته ما لم يجز الا بالقاضي ومن جده حقه	ثم	وجده أمواله استوفى منها
س	سواء كانت جنس ماله أو	شيأ	غيره وان كان مقر اغير بمنع فلا يحمل و	انتقل	الى الحاكم والمدعى اذا
ر	رام دعوى نقد بين قدمه	كثيرا	كان أوقله لا وجنسه ونوعه أو عيناً ينضب	الامرفى	وصفها وصفها يوم
ي	يدعى بمصفات المسلم وان	حدث	بها تناف وجب ذكر القيمة ومن ادعى	الملك	في نكاح ذكر في اثبات
ع	عقدته انه بولي وشاهدين من	بعض المد	ول) ولا يكفي الاطلاق في الاصح ويو	الى	في نكاح الامه انه حصل
مخ	مخوف من العنتو	انه	الجزءه عن طول حرة والاصح ان (أمير	المؤمنين	لا يكلفه ذلك في العقود المالية

باب مكشوف مفعولان في البسيط والجزء من

باب مكشوف مفعولان في البسيط والجزء من

ب	بل يكفي الاطلاق واذا	سمع	القاضي البينة الكاملة لم يخلف المدعي معها	و	لو قال أوفيته أو أبرأني أو وهب
و	وأقبضني حلف على نفي	المعا	في هذه ولو ادعى عليه بفسق الشهود	لد	أو شهادة فوجهان الاصح
ل	له تحليفه ولو قال لي ما أبر	زبه	صدقي وادفع به فامهـ لو في أمهلنا	هـ	ثلاثا والناس أحرار
م	من الاصل فاذا سمعنا بالعين	يقولون	نحن أحرار صدقناهم والسعي اذا ادعى	الملك	فيه رجل ولم يعرف
ك	كونه حرائطرت فان كان	مس	سـ الا لا يده عليه فلا بد من البينة عند	النا	ظـ عرفي الحكم وان كان كان
شو	شوهـ يد في يده فحقن	نوا	فقـه ونحكـ له بما كـه الا يد المتقط وان	صر	ح بدعوى دين مؤجل لم نسـمها ا
ف	فان ادعى عليه ما لا يقال	هذا	المال لا يجب على لم يقبل ذلك من	مدعى	عليه حتى يقول ولا يجب ان يطلب لب
م	منه بشئ والاجهـ له	السلطان	ناكل ثم يخلف المدعي حينئذ في حكم	الله	على دون ما ادعى ي
ف	فيستحقـه ومن ادعى	على	رجل قرضاً ونحوه فقال لا يستحق	في	ذمتي شياً وسكت
ع	عـ دجـ وابطـ كافيـا والخلاف		فيما اذا اجاب بنفي السبب حينئذ قالو	ايا	ق باليمين حلف على النفي المبهم م
و	والصحيح لا يقبل يمينه	حتى	ينفي فيها السبب والمرهون اذا لاز	مه	فيه من يدعيه فقال هو و
لن	لن يلزمي تسليمه كفاه ومن	يتو	لى حفظ مال برهن أو اجارة وأقر به لملك	فا	نكر الملك الا وتم ان فليس س
في	فيه الايمين المالك اذا	طا	لـه ان لم يقم بينة فلو قال المالك لابني الصغيراً	او عطاني	هذا بعض الناس س
ا	أحفظـ له أو ايسـ هو	لكم	بل هو صدقة أولى منه قدر	الف دينار	والباقي لرجل مجهول فما ا
ل	لهم نزعـه ولا تنصرف عن	جنابه	الخصومة فيحلف انه لا يلزمه التسليم	وأجرى	على حاله ما لم يقم بذلك كـ
ب	بينة ولو أقر به ليمين	فا	ن صدقه انـهـ له انتقلت الخصومة منها	لى	ملك وان كذبـ ما
سى	سـ ثل تركناه في يد المقر ولا نكس الاصر	في الاصح الى ان يثبت بها مالك وان	المال تبسقى الدعوى على غائب وهي جا	الجا	هـ الى غائب معروف فحينئذ اذ
طو	طويت وصرفت الخصومة عنه	وفي	بت بجنابته مالا فالخصومة مع السيد	الجا	والحكومة مع العبد الجاني فيما اـ
ال	الزمه عقوبة وان كان	النا	أجرتك نصف الدار بعشرين درهما	مكية	في لا اقرار له ولو طلب ب
ر	رجل رجلا وقال	نى	كل بيـنة تعارضـتا ولو تنازعا في دارا	وشغل	تحت يدهما أو تحت
ج	جانتها بعشرين مصرية وجاء	من	كل بيـنة انـهـ امـلكه تـمـارضـتا وسقطتا ولا تميز	بأمر	الكثرة فلو كان أحدهما ا
ز	زيد ويده وأقـ سامو	شهر	هـ دمـع الاـ ثـعـشرة فلا ترجع عند	الجها	بذرة ويرجـ شـاهـ دان في قول ل
مق	مقـ ما بذلك شاهـ دين و	شو			

ط	طاعتهم على شاهد وعين وماز	ال	الماء يقدمون صاحب اليد لكن لا يور	د	ها أو لابل الخارج يسبق ق
و	ويقيم بينته ثم هو وبعده ولو	أخذ	الخارج العين بالحكم ثم حضرت للدخل بينة) و	و	أقامها سمعت واستخلص ص
ع	عند ذلك العين وحكمه	السلطان	بها ان اعتمد بغيبة بينته عند	البلاد	ونعوه ولو قال الخارج مشتري ي
و	وملكى انتقل الى فيها	الملك	منك وشهدت بذلك بينة قدمت ولو	وصات	بينته تتم دباقراره لزيد
في	في ملك ثم ادعاه لم يسمها	النا	ظرفي الحكم الا اذا ذكر انه انتقل	الى	ملكه به بذلك ولو شهدت له ه
ال	البينة بملك مؤرخ وتقا	صر	ت بينة الاخر فلم تؤرخ فيها سواء ولو أرخ	هذا	هذا فالتقدم أقدم وأقوا قوا
و	ولا أثر للتاريخ مع اليد	المهور	والاجرة والزيادة الحادثة من	التاريخ	للمستحق ولو شهد بملكه في في
ا	أمس لم يقبل حتى يقول	وهو	بملكها الآن أولا نعم لملكه من	يوم	ملكها امر يلاوله الشهادة بملكه ه
ف	في الحال لان الاستصحاب	حسن عظيم	ولو أثبت بملكه شجر او دابة استحق	النا	بت من الحمل لا ولداه منفصلا ا
ر	راحت به ولا ثمرة موجودة	به	ولو اشترى شيئا فاستحق رجوع على	من	بائه ولا تلزم م
ا	القيمة بل اذا رد الثمن	انحسرت مادة)	الطاب ولو تداعيا ثمرا عين	من	رجل وهي في يده سمع ع
ق	قوله فن أقره أخذها راصح	الخلاف	لا يخلف للثاني والا فان أقام بينتين احدهما	المحرم	تاريخها والاخرى صفر قد منا ا
ص	صاحب المحرم وان استويا	في	التاريخ ولم تؤرخ احدهما تعارضتا	سنة	النعارض انه ما يسقطان ن
م	معاء على الصحيح ولو مات عن	مخالف	وموافق في الدين من الورثة وادعى كل و	ار	ثانه انما مات على ي
و	وفق دينه وكان كافرا فالخاتز	سهام	الميراث الكافر الذي هو لدين أبيه تا	بعو	لو أقام كل بينة مطلقة بما ا
في	في دعواه قدمنا المسلم	وتلك	البينتان أو شهدت احدهما انه مات يوم	ثمان	من الشهر وأخر كلامه وهو و
ال	الاسلام ثم شهدت	الا	خري ان آخر كلامه الكفر تعارضتا ولو لم يه	رف) ما	دينه وشهدت لكل بينة وأطلقت ت
كا	كانت تعارضتين ولو مات في أ	طراف	البلاد كافر وخلف مسلما وكافر اولد	يهو	قال المسلم هو و
م	مات قبل ان أسلم	ثم	كذبه الاخر صدق المسلم بينه ولو	قد	م كل ومعه بينة بما ادعا ا
ل	لزم تقديم الكافر ولو	طلع	على ان اسلام الابن في رمضان وقال المسلم	جا	موته في شعبان والكافر قال ل
م	مات في شوال قدم الكافر و	تعزى اليه	(باب اليمين في الدعوى) ومن ادعى الى الثاني	الى الثاني	حقا ام انى دين أو فى ي
ضم	ضم ضمان أو غيره وليس للدعى	يوم	الدعوى بينة وكانت غير دم وأراد	منه	اليمين حلف فان نكل عنها ا
ر	ردت على المدعى الا ان كان	الثاني	غير مدين كالمسلمين حبس في يكلف وقيل يسلم وعود	يسلم وعود	اليمين هنا متعذرو من جاء وهو و

م	مدع دما وهنالك لوث	و	جب للدعي أن يحلف بخسين يمينان ظنها	صادقة	واستحقق الدية ولا يأتي فيها
ق	قود ولو حاب عشرين حاقنا	العشرين	على قدر الارث فان حلفوا على غير العمد	فانا	بازمها الماقله أو على عمد أبدا
طو	طوب بها القاتل وان نكل من الورثة	أحد حلف	الباقون حسمهم ويحلف المدعي عليه	في	غير اللوث جرياء على
ع	عادة الدعاوى لكن ها	ذى	يحلف فيها بخسين يميناً واللوث مثل أن يفترق	رجا	ل عن قتيل أو يوجد بمحلة الاعداء
و	وهي صغيرة قتييل أو قال ذرو	القعدة	عن الشهادة ككناها وصبيان وعبيد	وفا	سقين فلو شهد اثنان وكان كان
في	فيها ما واحد يقول قتله	وغامامة	وقال الاخر عن عمد أدا	نها	قتله سنة أربع جوائز جائر
ا	أن يكون لوثا وقيل لا	و	لو ادعى على رجل انه قتل مورثه	و	سمعت دعواه وهنالك لوث بخا
ل	له وجل وأقر بقتله فالحق	في	لنفسامة الذي ثبت لا يبطل بذلك	انتظا	مه ولو ادعى عليه حرجا أو
خ	حاصمه في طرف وثم كاذكرنا	أول	الكلام لو لم يلتفت اليه وشما	رها	ذه شمسائر الدعاوى ويجوز
في	فيها الحلف باليمين وان كان	يوم	اليمين يحسن بالمسرية ويستحب التغليظ	و	ذلك اذا كان الاختلاف
ف	في غير مال أو مال لا ينقص	من	النصاب والتغليظ بالرماد والمكان كما سبق في الامان وعود	و	والبضائع التي يظ بزيادة الاسماء
و	والمصافات كل ذلك	سنة	كقوله والله العظيم الرحمن الرحيم فهذا	ه صاد	عة للقلوب ويحلف على الفعل ل
ال	النسوب اليه على البت وكذا	ار	جل حلف على اثبات فعل غيره وما مسا	قه	النفي لفعل دخيل
م	من غير فعله نفي علم لوارثنا	بع	يحلف ما علم ان مورثه وهب	و ابر	(باب الشهادات) للعدل وصف ف
ج	جمعه هذه الشرائط	و عمان	هي اسلام وبلوغ وعقل وحرية و	مروءة	وتقوى لامتهم ولا مغفل في ي
ت	تحمله فترده شهادة كافر وصبي	ما	بلغ ومجنون وعبد وفسق في جراً	نه	نفسه على كبرية فسق اذا ذا
ث	ثم من أصرع على صغيرة فنجر	يه	هذا المجري وفي الغناء والشعر والدف اخبار	سابقة	نقضى بجوازه وابطحته نه
م	ما عد السود والالان التي	أخذ	تلهو فقط وأباحوا الرقص بغير تكسر	ولا	تقبل من عادم مروءة فكل ل
ش	شي ارتكابه يهدم	حصن	العرض ككل غير السوق في السوق والملا	حقه	من الغنى في اليسير الذي لا
ع	عادة بطلبه يسقطها و	ر	جمعوا في الحرف الدينية الى الاشخاص	و	اللائق بهم كمنعة خفاف ف
ث	ثم حجمة ودين وكل حرفة ملا	يمة	للدناءة اذا تعاطاها من لا يليق به	معا	طائرا ردت شهادته واماني ي
و	وارثها ومن يليق به فلا	و	لا تقبل من منهم كفرع لاصل وعكسه اما المعام	رقة	وأصدقاؤه فتقبل وتصح ح
د	في الشهادة عليها أو ترد ومن	سائر	غرماء ميت أو مفلس شهدها له بال وأوجب	بوالرد	في شهادة شهود شاركت

و	وأخبرهم انها هي جا	زا	لتحمل على الاصح وتجاوز الشهادة بما حصر	ل	فيه الاستفاضة من نسب وكذا موت	ت
ف	في آدمي وعتق وولاء كما يقا	ل	ووقف ونكاح ومالك في الاصح ولا	ل	شرطها وهو أن يستفيض ويتضح	ح
ثم	ثم يجمع من جمع يؤمن	مو	اطأتم عليه ويجمع اجتماعهم على كذب	أو خطأ	والشهادة بالملك باليسد المجردة	هـ
م	ممنوعه قبل اذا انضم اليها	لانا	بالدار مثلا والسكنى والنصرف مدة طويلة	لمة ولم	رض جاز ومن تحمل شهادة أو سمعها	مهما فاذا كان
ف	فطلب الاداء فامتنع ثم ولا يجبره	السلطان	لانه يفسق بالامتناع ومن طلب له ما لم	يجد	معها ثانياً نظرت فاذا كانت	ا
ا	الشهادة مما يثبت فيها	الملك	بشاهد وعين كالمال ومتعلقاته فما	له	من عذرو يجب أدائها والافلا	ا
عل	على الاصح ولو شتم فيها	النا	فع فيه شاهد وعين أحد الشاهدين وقال لا	لا	تأني باليمين معه لم يجز بل	ل
ن	نأهـ بادائها فان أ	صر	على الامتناع ثم ولا يجز في ذلك تأ	ويلا	ولو جوب أدائها شرط لا تتعلق	ق
في	في الذمة الاثم الا بها القرب	قا	لو اوحده مسافة العدوى وما زاد لا تجب	فيه	الاجابة الثانية العمد الله أما	ا
ال	الما سبق المجمع على فسقه فلا	يما	رى في ان الصحيح عدم وجوب الاداء عليه و	قد ر	وى ان وجوب الاداء الفاسق فيه	فيه
م	مصارع العدل الثالث عدم العذر فليس	على	المريض اجابة بل يبعث اليه فصل	اذا	فقلت اشهد على شهادتي هذه	هـ
وا	والا أنا شاهد بكذا فاشهدك أو	قدم	الى القاضى وسمعه يشهد عنده وكذا	ان	لم يحضر قاض بل كان سامعاً	امعا
له	له يقول أشهدان لفلان من عن	الجد	ار أو مبيع الفاعلى الاصح والادعالا	يصلح	الا في حق آدمى امانى	ى
ز	زنا ونحوه يثبت له لثمة فلا	والا	صل اذا مات أو جرح جازت شهادة الفرع	ما	اذ فسق أو ارتد فلا	ا
ج	جوازها ولا يسوغ في الا	جتهاد	قبول شاهدى فرع لمدود الشهادة فان	وجد	كاملة حال رفعها فما	فما
و	وأديا الشهادة جاز وم	ناهضا	ن بالتحمل عن اثنين وقيل بشرط أربعة	و	الرجوع بعد الحكم وقبل حدوث	ث
ال	الاستيفاء بالمال لا ينقض و	با	لعقوبة والقصاص ينقض أو بعده فلا ولو	كان	رجوع الشهود مدامتهم	م
ط	طولبوا بالقصاص وان صرح	ت) عبا	رتهم بالخطا فالدية ورجوع القاضى كرجوع	هم لا	عذروهم ما عليهم كما نقلت	ق
و	وان رجعوا جميعا فصاحب	الخلافة	ينظر فيما يقتضى رجوعهم فان كان يؤد	ى	الى وجوب القصاص فلدافع	ق
ى	يدفعه عن الجميع أو الدية	قا	لو يكون عليه نصفها وعليهم نصفها و	عند	نالور جمع مترك ضمن أيضا	ا
ل	لكن لو رجع الولى كان قا	عما	عهم بالجمع ولو رجع الشهود في مال غرمو	هـ مبسوطا	عليهم ولا يقبول الواجب	ب
ن	مقبوض من الشاهدين الاولين نعم	في	ما اذا رجع بعضهم وبقي منهم من نصاب خلا	ف) فان	أحد الوجهين يلزمهم بعض المال	ال
وفى	وفى الصحيح لا يلزمهم شئ	اصلا	باب الاقصر ارجح اذا اقرب بحق للشا	نى	صح ان كان مطلق التصرف	ف

ل	اما اقرار الصبي والمجنون لا يبا	ح	قبوله وان ادعى البلوغ نظرت فان قال	بلغت	بالاحتمام وكان وقت ت
ل	لا يبهدا كانه صدق	فا	ما بالسن فيلزمه اقامة البيعة	فيه	واقرار العبد يصح ح
ب	بما يوجب عقوبة أو	سد	الوجهين يقطع باقراره في السرقة ولا يؤخذ	من	يده المال اذا كان كان
س	سيده يكذبه ولو ضارب في	البلاد	وعامل باذن سيده واقربى	ملاقاة	الاذن بمال صح ومتى شاشا
ط	طالبه العامل بما اقر	و	يقضى من كسبه وتجارته اقرار الحرفى	الموارض	من المرض صحج نافذ ذ
وال	والوارث وغيره من الاحرار	المباد	سواء ولو اقر هو ثم الوارث بدين عليه اقتس	المال ولا يقدم اقراره واذا ا	
ر	روعه فاقدم كرها فبين	نسأل	نجيب بطلانه وشرط صحة الاقرار ان يكون من صا	نمه	به أهـ لاللك ذلو و
ج	جاء واقرب لادابة لم يوجب	الله	لهائيباً وان اقر للعمل في البطن أ	حدا	لناس بمال نظرت فاذا ا
ز	زعم انه بارث ونحوه جازو	ان	اطلق فيكذافي الاظهرو ان قال	حصل	بشراء ونحوه بطل ولو قال ل
مح	مختاراه ذالف لان ولم	يجمع	معه على ذلك بل كذبه لم يؤخذ منه وبقي	معه	في الاصح ويقسر و
ب	بيده حتى يثبت به أحد من	الخلق	ولو قال لي عليك ألف فقال	الذ	ى عليه الدعوى وى
و	وهو يئازه زنه أو اختم	على	هذا أو اجعله في كيدك فليس	هو	باقرار وقوله صدقت أو و
ن	نعم أو بلى اقرارو	طا	ثمة تقول له مرى اقرار وقوله أنا مقرب به أو	ل	أوقد أبرأتني اقرار وكذا ا
و	وفيتك أو قد انتزعت	عته وان	قال أنا مقسر فلعنوك كذا اقربه	على	الصحيح ولو قال رب المال ل
في	فيه اقض الالف فقال	يد	نى الله بمال وأقضيك أو أبعث من يقبضه أ	وما	أسألك الامهـ لة يوم م
ا	أواصبر حتى أفتح فها و اقرار	في	الاصح ولو قال دارى أو ثوبى أو دينى الذى	في	ذمة زيدك جرى مجرى
ل	لغو الحديث ولو لم يكن	أيام	الاقرار فى يد المقر لزمه حكمه اذا صار	ضمن	يده فلو قال هذا حر لا تجوز
و	وصية زبده ثم صار فى	دولته	بان اشتراه حكم عليه بجزئته وكانه	ا	قتداه من ظالمه ويصح بالمجهول كما
ا	اذا قال له عندي شئ و	انه	يقبل تفسيره باقل ما يتمول وبجبه بر وبالك	لكتاب	الموقوف ولا يقبل مالا لا
ف	فائدة فيه مما يحرم	على	الناس اقتناؤه كالخنزير والكلب	هذا	فى غير العلم وفى المعلم اختلاف
ر	راجع اليه والى الحر المحترمة و	كل	ما فى معناه مما منعنا من بيعه ولم يمنع	من	اقتنائه واختاروا فيه
م	من الوجهين قبول كل	شئ	من ذلك لار دسلام وعبادة مريض ولو يضمن	التزام	مال وومـ فبه بانه عظيم م
عق	عقـ م كثير وفبره بظليل	قد	ره قبل لا بـ رجين وكاب مـ مـ	ما	اذا قال له عنى كذا ا

بمى لا يجوز ا

اختلاف فيه

و	وكذا أوشئ وشئ وكان تكر	ير	مبالوا لزم شيان وبكذا كذا	لا	بالواو شئ واحد وقالوا وا
ل	لوقال عندي درهم افا	كمل	الوجهين يلزمه درهم أو كذا درهم بالضم أو الكسر يلزم	درهم	درهم وكذا وكذا درهم باعادة
و	واو لزمه درهم ان	هذا ان	نصب درهما فان رفعه أو جزمه لزم درهم ويجذف الواو	و	يوجبون درهما واحدا
في	في الجميع ولوقال لهذا	التا	جر في ذمتي ألف ودرهم لزم الدرهم وله	ساووك	ما شاء في تفسير الالف قبل
ا	اذا قال خمسة وعشرون د	ر	ها فقه تذييل الخمسة مجملة والصحيح في	هذه ا	ان الجميع دراهم ولو حقق ق
لك	لك ان الدرهم ناقصة واتحدتار	مخ	الاقرار والتفسير واتصل قبل وان لم يتصل	فالطريق التي	تحكم بها فيه افيه
ا	انه ان كانت دراهم البلد	و	افيه لم يقبل والاقبل وان فسر الدر	ا	هم بما هو ومعيب
م	مغشوش فكالناقصه والتفضيل	بتمامه يتم	فيه وان قال لك من واحد الى عشرة ا	خذت	منه تسعة وان قال عندي ي
ل	له كتاب في صندوق لزم	الكتاب	دون الصندوق أو صناديق فيها كتب لزم	منها	الصناديق دون ما سمي سمي
م	من الكتب وكذا عبد عليه عمامة	في	الاصح أو فرس بسرجه أو جارية بكر لزمه	البكاره و	السرجه أو ان لك مالا الا
و	وهو في ميراث أبي حكمننا	اليوم	بانه أقر على أيه بدين أو في ميراثي منه فوه (د) شرعت	فيه لا يلزمك ومتي ي	ي
ق	قال درهم درهم كان	النافي	تا كيد بخلاف درهم ودرهم فانه يلزمه درهمان) لان شرط التأكيد	قطط	ط
و	ولو قال له على	من المال	درهم ودرهم ودرهم فلا لولين درهمان عندها	هل العلم	وأما الثالث فاذا ا
ص	صرح بانه تأكيد للاول فا	شهر	الوجهين يلزمه ثلاثة وكذا ان أطلق ولو	و	كذلك الثاني بالثالث قالوا وا
و	وجب درهمان وان أقر في	المحرم	بالف وفي صفر بخمسة مائة ولم يذكر لاحدهما	الفضل	بوصف ولا حصل ل
ت	تميز بسبب بان قال	أحد	هما مثلا عن مبيع والاخر قرض دخل الاقل منها	في الاكثر وان كانت	ت
م	مختلفة لزم الجميع وفي	أشهر	القولين لوقال له على ألف درهم	جا	ت من عن خيرا وكان له قرض ض
ال	ألف فتضيقته لزمه وعليه في	سنة	الاسلام البينة ولوقال والدار في يده وقوم	يقنعو	نه بالنازعة فيها اشتريتها منكم م
ع	عادم قرا لوقال له على	أربع	مائة ثم قال هي وديعة صدق وان ادعى تله (هاوا) ن	ن	كان قد قال هي دين في ي
ر	رقبتي أو في ذمتي وجاء بالف	و	ديعة وقال هي هذه وكذبه منازعه صدق	منا	زعه بيمينه ولو أقر من ن
و	وجد في يده مثلا ثمانمائة	انما لزيد ثم أقر	ربها المرأخذها باقرا	ره	زيد وغرم لممر و لو وقع ع
ض	ضرب من الاستثناء المتصل	في	الاقرار ولم يستغرق صح كمشرة الانسمة	جعل	الاقرار بواحد وكذا ي
و	وقوعه من غير الجنس كعلي	مد	طعام الدرهم وألف الاقرب في شرع	الله	جاثرا اذا عن النوب ب

أقبل من الألف ونسب	ينه	في ذلك ويصح اقراره بنسب منه ويشترط في ذلك	أن يصدقه الحسن وأيضا
لا يكذب الشرع كنسبة	تعز	بها اليك وقد عرفنا من غيرك انتسابا	وأن يصدقه المستحق فلو و
حصل استحقاق صغير ثبت و	المحروس	نقل لانه اذا بلغ وكذب لم يبطل و	استلحقه بالغا فكذب فلا
مدخل له اليه الابالينة و		استلحق الميت صحح اذا أتى به على وجه	وشروطه ويرثه بل ل
لو قال لولدا أمته هذا	الحمد لله	ولدى ولدته في ملكي ثبت النسب الكريم	دون الاستيلاء فلا وقال ل
لم يعلقته في ملكي وصل		اليها حكم الاستيلاء ان لم تكن مزوجة ومقر	بنسب ولد أمته الزوجه ه
ككناكر لان الولد للزوج و	يا	في فمين الحق النسب بغيره شرطان ملحقان) با	اشروط التي ذكرناها ا
ثم هي أن يكون	رب	النسب الملحق به ميتا وان يكون	يلحقه باللبت به علم علم
يومئذانه وارث يحتسب	على	جميع الميراث ويحوزه فان لم يحوزه لم يثبت (في جنا	بالمقرو لا يشاركه ولو مات ت
رجل وخلف عباو	محمد	افاستلحق على وحده أحالم يثبت فان ما	محمد ود على حائرا لانه لم
النسب وصلى الله على محمد وآله وسلم		غاية التسليم الموجب للكرامة في دار النعيم	ت

يقول ملتزم طبع هذا الكتاب الجليل • بعد حمد الله سبحانه وتعالى والثناء الجزيل
قد نجز بالمطبعة البهية الجميلة • ذات البراعة في الصناعة والآلات الجلييلة • طبع وتصحح هذا الكتاب
عزيز المثال • الذي عزان يندمج له ناصح على منوال • المسمى بعنوان الشرف • أسكن الله منصفه في
الجنات أعلى الغرف • فلقدا في فيه بديع صنع لا يجارى • وحسن وضع في هذا الاسلوب لا يبارى
حيث احتوى روضه حسن غمار في غصنه الاخضر • هذا وليس على الله يستنكر • ولما
أطلق ملتزمه النظر في رياض محاسنه البهية • سمع بالاتفاق على طبعه بتلك المطبعة
السنية • الكائنة بمصر المنزيه • وقاه من الآفات رب البريه • الحالة
بعبارة حوش قدم العامره • ادارة حضرة محمد افندي مصطفى ذى
المآثر الباهره • وقد تم طبعه المنظم • في أوائل شهر
شعبان المعظم • سنة ١٣٠٩ ألف وثلاثمائة

على ذمة حضرة الشيخ
حسن أحمد الرشيدى



وتسعة من هجرة سيدنا محمد صلى

الله عليه وسلم • وشرف

قدره الجليل

وكرم

()

